جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص: نقود مالية بنوك

حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة

من طرف

عبيدات عبد الكريم

أمام اللجنة المشكلة من:

كشاد رابح	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيســـــــا
بلالطة مبارك	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	مشرفا ومقررا
بوزيدي قدور	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	عضوا مناقشـا
علي عبد الله	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	عضوا مناقشـا
عمورة جمال	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشـا
بن دريميع سعيد	خبيــر	ضيفـــــــا

البليدة، جوان 2006

شـــكـــر

بادئ ذي بدء أحمد الله العلي القدير وأشكره على توفيقه في إنجازنا لهذا العمل المتواضع.

ثم أتقدم بشكري الجزيل و تقديري الكبير إلى الأستاذ المشرف الدكتور" بلالطة مبارك " على قبوله الإشراف وعلى توجيهاته و نصائحه القيمة.

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى أساتذة وعمال معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البليدة. ولا يفوتني أن أشكر السيد "بن دريميع سعيد" بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد وحتى بالكلمة الطيبة والتشجيع.

وأشكر أيضا عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالبليدة على حلمهم و مساعدتهم وعمال مكتبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف على حسن ضيافتهم.

الملخص

يشهد العالم مع دخول القرن الحادي والعشرين مجموعة من التغيرات المتلاحقة في إطار ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، هذه التغيرات في مجملها تؤثر على القطاعات الاقتصادية في الدول النامية، ومن بين أهم هذه القطاعات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي مازال يعاني من مجموعة من المشاكل التي تعيق تطوره وتنميته، علاوة على التحديات التي يفرضها عليه عصر العولمة.

وبالنظر إلى الدور الرئيسي والحيوي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول، ودورها في التجديد والتطوير وتوفير مناصب الشغل؛ وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة، والوعي المتزايد بأهمية هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي والصعوبات التي تعمل في ظلها أدى إلى خلق آليات جديدة لدعم هذه المؤسسات، وحاضنات الأعمال هي إحدى هذه الآليات التي أثبتت فعاليتها في معظم الدول المتقدمة، و الدول النامية التي نما اقتصادها بنسب عالية خلال العقود الثلاثة الماضية، ونجحت في توفير الدعم والرعاية لهذا النوع من المؤسسات وزيادة حظوظها في النجاح.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الآلية -حاضنات الأعمال- وتوضيح أهميتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية من خلال المحاور الأساسية الآتية:

- ملامح عصر العولمة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكلها وتحدياتها في عصر العولمة.
- حاضنات الأعمال.
- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية حاضنات الإعمال في الجزائر.

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	المعايير الكمية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	55
02	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	58
03	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة.	58
04	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	60
05	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة في أواخر التسعينات من القرن الماضي.	65
06	الخدمات والمساعدات التي تقدمها الحاضنات أمثلة	106
07	أنواع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.	111
08	توطن حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.	112
09	ممولي حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.	113
10	أداء حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية حسب أنواعها.	115
11	خصائص حاضنات الأعمال في أوربا.	121
12	مقارنة بين حاضنات الأعمال الأوروبية والحاضنات الأمريكية.	122
13	خصائص ثلاث حاضنات صينية.	125
14	أداء برنامج "Torch" للحاضنات سنة 1998.	125
15	المميزات الرئيسية لحاضنات الأعمال في الدول الحديثة التصنيع.	128
16	مقارنة بين حاضنات الأعمال في الدول الحديثة التصنيع و في الولايات المتحدة الأمريكية.	129
17	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2004).	136
18	عدد العمالة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2004.	137
19	تطور عدد العمالة حسب فئات م ص م (2001-2002).	138
20	توزيع المؤسسات ص م الخاصة حسب قطاع النشاط.	140

21	فروع النشاط المسيطرة في 2004	141
22	تطور فروع النشاط المسيطرة (2003-2004).	142
23	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوزيع الجغرافي.	143
24	ترتيب العشر ولايات الأولى في 2004.	144
25	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (1999-2003)	146
26	تطور الصادرات خارج المحروقات (1997-2002)	147
27	تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص والعام حسب فروع النشاط (2001 -2003)	148

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	تطور صناعة الحاضنات في العالم	96
02	تطور حاضنات الأعمال في الدول المتقدمة والدول النامية.	97
03	التوزيع الجغرافي لحاضنات الأعمال (تقديرات 2001)	98
04	أنواع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.	111
05	توطن حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.	112
06	ممولي حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.	113
07	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2004).	136
08	مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	137
09	عدد العمالة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2004.	138
10	فروع النشاط المسيطرة في 2004	141
11	تطور فروع النشاط المسيطرة (2003-2004).	142
12	ترتيب العشر ولايات الأولى في 2004.	145
13	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (1999-2003)	146
14	تطور الصادرات خارج المحروقات (1997-2002)	147

الـفـهـرس

مـــلـخـــص

شـكـــــــر

قـائمـة الجـداول والأشكـال

الـفـهـــــرس

مـقـدمـــــة.....13

1. ملامح عصر العولمة.....18

1.1. ماهية العولمة.....19

1.1.1. تعريف العولمة.....19

1.1.1.1. تعريف العولمة بأنها حقبة تاريخية.....19

2.1.1.1. تعريف العولمة كمجموعة ظواهر اقتصادية.....19

3.1.1.1. تعريف العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية.....20

4.1.1.1. تعريف العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية.....20

2.1.1. الأسباب التي أدت إلى العولمة وأهدافها.....21

1.2.1.1. الأسباب والدوافع التي أدت إلى العولمة.....21

2.2.1.1. مبررات وأهداف العولمة.....24

2.1. مؤسسات العولمة والعناصر الداعمة لها.....26

1.2.1. مؤسسات العولمة.....26

1.1.2.1. منظمة التجارة العالمية.....26

2.1.2.1. صندوق النقد الدولي.....28

3.1.2.1. البنك الدولي.....30

2.2.1. العناصر الداعمة للعولمة.....33

1.2.2.1. شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت".....33

2.2.2.1. التجارة الاليكترونية.....35

3.2.2.1. شبكة الاتصالات العالمية.....36

3.1.مظاهر العولمة وآثارها.....36
1.3.1. مظاهر العولمة.....37
1.1.3.1. الإقبال الشديد على التكتلات الاقتصادية.. 37
2.1.3.1. تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات.....38
3.1.3.1. الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا.....39
4.1.3.1. مظاهر أخرى.....40
2.3.1. آثار العولمة.....42
1.2.3.1. الآثار الايجابية للعولمة.....42
2.2.3.1. الآثار السلبية للعولمة..... 44
2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكلها وتحدياتها في عصر العولمة.....50
1.2.ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.....50
1.1.2.مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....51
1.1.1.2. معوقات تحديد تعريف موحد.....51
2.1.1.2. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....53
3.1.1.2. التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....57
2.1.2. أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....60
1.2.1.2.تصنيف المؤسسات ص م حسب إمكانياتها.....60
2.2.1.2. تصنيف المؤسسات ص م حسب طبيعة المنتجات.....61
3.2.1.2. تصنيف المؤسسات ص م حسب طبيعة النشاط.....62
4.2.1.2. المؤسسات المقاولة.....64
3.1.2.أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....64
1.3.1.2.أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....65
2.3.1.2.مزايا وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....68
2.2.المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات ص م في عصر العولمة.....69
1.2.2. مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....70
1.1.2.2. المعوقات التمويلية.....70
2.1.2.2. المعوقات الفنية.....72
3.1.2.2. المعوقات الإدارية والتسويقية.....75
4.1.2.2. المشاكل القانونية والتنظيمية.....77

2.2.2. تحديات العولمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....77
1.2.2.2. اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.....78
2.2.2.2.تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....85
3.2.2.2. التكتلات الإقليمية.....86
4.2.2.2. ظاهرة الاندماجات والتحالفات بين المؤسسات الكبرى.....87
3. حاضنات الأعمال.....90
1.3. ماهية حاضنات الأعمال.....91
1.1.3. مدخل إلى حاضنات الأعمال.....91
1.1.1.3. نشأة حاضنات الأعمال.....91
2.1.1.3. تعريف حاضنات الأعمال.....92
3.1.1.3. أهداف حاضنات الأعمال.....94
4.1.1.3. الانتشار العالمي لحاضنات الأعمال.....96
2.1.3. حضانة الأعمال كبرنامج تنموي.....99
1.2.1.3. تعريف حضانة الأعمال ونماذجها.....99
2.2.1.3. الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال.....101
3.2.1.3. خطوات إنشاء حاضنات الأعمال والتمويل والعضوية فيها.....106
4.2.1.3. عوامل ومعايير نجاح حاضنات الأعمال وقيود إنشائها.....108
2.3. تجارب الدول في حضانة الأعمال.....110
1.2.3. حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.....110
1.1.2.3. خصائص الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية.....111
2.1.2.3. أداء حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.....113
2.2.3. حاضنات الأعمال في الدول الأوربية.....116
1.2.2.3. حاضنات الأعمال في ألمانيا.....116
2.2.2.3. حاضنات الأعمال في فرنسا.....118
3.2.2.3. حاضنات الأعمال في بريطانيا.....119
3.2.3. حاضنات الأعمال في الدول النامية والمتحولة.....123
1.3.2.3. حاضنات الأعمال في الصين.....124
2.3.2.3. حاضنات الأعمال في البرازيل.....126
3.3.2.3. خصائص الحاضنات في الدول الحديثة التصنيع.....128
4. واقع المؤسسات ص م وأهمية حاضنات الأعمال في الجزائر.....132

1.4. واقع المؤسسات ص م في الجزائر.....133
1.1.4. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....133
1.1.1.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1962-1979).....133
2.1.1.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1980-1993).....134
3.1.1.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة(1994-2005).....135
2.1.4. وضعية المؤسسات ص م في الجزائر.....135
1.2.1.4. تطور عدد المؤسسات ص م وعدد العمالة فيها.....135
2.2.1.4. توزيع وحركة المؤسسات ص م الخاصة.....139
3.2.1.4. مساهمة القطاع الخاص في مؤشرات الاقتصاد الكلي.....145
3.1.4.المشاكل التي تواجه المؤسسات ص م.....149
1.3.1.4. المشاكل الناجمة عن وزن الاقتصاد الموازي والمشاكل المالية.....150
2.3.1.4. المشاكل المرتبطة بسوقي العمل والعقار.....151
3.3.1.4. المشاكل الإدارية ونقص المعلومات.....152
2.4. حاضنات الأعمال في الجزائر وأهميتها النسبية.....153
1.2.4. حاضنات الأعمال في الجزائر.....154
1.1.2.4. تعريف و أشكال الحاضنات في الجزائر.....154
2.1.2.4. أهداف الحاضنات في الجزائر وأدوارها.....154
3.1.2.4. أجهزة الحاضنة وميزانيتها.....156
4.1.2.4. برنامج حضانة الأعمال في الجزائر.....158
2.2.4. أهمية حاضنات الأعمال في الجزائر ومعوقات إنشائها وعوامل نجاحها.....158
1.2.2.4. أهمية حاضنات الأعمال في الجزائر.....159
2.2.2.4. معوقات إنشاء حاضنات الأعمال في الجزائر.....161
3.2.2.4. عوامل نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر.....161

خاتـــــمة.....165
قائمة المراجع.....171

مـقدمــة

يشهد العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين جملة من التغيرات والمتمثلة أساسا في العولمة التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي، وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصر الإنتاج، سواء كانت سلعا أو رأس مال أو تكنولوجيا، ومن جهة ثانية تأتي منظمة التجارة العالمية التي نشأت عبر اتفاقية الجات، واتساع نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي وإنشاء التحالفات الإستراتيجية والاندماجات بين شركات القطاع الخاص؛ ووسط هذه المتغيرات تظهر اقتصاديات الدول النامية (العربية) وفق معطيات خاصة وتحديات يجب مواجهتها، ومن بين القطاعات التي تتأثر بهذه المتغيرات العالمية نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لما برز من تطورات إقليمية ودولية، وما شهدته الأسواق المحلية والعالمية مؤخرا من تعاظم في المنافسة التجارية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقف على عتبة عصر جديد، إذ نجد أن التكنولوجيا الحديثة ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت تدخل في مجالات صناعية مختلفة، حاملة معها تغيرات في إدارة الإنتاج والممارسة التجارية، وكذلك ما شهده هيكل سوق الصادرات الدولية من تحول جذري بعد تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول ودورها الحيوي في التنمية الاقتصادية، على اثر تحولها إلى مولد لمنتجات جديدة، ومحرك لسيرورة جديدة من خلق الوظائف والأرباح والإيرادات، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة، وجب الاهتمام بتنمية الخدمات التي تدعم نشاط هذه المؤسسات، لا سيما الناشئة منها، واستنهاض أدوات أكثر فاعلية لتشجيع إقامة ونمو هذه المؤسسات، حيث أنها تتميز بمعدلات فشل عالية خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها، نظرا لنقص المهارات الإدارية لديها وضعف مواردها المالية، الذي يحول دون حصولها على المعلومات والاستشارات والأبحاث وخدمات التدريب. والوعي المتزايد لأهمية هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي والصعوبات التي تعمل في ظلها أدى إلى خلق آليات جديدة لدعم هذه المؤسسات الناشئة، وتعتبر حاضنات الأعمال

إحدى هذه الآليات التي استخدمتها الدول المتقدمة ومعظم الدول التي نما اقتصادها بنسب عالية خلال العقود الثلاثة الماضية، لتوفير الرعاية والدعم لهذا النوع من المؤسسات وزيادة حظوظها في النجاح.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية العامة الآتية:

في ظل العولمة و التحديات التي تفرضها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والمشاكل التي مازالت تعيق تطور هذه المؤسسات في الدول النامية، ما هي الأهمية التي تكتسيها حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمكينها من لعب دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الملامح الأساسية لعصر العولمة؟
- ما هي المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عامة والعربية بصفة خاصة في عصر العولمة؟
- ما هي حاضنات الأعمال؟ وما هي الخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وهل أثبتت فعاليتها حسب التجارب الدولية؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟ و ما هي الأهمية التي تكتسيها حاضنات الأعمال؟

فرضيات البحث:

- يتميز عصر العولمة بمجموعة من المظاهر الاقتصادية أهمها بروز التكتلات الاقتصادية، وزيادة نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وميلاد منظمة التجارة العالمية.
- قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول الناميةعامة والعربية خاصة مازال يعاني من مجموعة من المشاكل المالية والتسويقية والإدارية والفنية تعوق تطويره وتنميته،علاوة على التحديات التي تفرضها العولمة وأهمها المنافسة الخارجية الحادة.
- حاضنات الأعمال هي إحدى الأدوات الحديثة التي انتهجتها الدول لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة كأنها وليد تحتاج للحضانة والرعاية بهدف زيادة حظوظها في النجاح. ولقد أثبتت فعاليتها حسب التجارب الدولية فيمكن للحاضنات أن تلعب دورا كبيرا في ترقية هذه المؤسسات، وتنمية الاقتصاد الوطني.

- ما زالت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تعاني من مشاكل معقدة، ويمكن لحاضنات الأعمال أن تقوم بدور حيوي في دعمها و التخفيف من حدة هذه المشاكل، وتساهم في ترقية الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

في يومنا هذا يمكن القول بأنه يوجد اتفاق حول أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وحول ضرورة ترقيته وتطويره ليلعب دوره كاملا غير منقوص، وأمام المشاكل التي مازالت تعترض تنميته في الدول النامية من جهة و التحديات التي يفرضها عليه عصر العولمة أصبح من الضروري إيجاد السبل و الآليات الملائمة لدعمه و تمكينه من المنافسة داخليا و خارجيا و تعد حاضنات الأعمال إحدى الآليات التي أثبتت جدواها و أهميتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة و كاستثمار يدر ربحا على مالكيها من جهة أخرى. وهذا البحث يكتسي أهمية بالغة نظرا للأسباب الآتية:

- الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- العولمة و التحديات التي تفرضها على قطاع المؤسسات ص م من جهة و المشاكل التي ما زال يعاني منها في الدول النامية من جهة أخرى.
- الدور الحيوي الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تمكينها من أداء دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وزيادة نسب نجاحها من جهة أخرى، وكونها استثمار مربح بالنسبة لمالكيها.
- اتجاه معظم الدول النامية و منها الجزائر إلى إنشاء حاضنات الأعمال بحيث تنص المادة 12 من القانون 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات) لضمان ترقية القطاع.
- أما من الناحية الأكاديمية قلة البحوث حول حاضنات الأعمال، وحداثة الموضوع في حد ذاته.

الهدف من البحث:

ينطلق هذا البحث أساسا من عدة أفكار أهمها أن المؤسسات ص م تلعب دورا حيويا في ترقية الاقتصاد الوطني و توفير مناصب الشغل، وهي مازالت لم تحظى بالاهتمام و الدعم الكافي في الدول النامية، فهي مازالت تتخبط في مجموعة من المشاكل التي تعيقها عن أداء أدوارها، علاوة على ذلك

فإن العولمة و النظام العالمي الجديد يفرض عليها تحديات عديدة تهددها في وجودها و بالتالي يجب إيجاد الطرق الكفيلة بالقضاء على مشاكلها و تحصينها من تهديدات العولمة الاقتصادية.

وهذا البحث يهدف في العموم إلى إلقاء الضوء على الجوانب الآتية:

- العولمة والتغيرات التي جاءت بها (الملامح الأساسية لعصر العولمة).
- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها في التنمية الاقتصادية، مشاكلها في الدول النامية و التحديات التي تواجهها في عصر العولمة.
- الملامح الأساسية لحاضنات الأعمال، و دورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبعض التجارب الدولية في حضانة الأعمال.
- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و الأهمية النسبية التي تكتسيها حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب اختيار البحث:

لعل أهمية الموضوع وحداثته على المستوى الوطني، إضافة إلى نقص الدراسات و البحوث العلمية الخاصة بحضانة الأعمال هي أهم الأسباب التي دفعت بنا إلى الخوض فيه لإلقاء الضوء على الكثير من جوانبه.

منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، فالأول استخدمناه لضرورة نقل المعلومات و الإحصائيات بأمانة خاصة في الفصل الأول والثاني، أما المنهج التحليلي فاستخدمناه لتحليل المعلومات و المعطيات التي بين أيدينا و استنتاج ما يمكن استنتاجه خاصة في الفصل الثالث والرابع واستخدمنا من أجل ذلك الجداول والتمثيل البياني.

الدراسات السابقة:

بعد تصفحنا للمذكرات و رسائل الماجستير التي تحصلنا عليها وجدنا أنها في معظمها تركز على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. إلا إننا لاحظنا رسالة ماجستير للطالبة لطرش ذهبية بعنوان "اتفاقيات التجارة في السلع و آثارها المتوقعة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" جامعة سطيف 2004، تتقاطع مع الموضوع المدروس، بحيث قامت بعرض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و التحديات التي تفرضها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و قامت بعرض مجموعة من الميكانيزمات لدعم هذا القطاع، وكانت هناك إشارة خفيفة لحاضنات

الأعمال. أما في بحثنا هذا فسوف نقوم بعرض التغيرات التي جاءت بها العولمة و التحديات التي تفرضها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ونقوم بتوضيح الملامح الأساسية لحاضنات الأعمال و أهميتها بالنسبة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

صعوبات البحث:

نظرا لحداثة الموضوع في الدول العربية بصفة عامة و على المستوى الوطني بصفة خاصة واجهنا عدة صعوبات على المستوى التحليلي وعلى المستوى الإحصائي:

- الإطار التحليلي: يبقى موضوع حاضنات الأعمال ينقصه الكثير من الدراسات و البحوث فالمكتبة الجزائرية و العربية تبقى محرومة من المراجع في هذا المجال.
- الإطار الإحصائي: في هذا الإطار واجهنا عدة صعوبات من حيث المعطيات بحيث اطلعنا على عدة معطيات إحصائية متناقضة و متضاربة، مع نقص البيانات التي تحتاج إليها الدراسة.

خطة البحث:

للإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول أساسية:

تناول الفصل الأول مفهوم العولمة أسبابها، أهدافها، مؤسساتها، دعائمها، مظاهرها و التحديات التي تفرضها على اقتصاديات الدول النامية.

وتناول الفصل الثاني مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أشكالها و أهميتها في التنمية الاقتصادية، و أهم المشاكل و المعوقات التي تواجهها في الدول النامية، و مختلف التحديات التي تواجهها في ظل العولمة.

وتناول الفصل الثالث مفهوم حاضنات الأعمال أنواعها، الخدمات التي تقدمها، أهدافها و عوامل نجاحها وبعض التجارب الدولية في حضانة الأعمال.

وتناول الفصل الرابع مراحل تطور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الوضعية الحالية للقطاع و المشاكل التي تعرقل تطوره، و تطرقنا إلى تعريف حاضنات الأعمال في الجزائر، أهدافها، أدوارها و أهميتها، وعوامل نجاحها.

الفصل1
ملامــح عصــر العولمـة

لعل المتأمل في التغيرات والتطورات التي تبلورت في عقد التسعينيات من القرن الماضي على وجه الخصوص يجدها كلها تشير إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة التي تعمل على تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد في إطار ما يسمى بالعولمة ليدخل به القرن الحادي والعشرين بترتيبات للأوضاع الاقتصادية وخصائص وسمات للعلاقات الدولية للأطراف المكونة له، تختلف عن الأوضاع والعلاقات والخصائص والسمات السابقة له.

فمع بداية التسعينات من القرن العشرين ظهرت عوامل جديدة وقوى دافعة بلورت ظاهرة العولمة من بينها ميلاد منظمة التجارة العالمية لتكمل مؤسسات العولمة، وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة،وزيادة نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، وسيادة آليات السوق، والاندماجات بين المؤسسات الكبرى، والتقدم التكنولوجي خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها. فأصبحنا أمام عصر جديد (عصر العولمة) يتميز بنظام اقتصادي عالمي جديد له مميزاته وخصائصه.

وفي هذا الفصل نحاول إعطاء مدخل عام عن العولمة من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

- ماهية العولمة: ونوضح فيه مفهوم العولمة والأسباب التي أدت إلى ظهورها والأهداف المسطرة لها.
- مؤسسات العولمة ودعائمها: ونوضح من خلاله المؤسسات الدولية التي تدير العولمة والدعائم الأساسية التي بلورت العولمة على الواقع.
- مظاهر العولمة وآثارها: ونتناول فيه مختلف المظاهر التي تميز عصر العولمة، وتأثير العولمة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاديات النامية بصفة خاصة.

1.1. ماهية العولمة

العولمة من أكثر المصطلحات استخداما في هذا العصر، فلم تحظ قضية باهتمام الشرق و الغرب على المستوى الرسمي والشعبي مثل قضية العولمة باعتبارها أهم الظواهر التي تجتاح البشرية في القرن الحادي والعشرين، ويظل الجدل مستمرا حول مفهوم العولمة فضلا عن أهدافها ودوافعها.

وفي هذا المبحث نحاول توضيح مفهوم العولمة من خلال مطلبين أساسيين:
المطلب الأول: تعريف العولمة.
المطلب الثاني:الأسباب التي أدت إلى العولمة وأهدافها.

1.1.1. تعريف العولمة

تحديد تعريف دقيق للعولمة يعد صعبا بمكان، نظرا لتعدد تعاريفها التي تختلف باختلاف إيديولوجيات الباحثين وآرائهم السياسية، أو حسب الجهة التي ينحازون إليها إزاء العولمة قبولا أو رفضا، وقد تجاذب تعريف العولمة عدة تيارات أهمها:

1.1.1.1. تعريف العولمة بأنها حقبة تاريخية

ينظر هذا التعريف للعولمة باعتبارها فترة أو حقبة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية، وهي في نظر البعض تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة الوفاق التي سادت في الستينيات بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي آنذاك، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي إلى أن انتهى الصراع، والذي يرمز له بانهيار جدار برلين الشهير، ونهاية الحرب الباردة. وهذا التعريف يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم، وبصرف النظر عن موضوع السببية، أي الأسباب التي أدت إلى نشأة ظاهرة العولمة [1] ص(44).

2.1.1.1. تعريف العولمة كمجموعة ظواهر اقتصادية

على عكس التعريف السابق يركز هذا التعريف على الدولة وظيفيا باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية، وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها (خصوصا في مجال الرعاية الاجتماعية)، ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر للقارات(العالمي) للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية [2] ص(20).

وهذا التعريف يمكن أن نطلق عليه تعريفا اقتصاديا للعولمة، ولكن في الوقت الذي يركز فيه على التمويل والإنتاج والتكنولوجيا والتنظيم والسلطة كعوامل للتغير، فانه يشير في نفس الوقت إلى أن العديد من هذه الأنشطة ليست جديدة تماما بالمعنى التاريخي للكلمة. إلا أن تزايد هذه الظواهر، وارتفاع معدلات التفاعل الاقتصادي بين الدول بصورة غير مسبوقة، هو الذي يعطي لهذه الظواهر دلالة تشير إليها ظاهرة العولمة [3] ص(27).

3.1.1.1. تعريف العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية

لعل خير ما يعبر عن اتجاه هذا التعريف كتاب المفكر الأمريكي الياباني الأصل (فوكوياما) "نهاية التاريخ"، والذي يعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الاشتراكية انتصارا حاسما للرأسمالية على الشيوعية.

فهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الإيديولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وهي الحقبة التي تم فيها التركيز على سمو القدرات التكنولوجية الأمريكية، وعلى تفوق المؤسسات والنظم الأمريكية. ووفقا لهذا المنظور فالعولمة ظاهرة ايجابية وتمثل تقدما في التاريخ، لأنها ترمز في الواقع إلى انتصار ظواهر التحديث وسيادة الديمقراطية كنظام سياسي [3] ص(28).

4.1.1.1. تعريف العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية

على عكس التعريفات السابقة، وخاصة التعريف الثاني الذي يرى في العولمة مجموعة متشابكة من الأنشطة الاقتصادية. يرى هذا التعريف أن العولمة هي شكل جديد من أشكال النشاط، تم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية، وهذا التحول تقوده ثورة تكنولوجية صناعية تسعى إلى تدعيم السوق العالمية الواحدة بتطبيق سياسات مالية وإنمائية وتكنولوجية واقتصادية شتى.

وعلى عكس التعريف الأول الذي يركز على عنصر العمل وينظر للعولمة باعتبارها حقبة تاريخية، فان هذا التعريف يرى أن الزمن لا معنى له، وان الوقت – نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية- قد تم بالفعل ضغطه أو اختصاره.

ولا يركز هذا التعريف فقط على العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية ولكنه أيضا يهتم بإحياء المجتمع المدني في عديد من الدول، وفي قيامه بادوار مهمة في مجال التنمية. وهناك بالذات مجال للبحث عن تأثير العولمة على أنشطة المنظمات غير الحكومية، وعلى مؤسسات المجتمع المدني ككل، كالنقابات و الإتحادات المهنية والأحزاب السياسية [1] ص(47).

وفي هذا الموضوع ما يهمنا هو الظواهر الاقتصادية التي جاءت بها العولمة والمناخ الدولي الجديد الذي تعمل ضمنه المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، ومن خلال التعريفات السابقة وتلاؤما مع أهداف الموضوع يمكن صياغة هذا التعريف:

" العولمة مرحلة معاصرة للرأسمالية تتميز بمجموعة من الظواهر الاقتصادية، تتضمن تحرير الأسواق، والخوصصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، وتغير النمط التكنولوجي والتوزيع العام للقارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية، و تخدم هذه الظواهر في مجملها الكيانات والمشروعات الكبرى وهي نتيجة منطقية لتوسعها."

2.1.1.الأسباب التي أدت إلى العولمة وأهدافها

هناك عدة أسباب أدت لبروز ظاهرة العولمة، وهناك عدة أهداف من ورائها:

1.2.1.1. الأسباب والدوافع التي أدت إلى العولمة

تعتبر العولمة نتاج لعدة عوامل أدت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ومن هذه العوامل ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي وثقافي، ويؤثر ويتأثر كل عامل من هذه العوامل بالعوامل الأخرى، ولكن سنقتصر على ذكر أهم العوامل الاقتصادية فقط-والتي تهمنا في هذا الموضوع- والتي تتمثل فيما يلي:

1.1.2.1.1.انخفاض القيود على التجارة والاستثمار

بعد نهاية الحرب العالمية بدأت الدول تخفض القيود على التجارة، وأصبحت تعتمد على الضرائب الجمركية في تنظيمها، وقد ترتب على المفاوضات متعددة الأطراف في إطار الجات(الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية في بعض المجالات، وتخفيض الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة من 40% عام 1940 إلى اقل من 10% في المتوسط بعد جولة طوكيو عام 1979، حيث بلغت 6% للاتحاد

[4] ص

(9-11).

2.1.2.1.1.التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي في الظروف الراهنة حركة اندماج تزداد يوما بعد يوم للبلدان النامية في التجارة العالمية ويواكب هذه الحركة ويعززها الاندماج المتنامي لهذه البلدان في التمويل الدولي حيث حدث خلال الفترة ما بين(1990- 1994) أن تضاعف حجم الأموال المتدفقة إليها أربع مرات تقريبا وأصبحت تمثل حوالي 75% من مجموع الموارد المالية الصافية طويلة الأجل للبلدان النامية [5] ص(35).

ويرى(Qureshi 1996)أن الدول النامية هي إحدى القوى الدافعة للعولمة، حيث زاد نصيب التجارة من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة، من حوالي 33% في منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى حوالي 43% في منتصف التسعينات من نفس القرن.

ويرجع(Otsub 1996) زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى ما قامت به هذه الدول من تنفيذ لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي يمثل نقلة نوعية في استراتيجيات التنمية، وذلك بالانتقال من استراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي والتي تنفذ بسياسات الإحلال محل الواردات وتهدف إلى تقليل الاعتماد على العالم الخارجي، إلى إتباع استراتيجية التوجه الخارجي والمصممة لتشجيع الصادرات، بالإضافة إلى ذلك ما تم من إعادة توطين لبعض عمليات الإنتاج في الدول النامية، وذلك نتيجة لتدفق الاستثمارات المباشرة، واستراتيجيات الإنتاج العالمي للشركات متعددة الجنسيات، كما زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23% في سنة 1985 إلى 29% في سنة 1995، و ارتفعت التجارة بين الدول النامية من 31% من إجمالي تجارة الدول

[4] ص(12).

3.1.2.1.1.تكامل أسواق المال الدولية

من أهم مظاهر التكامل المالي الدولي، الحركة الدولية لرأس المال، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة الأسواق المالية الدولية، بحيث تعتبر هذه الأسواق هي القناة التي تتدفق من خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم لاختلاف معدل الفائدة على الأصول المختلفة فيما بين الأسواق المختلفة، بالإضافة إلى الاختلاف في درجة وشكل الرقابة المفروضة على حركة رأس المال. ولقد تزايد تكامل الدول النامية مع النظام المالي العالمي، نظرا لتحرير الأسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لرأس المال، كما ألغت كثير من الدول النامية القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري، وتخلت عن الرقابة على التدفقات المالية عبر الحدود، خاصة الرقابة على التدفقات الأجنبية، وبنهاية عام 1992 كانت 35 دولة نامية قد حررت بالكامل حساب رأس المال، و النمو الكبير في أداء بعض أسواق الدول النامية (حسب1996 Brune) جعلها أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة في بعض الأحيان [4] ص(13)

4.1.2.1.1. زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر

لقد زادت أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي، فقد تضاعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الصناعية أكثر من أربعة مرات بين سنة 1984الى سنة1990، أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص (باستثناء الدول الحديثة التصنيع) حوالي 150 مليار دولار أمريكي سنويا في الفترة الممتدة من 1993الى 1996، بل واقترب من 200 مليار دولار أمريكي سنة 1996. وهو ما يمثل زيادة تقترب من 6 أضعاف المتوسط السنوي للتدفقات الوافدة في الفترة الممتدة من 1973 إلى 1989.

وزادت نسبة تدفقات رأس المال الخاص من إجمالي الناتج المحلي للدول النامية، من 0.5% في الفترة (1983-1989) إلى 2% سنة 1994 و4% سنة 1996، ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الجزء الأكبر من هذه الزيادة [4] ص(14).

5.1.2.1.1. التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات

تعتبر التغيرات التكنولوجية احد أهم محركات العولمة، فالتقدم التكنولوجي في المواصلات و الاتصالات أدى إلى انخفاض كبير في تكلفة النقل والاتصالات، فانخفضت تكلفة المكالمة الهاتفية بحوالي 60 مرة منذ عام 1930. وكذلك انخفضت تكلفة النقل بين الدول المختلفة نتيجة للتقدم التكنولوجي؛ وظهور الفاكس وشبكات الكمبيوتر، الأمر الذي أدى إلى التقليل من عقبة الحدود الجغرافية [4] ص(15).

2.2.1.1. مبررات وأهداف العولمة:

من أبرز دوافع العولمة أزمة الاقتصاد الأمريكي واختلالاته الداخلية والخارجية المزمنة، تزامنت هذه الأزمة مع صعود بعض القوى الاقتصادية الجديدة كاليابان، لذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في العولمة الاقتصادية المستندة إلى مبادئ السوق ومفاهيمها وآلياتها مخرجاً لاقتصادها من أزمته، ووسيلة للهيمنة على مقدرات الاقتصاد العالمي، وأداة ضغط على القوى الاقتصادية الصاعدة، فضلاً عن تهميش اقتصاديات الدول النامية وإلحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف [6].

ويمكن تلخيص الأهداف المعلنة التي تسعى العولمة إلى تحقيقها كما يلي: [7] ص (120-131)

- إيجاد سوق عالمي واحد متسع يشمل العالم كله بمؤسساته وقطاعاته وأفراده، حتى يصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة، من دون أي قيود سواء كانت إدارية أو مادية أو جنسية، وهذا لتحقيق هدف الاحتكاك بين كافة الأجناس.
- الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي، وهذا من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة، أو في مجال حقوق الإنسان بغرض تحقيق عدة قيم كالحرية والعدل والمساواة.
- جعل العالم وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة، لتحقيق التعاون الكامل بين الجميع، بما يخدم المصالح المشتركة والجماعية والتصدي لأي خطر يهدد الاستقرار والأمن العالمي العام.
- إعطاء الفرصة كاملة لقوى الابتكار والإبداع والتحسين والتطوير والتنمية بشكل كامل ومتكامل، ويتم من خلال ذلك الوصول إلى:
  - منتجات سلعية وخدماتية وفكرية مبتكرة وبشكل غير مسبوق.
  - نظم تسويق عالية الكفاءة بما يضمن استمرار العميل أو الزبون في التعامل.

- نظم تشغيل وإدارة للموارد البشرية محفزة على تعظيم الإنتاجية.

- تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدرج إلى لغة وحيدة للعالم، يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر أو بين الحاسبات الاليكترونية.

- الوصول إلى وحدة العالم، وإحداث التقارب والانسجام، بما يضمن تذويب الفوارق، خاصة فوارق الأجناس والقوميات، وهذا من خلال تكثيف عمليات الاختلاط والمزج بين عناصر الجنس البشري.

والعولمة في ظاهرها تحمل شعارات التقدم والرفاهية والعدل والحرية والقضاء على الفقر كأهداف نبيلة تسعى لنشرها عالمياً، ولكن الواقع بخلاف ذلك فلا أهداف نبيلة، ولا غايات شريفة، وما هي إلا وسيلة لاحتكار التجارة العالمية واحتكار وسائل الإعلام وأدوات الإنتاج المعلوماتي، ودعوة مبطنة لإلغاء اقتصاديات الدول في سبيل الهيمنة والسيطرة المطلقة للشركات الكبرى.

ويؤكد هذا جملة من المظاهر؛ منها:

- إن منظمة التجارة العالمية في السنوات الأخيرة قد أسهمت بدور بارز في تركيز الثروة في أيدي أقلية من الأثرياء جنباً إلى جنب مع زيادة تفشي الفقر لأغلبية سكان الأرض؛ فعلى سبيل المثال 20% من دول العالم هي أكثر الدول ثراء، وتستحوذ على 87.7% من الناتج الإجمالي للعالم، وعلى 74.4% من التجارة الدولية ويمتلك سكانها 85.5% من مجموع مدخرات العالم [8].

- تهميش العولمة للدول النامية؛ ونظراً لهذا التهميش نجد هذه الدول تطالب بالحصول على مزايا عادلة، وإشاعة استراتيجية تقوم على أساس المشاركة الإيجابية لكل الدول في إطار العولمة، محذرة من مخاطر التهميش الذي تتعرض لـه. وبالرغم من أن مؤتمر "دافوس" الذي عقد في كانون الثاني(ديسمبر) 2000 بسويسرا ركز على نقطة رئيسية وهي سبل تقليص الفجوة بين الثراء والفقر، وتخفيف أضرار العولمة على البلدان الأضعف اقتصادياً ومالياً ، ورفع شعار: "بداية جديدة من أجل التغيير" إلا أنه لم يحدث أي تغيير، ولم يستطع إبعاد شبح التيار المناهض للعولمة حتى في قلب مراكز العولمة ذاتها [9].

- لم يعرف التاريخ ارتفاعاً في نسبة الفقر في العالم مثلما عرفه الآن، فمن بين عدد سكان العالم البالغ عدده 6 مليارات نسمة عام 1999 يعيش 2.8 مليار نسمة منهم (أي حوالي النصف) على أقل من دولارين يومياً، ويعيش 1.2 مليار نسمة تحت خط الفقر المحدد دولياً بأقل من دولار واحد يومياً (حوالي 23% من سكان العالم)، في حين أن الشعوب الغنية تمثل 5% من سكان العالم إلا أنهم يحصلون على دخل يزيد أكثر من 114 مرة من دخل المنتمين إلى الشعوب الفقيرة [8].

2.1. مؤسسات العولمة والعناصر الداعمة لها

يتميز عصر العولمة بزيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية. كما يتميز بالتطور التكنولوجي للنظم المعلوماتية والاتصالية كالانترنت والتجارة الالكترونية التي تعتبر دعامة أساسية للعولمة.

وفي هذا المبحث نتناول ما يلي:

- المطلب الأول:مؤسسات العولمة.
- المطلب الثاني: العناصر الداعمة للعولمة.

1.2.1. مؤسسات العولمة

للوصول إلى إحكام الهيمنة الاقتصادية و السياسية و الثقافية على العالم عمدت الرأسمالية العالمية إلى تشكيل جملة من الأذرع و الأدوات التي استخدمت بفعالية، وهي ما يسمى بمؤسسات العولمة، بحيث استحدثت ثلاث مؤسسات دولية كبرى تقوم بإرساء قواعد وبنيات هيكل العولمة وتشرف على تكوين البنية التحتية لها هي منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي [10] ص(87).

1.1.2.1.منظمة التجارة العالمية

"منظمة التجارة العالمية هي الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يشمل جميع الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي، وجاءت للإشراف على تطبيق القواعد والإجراءات المسيرة لتسوية النزاعات التجارية ومتابعة السياسات التجارية" [10] ص(4). وهي أخطر المؤسسات المتعلقة بالعولمة، تمارس دور رئيسي في تحقيق العولمة وفتح الاقتصاديات المحلية المنغلقة على ذاتها ودمجها في الاقتصاد العالمي.

وتعود نشأة منظمة التجارة العالمية إلى عام 1945 في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، لكن لأسباب ظرفية تم إرجاؤها، واستخدام الجات(الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية) كمرحلة توصل إليها عندما تكتمل اقتصاديات الدول، وتصبح مؤهلة بالفعل للدخول إلى السوق العالمية الواحدة المفتوحة دائما و بدون حواجز أو قيود، ولقد أنشئت الجات عام 1948 كاتفاق متعدد الأطراف يضع و ينظم إطارا عاما للتجارة الدولية، ولقد أدخلت العديد من التعديلات على الاتفاقية من خلال جولات

طويلة جاوزت السبع سنوات تم التوصل إلى اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية، حيث عقد في مدينة مراكش المغربية في الفترة الممتدة من12 الى16أفريل 1994 الاجتماع الوزاري الرسمي لإعلان انتهاء جولة الاورغواي لمفاوضات تحرير التجارة في إطار اتفاقية الجات، و إعلان قيام منظمة التجارة العالمية و التي أصبحت هي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري و الاقتصادي، و تضم 134 دولة حتى جوان 1999، وتشارك بنحو 95٪ من حجم التجارة الدولية [11] ص(156).

و قد عملت المنظمة العالمية للتجارة على إيجاد و تأسيس مجموعة القواعد الارتكازية الداعمة لحرية التجارة، وتنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية، وبصفة خاصة في مجال تطوير التشريعات و توحيدها والسعي المباشر والحثيث نحو جعل الأسواق الدولية المختلفة للدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة، فهي تضع مجموعة من القواعد و القوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات و الأفكار، وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام، واسع ومتعدد الأطراف، و تعمل على تأكيد المنافسة الحرة في التجارة الدولية من خلال إلغاء أي شكل من أشكال التمييز و التفرقة في المعاملة بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة المماثلة فيما يخص التداول أو التوزيع أو التسعير أو الضرائب...الخ. كما تضع المنظمة إطارا عاما لالتزامات الدولة في التخفيضات الجمركية يتضمن حدا أعلى من التعريفة الجمركية على المنتجات المختلفة، مع وجود جداول تتضمن ذلك، كما تمنع الإجراءات غير الجمركية لحماية المنتجات المحلية كحضر الاستيراد أو تقييد كمياته من خلال الحصص.

و قد ساهمت المنظمة العالمية للتجارة في تأكيد تيار العولمة، و عولمة الأسواق و دفع الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية، و زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية و مساهمة القطاع الدولي في اقتصادها، وهذا ما حث الشركات على إعادة هيكلة هياكلها الإنتاجية و التسويقية و التمويلية و مواردها البشرية بما يتلاءم مع تيار العولمة، و تعمل المنظمة على تأسيس قواعد التخصص و تقسيم العمل الدولي، عن طريق إزالة كافة الحواجز التي تعيق التجارة الدولية، و هذا ما يدفع الدول إلى ابتكار مزايا تنافسية تجعلها متفوقة على الآخرين، وبالنسبة للدول النامية فالمنظمة تعطيها فترة سماح مناسبة لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعاتها حتى تصبح قادرة على التنافس و مؤهلة لدخول عصر الأسواق المفتوحة [7] ص(74-75).

2.1.2.1. صندوق النقد الدولي

أنشئ هذا الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي أبرمت في جويلية 1944، و أصبحت سارية المفعول ابتداء من 27 ديسمبر 1945، وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 8 مارس1946، وكان الهدف الأساسي من إنشائه هو الحفاظ على قيمة العملات و دعم استقرار أسعار الصرف والإسهام في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وإزالة كافة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي و التي تعيق نمو التجارة الدولية، وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتصحيح موازين مدفوعاتها دون الالتجاء إلى التدابير التي من شانها أن تقضي على الرخاء القومي أو الدولي عن طريق جعل موارد الصندوق ميسورة أو متاحة لها بضمانات ملائمة [12] ص(20).

ولقد منحت سلطات واسعة و موارد كبيرة للصندوق حتى يتمكن من تحقيق هذه الأهداف، والصندوق علاوة على منح التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء من خلال شراء العملات وإعادة شرائها وفقا لنصوص اتفاقية تأسيسه، يقوم بعدة وظائف أخرى تستهدف دعم فعاليته على المستوى العالمي، وتمكينه من تحقيق أهدافه من حيث تصحيح موازين المدفوعات للدول الأعضاء، واستقرار أسعار الصرف والتخلص من القيود التجارية والقيود المفروضة على المدفوعات و المعاملات الدولية، وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي: [13] ص(102)

- تقديم المعونة الفنية من خلال إرسال بعض خبرائه إلى بعض الدول لفترات محدودة لتقديم النصائح الفنية في المشكلات التي تواجهها، وفي مجال رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية وإصدار تشريع للبنك المركزي، والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.
- تبني سياسات تدريب متطورة من خلال إنشاء معهد للتدريب في ماي 1945، يقدم خدمات و برامج تدريبية متقدمة في مجال التحليل المالي والسياسات النقدية و المالية والاقتصادية، وطرق ومناهج البحث في موازين المدفوعات بالإضافة إلى شرح سياسات الصندوق ونشاطاته المختلفة.
- التنسيق الوثيق و الفعال بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي من اجل خدمة الاقتصاد العالمي.

ولقد أسهم الصندوق من خلال وظائفه المذكورة آنفا في دعم اتجاهات العولمة، وتحقيق المزيد من الدوافع و الحوافـز للانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي.

و رغم أن أهداف الصندوق تظهر أنها أعدت لخدمة الاقتصاد العالمي نجد عكس ذلك، بحيث يعتبر سلاح في يد الدول المتقدمة تستخدمه لإغراق الدول الفقيرة بالديون والسطو على مكاسب شعوبها، فالدول النامية أربكتها التحولات الاقتصادية ووقعت جلها تحت طائلة مديونية صندوق النقد الدولي، وهذا الأخير كجهة دائنة يتدخل في فرض برامجه التصحيحية، مما أسهم في تفاقم مشاكل هذه الدول(الداخلية و الخارجية)، وأغرقت نفسها في مستنقع الاقتراض و خضعت لمشيئة الدائنين ممثلين في صندوق النقد الدولي، بعد أن عجزت عن تسديد التزاماتها للجهات الممولة، وهكذا يقوم الصندوق بتقديم الوصفات الجاهزة الواحدة تلو الأخرى مشتملة على برامج لأنجع الوسائل والإجراءات الكفيلة بخفض حالات العجز المتأصلة في الموازنات الحكومية العامة عن طريق: [10] ص(88-91)

- تخفيض القيمة الفعلية (الحقيقية) لأجور العاملين مما يعني تدني قدرة المواطن الشرائية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية وهو عمل مبرر بما له من دور في زيادة معدلات الطلب على الصادرات الوطنية، متناسيا أن ما تشكله صادرات الدول النامية لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من وارداتها التي تتعاظم يوما بعد يوم، كما أن التخفيض في قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة كلفة خدمة الدين العام ويضاعف من عدد وحدات العمل اللازمة لإنجاز الأقساط والفوائد المترتبة عليها، وهذا ما يؤدي إلى الإغراق المالي الذي تمارسه المؤسسات المالية العالمية.
- تقليص الاستثمار العام وإحلال الاستثمارات الخاصة الداخلية منها أو الخارجية محله والتي تتجه نحو القطاع الخدماتي أكثر من الإنتاجي.
- خصخصة مؤسسات القطاع العام.
- تحرير نسب الفائدة على رؤوس الأموال وهو ما يقود إلى الأموال المضاربة غير المستعدة للإقامة طويلا في البلاد، إذ أنها تنتقل من مكان إلى آخر لاقتناص الفرص المواتية، فهي رؤوس أموال زائرة وبخروجها من البلد يتعاظم احتمال حدوث انهيارات اقتصادية شاملة كما حدث للاقتصاد المكسيكي عام 1994.
- تقليص الإنفاق الحكومي على مختلف الأنشطة(الدفاعية والاقتصادية والاجتماعية).
- انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي.
- رفع الدعم الحكومي على السلع الغذائية الأساسية والذي كان يعمم فوائده على الفئات الأقل دخلا.

ولقد أفرزت الحزم التصحيحية نتائج سلبية على صعيد المجتمع كانخفاض المستوى المعيشي للفرد وارتفاع قيمة الالتزامات المالية والضريبية على المواطن [10] ص(91)

3.1.2.1. البنك الدولي

ظهر البنك الدولي إلى الوجود بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في جويلية 1944، أنشئ في 1945، وبدا ممارسة نشاطه في 25 جوان 1946، وكانت الحاجة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية من أسباب إنشائه إضافة إلى كونه يهدف إلى تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، ولهذا الغرض أعطي البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه، ومساعداته تسترشد بالتنمية الاقتصادية وحدها دون أية ترتيبات أساسية، ولكن حدث في الثمانينات أن صاغ البنك توجهات جديدة فيما أسماه قروضا لضبط البنية التحتية التي تهدف إلى زيادة قدرة الدول النامية على المنافسة في الاقتصاد العالمي، وتنص هذه التوجهات على تشجيع و دفع التغيرات السياسية و الاقتصادية الخاصة بالتحول إلى الأسواق المفتوحة و تقليص دور الحكومات عن طريق تقليص الدعم و تشجيع الخوصصة [12] ص(21)

ولا يعتمد البنك في منحه للقروض أو ضمانها على رأس ماله المدفوع فقط، و إنما يعتمد بصفة أساسية على ما يستطيع جذبه من رؤوس الأموال الخارجية، ومن ثم فإنه يمثل قمة التعاون مابين رأس المال الخاص و رأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي، و بالإضافة إلى عملية الإقراض وضمان القروض فان البنك يقوم بالعديد من الوظائف أهمها: [13] ص(104)

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ذات الاقتصاديات المتخلفة، مثل تحديد أسبقية المشروعات والتدابير التنظيمية والإدارية لتنفيذ هذه المشروعات ووسائل تمويل نفقاتها المحلية، وتعتبر هذه المعونة كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعملية الإقراض.
- تشجيع الاستثمار الخاص بما يحقق نمو وتوسع القطاع الخاص، وبما يساعد على تأصيل العادة الادخارية، وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، وخلق قطاع جوهري و ديناميكي، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى المحيط الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية.
- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، وتدريب موظفي الحكومات على إدارة التنمية.

وفي هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته للدرجة التي أصبح معها يضم ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها اسم مجموعة البنك الدولي وهذه المؤسسات هي: [7] ص(78)

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- الرابطة الدولية للتنمية.
- مؤسسة التمويل الدولية.

وتعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصاديا إلى الدول النامية، ولكل مؤسسة من مؤسسات المجموعة أسلوب يختلف عن المؤسسة الأخرى: [7] ص(78)

- فالبنك الدولي يقدم قروضه عموما إلى الدول النامية التي بلغت مراحل متقدمة نوعا ما من النمو الاقتصادي و الاجتماعي، وتحسب أسعار الفائدة على القروض وفقا للتكلفة التي يتحملها البنك من اقتراضه من سوق رأس المال.

- في حين أن الرابطة الدولية للتنمية التي تأسست في 1960م، تعمل على تقديم المساعدة لذات الأغراض التي يستهدفها البنك الدولي لكن مع الاهتمام بالدول الأكثر فقرا و بشروط أيسر واقل تكلفة...الخ.

- أما مؤسسة التمويل الدولية والتي أنشئت في عام 1956، فان هدفها دعم التنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نموا من خلال التركيز على تشجيع النمو في القطاع الخاص ومساعدتها في مجال تعبئة رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية لهذا الهدف.

و يقدم البنك الدولي القروض والتسهيلات، مع الاتفاق على شروط يجب أن تستوفيها و تأخذ بها الدول المستفيدة من القروض، وتهدف هذه الشروط إلى القضاء على العجز في موازين مدفوعاتها، ويمكن تلخيصها فيما يلي: [14] ص(131-132)

- تحرير سعر صرف العملة الوطنية في مقابل الدولار وتخفيضها ما أمكن، وذلك بدعوى تحفيز الصادرات الرخيصة والحصول على عملات أجنبية.
- تحرير الاستيراد من جميع القيود.
- إقامة أسواق العملات والأسهم.
- إلغاء حماية السلع المحلية.
- الحد من السيولة ومن نمو عرض النقود.
- الأخذ بسياسة التحرير الاقتصادي كلها، وتحجيم تدخل الدولة في الاقتصاد.
- رفع موارد الدولة بفرض الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة.
- رفع الدعم على مختلف السلع والخدمات (الصحة، التعليم وغيرها).

وبالإضافة إلى مؤسسات العولمة الثلاث تمارس الشركات و المشروعات المتعددة الجنسيات دورها الكامل في تحقيق العولمة كونها المستفيد الرئيسي منها، والمتمتع الأساسي بخيراتها سواء ما

[7] ص(79).

ويرى فلاح سعيد جبر أن للنظام الاقتصادي العالمي أربعة أعمدة يرتكز عليها منذ الخمسينات من القرن الماضي، فعلاوة عن صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، توجد منظمة التقييس الدولية المعروفة بمنظمة "الإيزو" حيث أن إصداراتها من المواصفات والمقاييس هي الحكم الفيصل والمعياري لأي تبادل سلعي أو خدمي في العالم [15] ص(102).

معايير الجودة العالمية ISO 9000:

في عام 1987 وضعت المنظمة الدولية للمواصفات القياسية، ومقرها جنيف بسويسرا مواصفات قياسية عالمية اتفقت دول المجموعة الأوروبية بشكل خاص والدول الصناعية الكبرى بشكل عام على توحيدها لكافة المنتجات فيما عدا المنتجات الكهربائية و الغذائية. ووضعت المنظمة الدولة الكهربائية الفنية مواصفات فنية للسلع والمنتجات الكهربائية. ووضعت المنظمة الدولية لدستور الأغذية مواصفات فنية للسلع والمنتجات الغذائية والحبوب والمضافات والملونات الغذائية وحدود المواد الضارة بالصحة العامة، وكذلك حدود بقايا المبيدات الحشرية والآفات في المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية.

والمنظمة الدولية للمواصفات القياسية، منظمة دولية مستقلة تضم في عضويتها المنظمات الوطنية للمواصفات القياسية لحوالي 90 دولة. وفي عام 1989 طلب مندوب بريطانيا عن المؤسسة البريطانية للمواصفات القياسية تشكيل لجنة فنية لإعداد مواصفات قياسية دولية لتأكيد الجودة [16] ص(35)

ومؤسسات العولمة لا تقتصر على المجال الاقتصادي ولكنها تمتد إلى جوانب أخرى أيضا أهمها الجانب ألمعلوماتي الإتصالي، وهو جانب شديد الأهمية وبالغ الأثر من خلاله تتدافع وتتزاحم تيارات العولمة و اتجاهاتها المختلفة، فمفهوم العولمة ووحدة العالم تتأكد كل لحظة بفعل أدوات المعلوماتية الحديثة فهي تعتبر من الدعائم الأساسية للعولمة وهذا ما سنتناوله فيما يلي.

2.2.1.العناصر الداعمة للعولمة

هناك عدة عوامل تضيف للعولمة قوة التحقق، وقوة التواجد الفعلي و المادي الملموس، ظهرت و تطورت في هذا العصر الذي نعيشه وأصبحت إحدى مميزاته الرئيسية، نوجز أهمها فيما يلي:

1.2.2.1.شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"

تعتبر الانترنت أحدث ما أبدعته التكنولوجيا وثورة الاتصالات في عصرنا هذا، وهي شبكة عالمية تربط بين مجموعات مختلفة من شبكات الكمبيوتر ذات القدرة الفائقة على نقل المعلومات وحفظها وتحديثها، وهي شبكات منتشرة على مستوى جميع مناطق العالم، وأصبحت مراكز الانترنت قادرة على أن تتواصل فيما بينها، وأن تقوم بتداول وتغذية ذاتها بالمعلومات وتحديثها وتطويرها بدون حدود [7] ص(82).

و شبكات الانترنت تقدم عدة خدمات يمكن تلخيصها فيما يلي: [12] ص(50)

- البريد الاليكتروني: وتتحقق هذه الخدمة من خلال حزمة من البرامج الخاصة لهذا الغرض، يجري تحميلها على الحاسب(جهاز الكمبيوتر) وتقوم بهذا العمل، وتستخدم هذه البرامج قدرات الحاسب، وقدرات شبكة الحاسب المرسل ليقوم بهذه المهمة.
- نقل الملفات" FTP ": تتم هذه الخدمة بغرض نقل المعلومات من أجهزة الحاسب المتصلة بشبكة الانترنت لكي يمكن الاستفادة منها واستعمالها.
- الاتصال البعدي "TEL NET ": وهي خدمة تختص بتشغيل حاسب بعيد كما لو كان المستخدم جالسا إليه، ونقل ملفاته أو تشغيل برامجه بأمر من tel net.
- جوفر " GAUFER ": الجوفر هو خدمة المعلومات الموزعة والتي ترتب المعلومات في شكل طبقي عبر الانترنت، ويمنح الجوفر بروتوكولا يسمح لمستخدمي الانترنت الوصول إلى المعلومات من أي جهاز مشتغل متصل بالجوفر.
- مجموعة الأخبار: وهي مجموعة من المناقشات الجماعية والمقالات والرسائل العامة التي يدفع بها الأفراد والجماعات والمؤسسات إلى الشبكة كوسيلة للنشر ويستطيع أي مشترك في الانترنت أن يشترك في مجموعة أو أكثر و كتابة المقالات في أي مجموعة يشترك بها.
- العنكبوتية العالمية الواسعة " Word Wide Web ": يتجه معظم مستخدمي الانترنت في الوقت الحاضر إلى الإكثار من استعمال هذه الخدمة، فالشركات و المؤسسات تقدم صفحات إعلانية

www " باستخدام لغة ترابط النص "
. "HTML

ولقد أدت نظم الفورية والإتاحة إلى توفير مصادر هائلة من المعلومات تنقل المستخدم من خلال الشبكة إلى آفاق واسعة شديدة الرحابة، وأكثر تنوعا، تزخر بالبيانات والمعلومات المختلفة (فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تدخل في الشبكة أكثر من45 ألف كتاب والتي تصدرها كل سنة وأكثر من 1500 صحيفة و 3700 دورية تتناول مختلف المجالات والقطاعات، و 250 دورية للمهندسين فقط، وإضافة إلى إدخال 40 ألف كتاب جديد تصدر سنويا في اليابان) [17] ص(77). ونتيجة لهذا كله استطاعت الشركات و المؤسسات آن تغزو عالم الانترنت، وان تقيم مواقع وتنشر صفحات لها بشكل دائم ، ومع زيادة حجم الموقع وتطوره يضاف إليها الجديد ، واستطاعت الشركات بل والدول أيضا أن تقيم معارض دائمة تعرض فيها منتجاتها وبشكل فعال، ومن خلال هذه المواقع تتم عمليات الشراء والبيع بشكل متنام لتشمل: [07] ص(82)

- مبيعات الأوراق المالية من أسهم وسندات وصكوك الاستثمار، والأوراق التجارية والمالية الأخرى.
- مبيعات البحوث والدراسات والمعلومات المختلفة.
- العمليات البنكية والمصرفية التي تقوم بمد الشبكة مثل دفع الالتزامات، وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة للعملاء، وقبول ودائعهم وبطاقة الدفع الخاصة بهم.

ويتعامل مع الانترنت ما يزيد عن300 مليون فرد يوميا (في 1998م) على مستوى العالم، وهذا الرقم يتضاعف مع مرور السنوات، وقد أسست الانترنت اقتصادا خاصا بها، يتصف بالنمو السريع الذي يبلغ معدله السنوي 174.5%، فقد بدا هذا الاقتصاد بحجم لا يزيد عن 5 مليار دولار أمريكي سنة 1995م، ليبلغ حجم 300 مليار دولار أمريكي سنة 1998م. ويتكون اقتصاد الانترنت من أربع مستويات رئيسية هي: [7] ص(82)

- المستوى الأول:البنية الأساسية للشبكة أي المكونات الأساسية للشبكة، ويصل إجمالي دخلها السنوي إلى ما يزيد عن 115 مليار دولار.
- المستوى الثاني: التطبيقات والبرامج التي تستخدم في الشبكة، و يصل إجمالي دخلها السنوي إلى ما يزيد عن 56.3 مليار دولار أمريكي.
- المستوى الثالث: الوسائط وعمليات تقديم خدمات الشبكة، ويصل إجمالي دخلها السنوي غلى ما يزيد عن 58.2 مليار دولار أمريكي.

- المستوى الرابع: التجارة الالكترونية، والتي بلغ دخلها السنوي لسنة 1998م ما يزيد عن 101.9 مليار دولار أمريكي.

لقد ساعدت الانترنت على جعل العولمة أكثر مادية وملموسة، وتمد خبراء التسويق والإعلان والإعلام والبيع الالكتروني بمزيد من الأفكار والإبداعية، وفتحت أمامهم المجال واسعا للإبداع و الخلق والابتكار، كما مكنت كل منهم من تحقيق طموحات وأرقام بيعية فائقة، مما جعلهم يعتمدون اعتمادا كليا أو جزئيا عليها، سواء على مستوى السوق العالمي الواحد، أو على مستوى الأسواق الوطنية التي يتم عولمتها بشكل متسارع.

2.2.2.1. التجارة الاليكترونية

يشهد العصر الذي نعيشه وخاصة منذ السنوات الأخيرة للقرن العشرين اتساع متزايد للتجارة الاليكترونية معلنة عن ميلاد عالم جديد شديد الاتساع و التنوع، فائق المدى و المجال ينمو بمعدلات سريعة ومتزايدة، واستطاعت التجارة الاليكترونية أن تجذب إليها مئات الملايين من الأشخاص و المؤسسات، ووجد كل مآربه وأهدافه ووسيلته للتعايش وإشباع احتياجاته ورغباته، ووجدت فيها أطراف المبادلات الطريق الرئيسي لتصريف إنتاجها السلعي و الخدمي والفكري، وازدادت معها كتل المعلومات والمبادلات، وأصبحت تملك من الوسائل العصرية ما يساعد على اختصار الوقت وتفعيل الزمن و تيسير الإنجاز [7] ص(84).

ولقد فتحت التجارة الاليكترونية آفاقا جديدة أمام المعاملات الدولية، وأصبح يسيرا على أي شخص في أي مكان وفي أي وقت من الأوقات القيام بها والتعامل معها وفيها، وبأي شكل، وأي حجم. فلقد نجحت التجارة الاليكترونية في إثراء العالم وزيادة رفاهيته، وزيادة الإحساس بوحدته، وفي الوقت ذاته زيادة نفعية تيار العولمة، ولقد اتسع نطاق التجارة الالكترونية، وامتد إلى آفاق ومجالات جديدة ،وزاد تنوع وتحديث ما يعرض فيها من منتجات، ومن وسائل للتمويل، فضلا عن أساليب التسويق، وما تبدعه العقول والأفكار البشرية.

وفي التجارة الالكترونية لا تذهب أنت إلى العالم، بل تأتي به إليك، فالتجارة الالكترونية تأتي بكل إبداعات البشرية بكل الأشكال و الألوان والأحجام و الرؤى وفي كل الأوقات ومختلف الأماكن، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد عليها ونشوء علاقة حميمية بين أطرافها ومن ثم أصبحت هذه التجارة من تفاصيل ومفردات الحياة اليومية، وهي تتطور باستمرار وتزداد كفاءة وفاعلية كل يوم،

مليار دولار أمريكي سنة 2002م. وهذا ما يترتب عليه زيادة الإحساس بالعولمة والسوق العالمية الواحدة [7] ص(85).

3.2.2.1. شبكة الاتصالات العالمية

يسيطر على العالم اليوم شبكات اتصالات عديدة ذات مستويات عالمية مختلفة، سواء في محيط الكرة الأرضية أو في الفضاء الخارجي، وبينما تهيمن على الأرض شبكات الاتصالات الاليكترونية، تسيطر الأقمار الصناعية والمحطات الفضائية على الاتصالات المتطورة ونظمه من الفضاء الكوني لخدمة سكان المعمورة، ولقد وفرت تكنولوجيا الاتصالات المتطورة وأنظمة وشبكات والدوائر ذات التقنية العالية، فضلا عن الاتصالات المباشرة بالأقمار الصناعية إمكانية ارتباط سكان العالم ببعضهم البعض، على الرغم من حواجز المكان وقيود الزمن. وينمي هذا الارتباط الشعور بوحدة سكان العالم ويتزايد معه الإحساس بالكونية، ولاشك أن المعرفة الناشئة على الاتصالات الكونية وتفاعلها المستمر وتنامي علاقاته الوظيفية يزيد الإحساس بأهمية العولمة وبدورها في تحقيق وحدة وتكامل المعرفة الكونية [7] ص(89).

من خلال هذا المبحث رأينا أن مؤسسات العولمة تقوم بدور أساسي في تجسيد العولمة على الواقع من خلال الوظائف التي تؤديها والترابط الوثيق بينها؛ وما يساعد في عكس العولمة على الواقع المعاش تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات، كالانترنت، و التجارة الالكترونية، وشبكات الاتصالات العالمية، وتتجلى العولمة في هذا العصر من خلال العديد من المظاهر التي سنتناولها في المبحث الثالث.

3.1. مظاهر العولمة وآثارها

في هذا المبحث نحاول إبراز المظاهر التي جاءت بها العولمة، وآثارها على الاقتصاديات الدولية بصفة عامة والنامية بصفة خاصة. ولأجل ذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين:

المطلب الأول: ونتناول فيه المظاهر الأساسية لعصر العولمة.

المطلب الثاني: ونعرض فيه أهم آثار العولمة على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات النامية.

1.3.1. مظاهر العولمة:

العولمة ظاهرة تجارية اقتصادية في الجوهر، ومحركوها الأساسيون هم المستثمرون وأرباب التجارة، والشركات الكبرى، وتتجلى بوضوح في الجانب الاقتصادي أكثر مما تتجلى في غيره من المجالات الأخرى، وهو الأكثر اكتمالا، والأكثر تحققا على أرض الواقع، ولقد أخذت العولمة الاقتصادية أبعادها في العصر الحاضر بانتصار القوى الرأسمالية العالمية، فاستعاد النظام الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق، وعلى الثورة المعلوماتية، وعلى دمج الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية بإشراف مؤسسات العولمة الثلاث.

وتبدو لنا جليا ملامح العولمة الاقتصادية من خلال جملة من المظاهر التي صارت تميز هذا العصر (عصر العولمة)، ومن أهم هذه المظاهر نذكر ما يلي:

1.1.3.1. الإقبال الشديد على التكتلات الاقتصادية

للاستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي تعد احد دعائم العولمة، ومدفوعة بهاجس إقامة حائط صد اقتصادي لمواجهة تحديات العولمة، اندفعت العديد من الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية، وعقد اتفاقيات بينية لتركيز المبادلات التجارية وتعظيمها في إطار هذه التكتلات وتعزيز التعاون الإقليمي بما يؤدي إلى إنجاز ضروب التكامل الاقتصادي على المدى البعيد بتوسيع قاعدة المشاريع المشتركة، ومنح التسهيلات لعبور منتجات أطراف التكتل وتبادل الإعفاءات الجمركية وغير ذلك من الإجراءات الهادفة للحد من المعوقات التي ظلت تعترض التبادل البيني [10] ص(76).

وفي هذا الصدد بينما انحصرت جهود العمل الجماعي الفعلي بين الدول لإقامة تكتلات اقتصادية فعالة طيلة الحقبة الماضية(قبل انهيار الاتحاد السوفيتي)، في إطار ما أنجزته مجموعة دول الغرب الأوروبي من خلال السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت في عام 1958م، أدى انهيار الشيوعية وتزايد الدول المعتنقة لنظريات الاقتصاد الحر في أواخر الثمانينات إلى تنامي التوجه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية بصورة اكبر وعلى نطاق أوسع، فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي"ميركوسور" والكاريبي"كاريكم" وفي آسيا تجمع الآسيان لدول جنوب شرق آسيا، والسارك لدول جنوب آسيا، وفي إفريقيا السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا" كوميسا" على سبيل المثال لا الحصر. وظهرت على صعيد آخر التكتلات الكبرى التي أطلق عليها اسم المجالات الاقتصادية الكبرى، على غرار منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي أعلنت في عام 1992،

الأوروبية من حالة
السوق المشتركة إلى حالة الاتحاد الاقتصادي بموجب معاهدة ماسترخت لعام 1992 التي تزيل كافة القيود أمام تدفق التجارة في السلع والخدمات، وانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال [18] ص(33)، والتوصل إلى استعمال عملة واحدة في 2001، وتوسعه إلى 25 دولة بعد انضمام 10 دول من شرق أوروبا في ماي 4200.

2.1.3.1. تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

من بين أهم المظاهر التي يتميز بها عصر العولمة، تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات(وهي شركات عالمية النشاط)، وتنامي أرباحها واتساع أسواقها، وتزايد نفوذها على التجارة الدولية والعالمية، فهي تؤثر على الاقتصاد العالمي من خلال نشاطها الذي يتم في شكل استثمارات أجنبية مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وبالتالي تؤكد ظاهرة العولمة في جميع المستويات الإنتاجية منها والمالية والتسويقية والتكنولوجية، حيث يبلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات 44000 شركة لها 280000 فرع أجنبي، ويبلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للدول النامية 8900 شركة لها حوالي 129000 فرع أجنبي [4] ص(29).

وهناك العديد من المؤشرات المعبرة عن زيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات ومساهمتها في تدوين وتكوين العولمة أهمها: [2] ص(26)

- تبلغ قيمة أصول أكبر مائة شركة متعددة الجنسيات حوالي 1.8 تريليون دولار أمريكي.

- يصل إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة في العالم إلى حوالي 45% من الناتج الإجمالي العالمي، وتسيطر على أكثر من 40% من حجم التجارة الدولية، وعلى معظم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتلعب دورا مهما في التمويل الدولي.

- تسيطر على أكثر من 80%من مبيعات العالم وهنا تظهر أهميتها في التسويق الدولي. وقد تضاعفت مبيعاتها أكثر من مرتين مابين سنة 1980 وسنة 1992 فزادت من 2.4 تريليون دولار إلى 5.5 تريليون،وتجاوزت القوة المالية للعديد من هذه الشركات قوة الاقتصاديات الوطنية، فمبيعات" جنرال موتورز" السنوية تجاوزت الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا، كما تساوي مبيعات

مجموع " IBM

الناتج المحلي الإجمالي لكل من تشيلي وكوستاريكا [19] ص(14-15).

- تستحوذ على أغلب الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية والذي يعني قدرة هذه الشركات على التحكم في السياسات النقدية الدولية.

- دورها البارز في مجال الاكتشافات التكنولوجية فهي المسؤولة عن نسبة كبيرة من هذه الاكتشافات بسبب جهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

3.1.3.1. الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا

حيث يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود الثورة الصناعية الثالثة التي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة. ومن المتوقع أن يشهد النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، في تطوره الراهن وخلال سنواته القليلة القادمة تعميقا مكثفا للثورة العلمية والتكنولوجية في جوانبها المتعددة وأهمها المعلوماتية ودورها المتزايد في مجالات الحياة المختلفة والتقنيات الحيوية، واستنباط مواد جديدة، وفي مجالات الالكترونيات الدقيقة والإدارة الذاتية والعلمية والإنسان الآلي وتحرير الإنتاج الصناعي من الاعتماد الكبير على المادة الأولية والعمالة، وقد انعكس ما تقدم على الفن الإنتاجي السائد الآن ، فأصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة؛ إذ تتمثل القاعدة الأساسية لهذه الثروة في البحوث العلمية والتكنولوجية. ولقد ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج لعل أهمها ما يلي: [20] ص(51)

- ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

- ثورة في التسويق، نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة، ونتيجة للثورة في عالم الاتصالات والمواصلات، فقد أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمرا حتميا لضمان الاستمرار، وقد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي، بل وقيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال.

- النمو الكبير المتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية، وتحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.

- تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وشاركت في ذلك أيضا الثورة التكنولوجية، والنمو المتزايد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال عبر الدول. حيث ارتبط النظام الاقتصادي العالمي الجديد بشبكة جديدة من العلاقات التجارية والمالية، ولا يستطيع أحد أن يعزل نفسه عن ذلك على نطاق أي دولة من دول العالم.

وكل هذه الآثار الناتجة عن الثورة التكنولوجية أو الثورة الصناعية الثالثة بما تتضمنه من ثورة اتصالات ومواصلات ومعلومات أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد أو خاصية العولمة التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

4.1.3.1. مظاهر أخرى

وقد اقترنت العولمة بظواهر متعددة أخرى استجدت على الساحة العالمية أو ربما كانت موجودة من قبل، ولكن زادت من درجة ظهورها، ولا شك أن أبرز هذه الظواهر هي الظواهر الاقتصادية التي يمكن تلخيص أهمها:

- تعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الانسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي بدأت نشاطها في بداية عام 1995م، وهو ما يشاهد الآن بعد توحُّد بورصة لندن وفرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار دولار، وكذلك توحد بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، وتعمل لمدة (24) ساعة ليمكن المتاجرة في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم. وقد ترتب على إزالة الحواجز والعوائق بين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة وبالتالي فإن كثيرًا من الدول قد تخلت عن إنتاج وتصدير بعض سلعها؛ لعدم قدرتها على المنافسة مثل صناعة النسيج في مصر التي انهارت أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا، وأصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، وهو ما ينطبق أيضاً على رؤوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعلى الدول التي تحتاج إلى تلك الأموال أن تحصل عليها من الدول المتقدمة.

– زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح أو التكييف الاقتصادي والخصخصة، وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية لتتوافق مع متطلبات العولمة.

– تفاقم مشاكل المديونية العالمية وخاصة ديون العالم الثالث والدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السداد، وما تزامن مع ذلك من زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، والمتمثلة في خدمة الديون وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات وتكاليف نقل التكنولوجيا وأجور العمالة والخبرات الأجنبية، والذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات والمساعدات والمنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وعدم جدواها.

– ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية (هي الصناعات التي تعتمد على تحويل المادة الخام إلى سلع مصنعة يمكن الاستفادة منها، كصناعات الصلب والبتروكيماويات والتسليح وغيرها) التي لا تحقق لها ميزة نسبية، مثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة العمل والملوثة للبيئة، وذات هامش الربح المنخفض، مثل صناعات الصلب والبتروكيماويات والتسليح، بينما ركزت الدول المتقدمة على الصناعات عالية التقنية كصناعة الحاسبات والبرامج وأجهزة الاتصالات والصناعات الإلكترونية، ذات الربحية العالية والعمالة الأقل.

– تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الإنتاج وهو ما يسمى بالتحلل من المادة (Dematerialization)، وإحلال الطاقة الذهنية والعلمية (الفكر) محل جزء من المادة الأولية، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية وتصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، وقد زادت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تمثل أكثر من 60% من الناتج الصناعي، لتنامي الصناعات عالية التقنية، وظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والمشتقات المالية استقطبت المهارات العالية، وما ترتب على ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور، وبالتالي توزيع الدخل القومي توزيعاً غير عادل، سواء على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول.

- إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كسيادة مفهوم الميزة التنافسية compétitive avantage وحلوله محل الميزة النسبية Comparative Avantage بعد توحد الأسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها، وتعني الميزة التنافسية للدولة قدرتها على إنتاج سلع وتصديرها لتنافس في الأسواق العالمية دون أن تتوفر لها المزايا التي تساعدها على إنتاج هذه السلع مثل الظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية وذلك نتيجة تفوقها التكنولوجي؛ حيث يمكن لها استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها بدرجة عالية من الجودة وبتكلفة أقل لتنافس في السوق العالمي مثلما يحدث في اليابان وسنغافورة ودول جنوب شرق آسيا، وقد ساعد على ذلك تناقص قيمة المادة في السلع وزيادة القيمة الفكرية والذهنية نتيجة استخدام الحاسبات وأجهزة الاتصالات. أما الميزة

- اتجاه منظمات الأعمال والشركات إلى الاندماج؛ لتكوين كيانات إنتاجية وتصنيعية هائلة، الغرض منها توفير العمالة وتقليل تكاليف الإنتاج والحصول على مزايا جديدة كفتح أسواق جديدة أو التوسع في الأسواق الحالية، وهو ما نشاهده الآن من اندماجات الشركات الكبرى مع بعضها؛ حيث دخلنا فيما يسمى بعصر "الديناصورات الإنتاجية" الهائلة والأمثلة على ذلك كثيرة في مجالات البترول والتكنولوجيا والمعلومات والمصارف، وينتج عن ذلك بالتأكيد تطوير كبير في علم الإدارة والرقابة والسيطرة للتوصل إلى مهارات إدارية وتنظيمية وصيغ جديدة من الأشكال التنظيمية التي تناسب هذه الكيانات الكبيرة.

- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمي نحو تنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها [21] ص(99).

2.3.1. آثار العولمة

العولمة رغم النوايا المعلنة لأقطابها، فهي لا تولي اهتماما بمصالح الدول النامية، إلا أنها ليست موجهة بالضرورة ضد هذه المصالح أو أنها تستهدفها، وإنما للعولمة ايجابيات قد تستطيع الدول النامية جني ثمارها في حالة تفهم قواعدها وتوجهاتها وإتقان التعامل معها، ولها سلبيات يجب مواجهتها والتقليل من آثارها.

وفيما يلي نحاول إبراز ايجابيات وسلبيات العولمة، مع التعرض لايجابيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بصفة خاصة نظرا لكونها أهم أدوات العولمة.

1.2.3.1. الآثار الإيجابية للعولمة

وتتباين هذه الآثار بين آثار عامة للعولمة، وآثار تتعلق بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

1.1.2.3.1.الآثار الإيجابية العامة للعولمة:

ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- العولمة تتبنى إيديولوجية حرية السوق، وتؤمن بفضلها في تحفيز وإطلاق قدرات القطاع الخاص. فهي تشجع على تكوين الديناميكية التجارية الاقتصادية، وتسهم في بلورة قيم ومفاهيم جديدة تحافظ وتشجع المبادرة الفردية، ومن ثم فهي تشجع على الابتكار والقبول بالمخاطرة أو التخلي التدريجي عن الأعمال التقليدية، وستكون ايجابية في الارتقاء بمستوى الإدارة الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية. وبالتالي فالعولمة تتيح للسلع والمنتجات النفاذ إلى الأسواق الكبيرة، وهو ما يقود إلى زيادة وتحقيق إنتاج أعلى واستثمار أكبر وتحسين مستويات المعيشة.
- من إيجابيات العولمة أنها ستكون محفزا للدول على إعادة تنظيم وتكييف مؤسساتها العامة والخاصة على حد سواء، بحيث تلبي مخرجات هذه المؤسسات احتياجات ومتطلبات هذه العولمة.
- العولمة تترافق مع التقدم التكنولوجي، وهو ما يؤدي بدوره إلى تخفيض التكاليف في عدة مجالات، وهذا الترافق يخفض الحواجز التجارية، ويزيد من الفرص الاستثمارية والتصديرية في مختلف الدول.وهذا يؤدي إلى زيادة المنافسة الدولية، وبذلك تتمتع الدولة بإنتاجية أعلى ومعدلات تصديرية أكبر، وكل هذا يقود إلى النمو الاقتصادي والتكامل التجاري.
- تقود العولمة لتدويل الخدمات وتحقيق تقدم تكنولوجي، وهذا بدوره يقود إلى تمكين الدول من إيجاد صادرات جديدة، وتحقيق استثمارات خارجية كبيرة، وهذا التقدم التكنولوجي يساعد الدول في تحقيق التطور.
- تعمل العولمة على تسريع تطبيقات التكنولوجيا الحديثة بتطوراتها السريعة المتلاحقة، فالعولمة مليئة بالفرص، وأهمها تلك الكامنة في إمكانية الوصول إلى المعرفة الشاملة، أي إلى البيانات والمعلومات التي يمتلكها الآخرون والبناء عليها وتطويرها [13] ص(169).

2.1.2.3.1.الآثار الإيجابية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

- التخفيف من الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي كانت تشكل عقبة أمام صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية، كما أنها تقلص أساليب الحماية في البلدان الصناعية التي كانت تهدد بإحباط جهود الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ويترتب عن ذلك فتح أسواق البلدان الصناعية مستقبلا أمام منتجات البلدان النامية [19] ص(122).
- سيترتب على الاتفاقية زيادة الشفافية، وزيادة مستوى التكامل في الأسواق العالمية، نظرا لإدماج قطاعات الزراعة والمنسوجات والملكية الفكرية والخدمات داخل النظام التجاري متعدد الأطراف.

- ومن المكاسب زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة [22] ص(136)، الأمر الذي يحقق النمو في قطاعات الميزة التنافسية، ومن ثمة إعادة تخصيص الموارد في الدول النامية بما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية، ومن ثم تشجع العولمة على تدفق الاستثمارات إلى مناطق الميزة النسبية في الدول النامية التي تعاني في الوقت الحاضر من كساد وركود حاد.

- ويعتبر البنك الدولي في دراسة أجراها عام 1995، أن زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي، ربما يمثل أهم فرصة لزيادة الرفاهية لكل من الدول النامية والمتقدمة في الأجل الطويل. أما صندوق النقد الدولي فهو يطرح مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة بالإضافة إلى إمكانية زيادة تعبئة المدخرات وزيادة المنافسة بين الشركات [4] ص(16).

2.2.3.1.الآثار السلبية للعولمة

تتباين الآثار السلبية للعولمة فهناك آثار سلبية عامة، وآثار سلبية متعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

1.2.2.3.1.الآثار السلبية العامة للعولمة

يمكن تلخيص أهم الجوانب السلبية للعولمة فيما يلي:

- مسح الهوية والشخصية الوطنية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية، أي الانتقال بها من الخصوصية الخاصة إلى العمومية العامة بحيث يفقد الفرد مرجعيته ويتخلى عن انتمائه وولائه.

- مسح الثقافة والحضارة المحلية: وهو ما تصنعه الآن وتقيمه وسائل الإعلام المختلفة، باستخدامها البث المباشر للعالم بأسره من خلال الأقمار الصناعية، والتي تعيد تشكيل الذاكرة والوعي الخاص لكل البشرية، وتذوب الخصوصية الوطنية مع الاتجاه نحو العولمة أو التعامل مع عالم بدون حدود سياسية، ودون الانتماء لوطن محدد أو دولة بعينها، ودون الحصول على تصاريح أو موافقات أو إذن أو إجراءات حكومية بذاتها، وهو ما يمكن ملاحظته من أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، ومن شركات التواصل الفضائي التي تبث إرسالها إلى كافة دول العالم [13] ص(165).

- ضياع المنافع والمصالح الوطنية: خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة، أو تياراتها المتدفقة في كل المجالات، إذ تحارب العولمة أية قيود تحول بينها وبين ما تسعى إلى الوصول إليه، حيث تمتلك القدرة على التأثير على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية.

- السيطرة على الأسواق المحلية: من خلال قوى ذات نفوذ قوي على الكيانات المحلية الضعيفة وتحويلها إلى مؤسسات تابعة لها، وبمعنى آخر فإنها سوف تعمل على إدخال وتوظيف كل ما هو محلي ووطني صرف، وتحويله إلى جزء من كيان عالمي محض. وبصفة خاصة إذا كان قابلا للتعولم ، أما إذا لم يكن كذلك فيتم تهميشه وعزله تمهيدا للقضاء عليه [131] ص(167).

- الاقتصاد الوطني في ظل العولمة يصبح جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي الموحد، إلا انه لم يعد مستقلا كما هو متعارف عليه، بل تحدد مسيرته أدوات وآليات بعيدة عن المصلحة الوطنية.

- تزايد معدلات التبادل التجاري في ظل العولمة تؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية على المستوى العالمي، وتنشيط الشؤون الدولية، إلا أنها لا تؤدي إلى توزيع عادل لفوائدها على الدول النامية.

- تزايد الاعتماد على المعلوماتية بالإضافة لتوجيه وتسخير العنصر البشري لخدمة الأسواق والاقتصاد وليس العكس.

- ويرى معارضو العولمة أنها تهدم النظم المحلية، وتعمل على إفسادها من أجل إيجاد قوى رفض وتكوين معارضة لها داخل هذه النظم، ومن ثم تفكيك هذه النظم المحلية من الداخل.

- العولمة لا ترمي إلى تقليص الفوارق الاجتماعية داخل البلد الواحد، أو فيما بين الدول والأمم والشعوب، فهذا الأمر يتجاوز رسالتها وأهدافها الاقتصادية والتجارية والمالية البحتة، ولعل افتقار العولمة إلى البعد الاجتماعي والإنساني وإغفالها الكامل لعواقب التدهور المستمر في قيم ومبادئ المساواة الاجتماعية والاقتصادية هي من نقاط ضعف العولمة التي يسعى دعاتها وأنصارها إلى تداركها بالتخفيف من غلواء الربحية والنفعية المطلقة سعيا لتجنب مخاطر الانفجار الاجتماعي.

- وحسب معارضي العولمة أيضا، فان هذه الأخيرة لن تكون طوق النجاة للدول النامية وخاصة الدول الأقل نموا التي ستعيش لفترة من الزمن غير قصيرة على هامش العولمة، وتعاني من شبه عزلة اقتصادية بسبب ضعف قدرتها الاقتصادية والتجارية والمالية معا، فتوفر المواد الأولية لم يعد كافيا، فالهم المشترك الذي يواجه هذه البلدان يتمثل في حركة المساعدات الإنمائية الرسمية الدولية، واستمرار عبء مشاكل الدين الخارجي وخدماته، رغم إعفاء عدد من الدول من تلك الديون، والهبوط المتواصل لأسعار السلع الأساسية نتيجة مزاحمة السلع المصنعة، وضآلة حصة الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب عدم كفاية الاستقرار السياسي، وتدني القدرة على تمويل المشاريع الإنمائية الوطنية، خاصة في ضوء عدم وجود استثمار أو تبني المؤسسات الدولية لها.

- من مظاهر العولمة غير الصحية، أن الاقتصاد العالمي أصبح يتركز في نطاق مجموعة من الشركات التكنولوجية والتجارية والمالية والشركات المتعددة الجنسيات، بحيث تحولت مصادر القوة المالية من الدول إلى مجموعة من الشركات وأسواق المال التي يهيمن عليها عدد من الاقتصاديين

- ومن سلبيات العولمة أنها تتيح تكوين الثروات بعيدا عن وسائل الإنتاج ورأس المال المنتج، ودون أن تختلق وظيفة واحدة، بالإضافة إلى أن تكوين الثروات يتم نتيجة لاستخدام ظروف طارئة وتناقضات، تحمل معها في لغة الأرقام والرموز جهود الآلاف من العمال وإنتاج العشرات من المصانع، وحصيلة سنوات عديدة من خطط الاستثمار.فمن القواعد السلبية للعولمة أنها سمحت بل وتشجع على ظهور المضاربين الباحثين عن تحقيق أرباح سريعة في آجال قصيرة ، مما قد يضر باقتصاديات البلدان النامية، بفعل المضاربة على عمولاتها الوطنية.

- ومن سلبياتها كذلك أنها تشجع على الاستثمار في الأموال والعقارات أكثر من استثمارها المباشر أو غير المباشر في حركة التجارة في السلع والخدمات. ولقد أكدت الأزمات الاقتصادية والمالية في عقد التسعينات من القرن الماضي أن الدول صاحبة السيادة الوطنية ليست لها مركز قوة في مواجهة أسواق المال العالمية.

2.2.2.3.1. الآثار السلبية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

إذا كانت التوقعات بصفة عامة تتمثل في أن زيادة الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي يترتب عليه زيادة الإنتاجية وتقديم مستويات معيشة أفضل، فان زيادة ارتباط الاقتصاديات النامية بالاقتصاد العالمي تؤدي إلى أن الأزمات الاقتصادية في إحدى الدول تظهر آثارها في الحال في دول أخرى، مع إمكانية حدوث آثار مدمرة على تلك الدول، بحيث يصعب مواجهة تلك المشاكل والأزمات القادمة من الخارج [4] ص(17).

ويمكن تلخيص أهم الآثار السلبية المتوقعة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في الآتي:

- صعوبة التصدي لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج ذات التكلفة الأقل والجودة الأفضل، مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي قد يساهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة.

- نقص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا الأمر الذي قد يقود إلى إضعاف قدرتها على تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية [19] ص(125).

- تفرض الاتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات، مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.
- الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى عجز أو زيادة في عجز الموازنة العامة في الدول النامية، مما قد يؤدي إلى زيادة الضرائب، وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمؤسسات.
- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية، وما ينتج عنه من آثار ضارة على ميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم المحلية.
- الصعوبة الشديدة أمام الدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني، مما يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية [22] ص(141).

و في الأخير يمكن القول بأنه قد تسارعت تحولات وتغيرات اقتصادية عالمية عبر السنوات الخمس عشرة الأخيرة تمثل في مجملها تعجيلا لمسيرة التدويل الاقتصادي التي تراكمت تغيراتها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتمثل هذه المسيرة توسعا في التجارة الدولية، وتسارعا واتساعا في انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية من خلال الشركات متعددة الجنسيات. وقد اقترنت هذه المسيرة بتقدم مضطرد في الإنتاجية ومعدلات النمو في الدول الصناعية المتقدمة، وكذلك في عدد من الدول النامية، وقد أدى التغيير التراكمي لظاهرة التدويل إلى مزيد من الاندماج بين الأسواق والاقتصاديات، والى اتساع وتسارع حركة انتقال رؤوس الأموال وتشابك الاستثمارات الخارجية والسيولة المالية الناجمة عنها، وكذلك إلى تحرير الأنشطة الاقتصادية في عدد متزايد من دول العالم من تدخل الدولة وقيودها المنظمة لمختلف القطاعات.

وقد صاحب هذه التغيرات ويسرها وعجل بها الثورة التكنولوجية في وسائل الإنتاج ووسائل الاتصال والمعلوماتية، وكان نتاج هذه التغيرات بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية.

ولقد توجت المنظمة العالمية للتجارة التي تمخضت عن جولة الأورجواي لمفاوضات "الجات" والتي أبرمت في أفريل 1994 في مراكش هذه التحولات وأرست الدعائم لاستمرارها

وتسارعها، وتضمنت هذه الاتفاقية تحريرا عميقا وكبيرا للتجارة الدولية وتوسيعا لنطاق السلع التي تشملها اتفاقيات "الجات".

وتزامن مع بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية تشكل تكتلات اقتصادية إقليمية، وتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي، وأصبحت التكتلات الاقتصادية تشكل إطار وآلية لتكامل واندماج الاقتصاديات التي يجمعها تجاور جغرافي، ومصالح ومشتركة. وتمثل هذه الكيانات الإقليمية آليات تمكن الاقتصاديات الوطنية الداخلة فيها من تحقيق مصالحها، لكنها في نفس الوقت أداة تمكنها من خلال تضافر قوتها التفاوضية وتكاملها أن تلعب دورا مؤثرا في الاقتصاد العالمي، ومن أن تتعامل مع المنافسة التي أفرزتها العولمة، ولعل الإتحاد الأوروبي هو أبرز هذه الكيانات الفاعلة الآن في الاقتصاد العالمي، فقد نجح في تدابير التكامل خلال العقود الأخيرة، وأصبح الآن يشكل قطبا اقتصاديا فاعلا في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ولعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في وضع مسيرة العولمة، وكذلك في التهيئة والتمهيد للتكتلات الاقتصادية وإبراز الحاجة إليها، فخلف مسارات التغيير واتجاهاتها على مستوى ما يجري عليه التفاوض بين البلدان سواء على مستوى التكامل أو الاندماج بين الاقتصاديات إنتاجيا، وتسويقيا، وتجاريا، واستثماريا، وماليا هناك شبكات من الإنتاج والتجارة والتبادل وحركة الاستثمار والأموال تتحكم فيها وتديرها وتوجهها الشركات العملاقة دولية النشاط، ويمكن القول أن التغيرات الكلية في الاقتصاد العالمي مهد لها ودفع بها وعجل بتسارعها سياسات الشركات المتعددة الجنسيات، فالتغيرات التي تمخضت عنها السنوات الخمس عشرة الأخيرة تمثل انتصارا لسياسات وتوجهات هذه الشركات.

وتطرح هذه التغيرات والتي تفرزها وتسارع من وتيرتها ظاهرة العولمة والتي صارت تميز القرن الحادي والعشرين تحديات غير مسبوقة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية عامة والاقتصاديات العربية خاصة. فالدول النامية أغلبها مثقلة بالديون والاختلالات الهيكلية، والكثير من هياكلها الإنتاجية وآليات السوق فيها غير كفأة ير ناضجة إن لم تكن مشوهة، لذلك فان الدول النامية تواجه هذه التغيرات وهي في موقف ضعيف نسبيا، وتتوقف فرصتها في التعامل مع تهديدات العولمة على قدرتها على الإسراع في علاج اختلالاتها والتعرف على مزاياها وتنمية القدرة التنافسية لاقتصادياتها.

تمثل التحديات السالفة الذكر اختبارا جادا بالنسبة للدول النامية والعربية، فهذه الاقتصاديات تواجه هذه التحديات في ظل أداء ضعيف للقطاعات الاقتصادية، ومن بين أهم هذه القطاعات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي مازال لم يحظى بالاهتمام والرعاية الكافية لتطوره ونموه، رغم أن هناك وعي كبير بأهميته في التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة وبضرورة ترقيته وتطويره.

- فما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- وما هي المشاكل والتحديات التي تواجهها في عصر العولمة؟

الفصل2
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكلها وتحدياتها في عصر العولمة

تشكل عملية تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الأولويات الهامة في اقتصاديات الدول، سواء المتطورة منها أو النامية، وذلك لما تتمتع به هذه المؤسسات من مميزات عديدة، ولما تلعبه من دور هام للارتقاء بالاقتصاد الوطني. وتشير الدراسات المتوفرة- رغم قلتها- عن هذا النوع من المؤسسات في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة إلى أنها تواجه العديد من الصعوبات والتحديات في ضوء المستجدات الدولية الحالية والتي تتمثل بشكل رئيسي في بروز ظاهرة العولمة، والتنامي والانتشار السريع لتقنية المعلومات والاتصالات، وإيجاد الحلول اللازمة التي تستهدف إزالة المعوقات التي تواجهها.

وفي هذا الفصل نحاول توضيح مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(الم ص م)، أشكالها، أهميتها وخصائصها، والتعرف على مختلف التحديات والمشاكل التي تواجه هذا القطاع في الدول النامية في ظل المستجدات الاقتصادية الدولية الحالية. ولأجل هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

المبحث الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة.

1.2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

نحاول في هذا المبحث توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(الم ص م)، وما يترتب عن ذلك من تأسيس نظري لمفاهيمها، الشيء الذي يسمح بالدراسة المعمقة والمنهجية للمشاكل والتحديات التي تعترض طريقها.

1.1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انتشر مصطلح" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " انتشارا واسعا في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات الاقتصادية، إلا أن هذا المصطلح مازال لا يعبر عن حقيقة وضعية هذه المؤسسات، فالغموض وعدم الرؤية مازالا قائمين في تحديد معنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والى جانب هذا الغموض يبق الفارق شاسعا في عملية تحديد تعريفها بين بلد وآخر، أو حتى بين منطقة وأخرى، فمنها ما يحتاج إلى تكنولوجيا عالية ومنها ما يستخدم الطرق التقليدية[23] .

1.1.1.2. معوقات تحديد تعريف موحد

تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى) يحضى بقبول الباحثين والمهتمين بشؤون تنميتها وترقيتها يعتبر من الصعوبة بمكان، لعدم وجود اتفاق حول تعريف موحد.وترجع صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون هذا القطاع، إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا اختلاف المكان ومجال النشاط، فالاقتصاد الأمريكي أو الياباني يختلف تماما عن الاقتصاد المصري أو الجزائري، أو أي بلد نامي آخر، من حيث النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات[24] ص(893).

ويمكن رد صعوبات التعريف الموحد لهذا القطاع إجمالا إلى ثلاث عوامل أساسية:

1.1.1.1.2.العوامل الاقتصادية

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- اختلاف مستويات النمو:

نظرا للتفاوت في درجة النمو بين الدول ينقسم العالم اليوم إلى مجموعات متباينة، فنجد الدول الصناعية المتقدمة التي تتميز بدرجة نمو اقتصادي عالية وبتطور تكنولوجي كبير، والدول النامية التي تتميز بنمو اقتصادي بطيء متذبذب واقتصاد هش وضعيف وتكنولوجيا متخلفة، واختلاف مستوى التطور التكنولوجي ودرجة النمو يؤدي إلى اختلاف النظرة إلى هذا النوع من المؤسسات من

[25] ص(3).

- اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية:

تختلف النشاطات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسات، بحيث يمكن تمييز ثلاث قطاعات رئيسية لها: [26] ص(88-89)

- مؤسسات القطاع الفلاحي: وتجمع المؤسسات المتخصصة في الزراعة بأنواعها وتربية المواشي، بالإضافة إلى الصيد البحري وغيره من الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية.

- مؤسسات القطاع الصناعي: وتضم المؤسسات العاملة في ميدان تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة ونصف مصنعة، وغيرها من عمليات تحويل وإنتاج السلع.

- مؤسسات القطاع الثالث: تضم المؤسسات العاملة في مجال الخدمات، كالنقل والصيرفة والتوزيع والتأمين...الخ.

وباختلاف قطاعات نشاطها تختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لاختلاف الحاجة إلى رأس المال والعمالة. فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها، وتكون في شكل مباني، آلات، ومخزون...الخ. وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة ومؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية والخدماتية على الأقل بنفس الحدة. أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية تتميز بهيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يفرضه نوع النشاط، حيث تتعدد مراكز اتخاذ القرار. على عكس المؤسسات التجارية والخدماتية التي لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد، وإنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرار. ولذلك يمكن اعتبار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي كبيرة في قطاعي الخدمات والتجارة، وهذا ما يفسر صعوبة تحديد تعريف موحد.

- تنوع فروع النشاط الاقتصادي:

تتنوع فروع النشاط الاقتصادي، فينقسم النشاط الصناعي مثلا إلى صناعات استخراجية وصناعات تحويلية، وهذه الأخيرة تتفرع بدورها إلى صناعات غذائية وكيميائية، وصناعات معدنية وصناعة الورق والخشب ومشتقاته...الخ. كما ينقسم النشاط التجاري إلى تجارة التجزئة وتجارة الجملة، أيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، وتختلف المؤسسات فيما

2.1.1.1.2. العوامل التقنية

ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد العملية الإنتاجية وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر. بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[24] ص(895).

3.1.1.1.2. العوامل السياسية

وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل كل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل ترقيته ودعمه. وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف، وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية، والمهتمين بشؤون هذا القطاع[24] ص(895).

2.1.1.2. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصطدم محاولات تحديد تعريف جامع وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود عدد هائل من المعايير والمؤشرات التي يستند عليها هذا التعريف، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم الأموال المستثمرة، حجم المبيعات، حصة المؤسسة من السوق...الخ. إلا أنه هناك شبه إجماع بين مختلف الباحثين والمهتمين بالقطاع على مجموعة من المعايير التي يمكن الاحتكام إليها في إيضاح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المؤسسات الأخرى، وهذه المعايير يمكن تقسيمها إلى معايير نوعية ومعايير كمية.

1.2.1.1.2. المعايير الكمية

صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين: [27] ص(269)

المجموعة الأولى: وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية، نجد من ضمنها كل من:

- عدد العمال.
- التركيب العضوي لرأس المال.
- القيمة المضافة والطاقة الإنتاجية المستعملة.

المجموعة الثانية: وتتضمن المؤشرات النقدية المتمثلة في:

- رأس المال المستثمر.
- رقم الأعمال.

ورغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرها استعمالا هي حجم العمالة وحجم رأس المال، ورقم الأعمال لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه العناصر، وسنتناولها بشيء من التفصيل فيما يلي:

- عدد العمال:

وهو من أكثر المعايير استخداما لسهولة الحصول على بيانات العمالة، ومازال هناك اختلاف في تقرير حجم العمالة الذي يميز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الكبيرة، ولقد تعرض هذا المعيار لعدة انتقادات والتي نطرحها في شكل تساؤلات فيما يلي: [23]

- هل يكفي أن يعمل عدد من العمال في مؤسسة ما حتى نقول أن هذه مؤسسة صغيرة أو متوسطة؟
- وهل مؤسستان تشغلان نفس عدد العمال هما من نفس الحجم مهما استخدمتا من تكنولوجيا؟
- وهل المؤسسة التي تشغل 200 عامل متوسطة، والتي تشغل 201 عامل كبيرة؟

- معيار رأس المال:

وهو معيار أساسي ومتداول أيضا باعتباره أحد محددات الطاقة الإنتاجية للمنشأة ويقصد برأس المال المستثمر رأس المال طويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة، وقد عرف صفوت عبد السلام المؤسسات الصغيرة وفقا لمعيار رأس المال المستثمر بأنها " تلك المشروعات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حدا أقصى معينا يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي الذي بلغتها "[28] ص(401).

ورغم أهمية هذا المعيار في قياس حجم المؤسسة، فإنه يبقي غير كافي للحكم النهائي على حجم المؤسسة.

- قيمة المبيعات:

يعتبر معيار قيمة المبيعات مقياس لمستوى نشاط المشروعات وقدرتها التنافسية ولكن يبقي مشكل اختلاف قيمة المبيعات بين السنوات، فقد تنخفض وقد ترتفع ويواجهها مشكل أخر وهو التضخم[29] ص(200).

والجدول الآتي يوضح استعمال الدول للمعايير الكمية في تعريف الم ص م.

جدول رقم 01: المعايير الكمية في تحديد تعريف المؤسسات ص م[27] ص(270).

الدولة / المنطقة	الحد الأقصى للعاملين في م ص م	الحد الأقصى لرأس المال(ألف دولار)
اليابان	300	300
الولايات م أ	500	-
الهند	100	200
ألمانيا الغربية سابقا	300	-
العراق	50	-
الكويت	50	700
مصر	50	100
منطقة العمل الدولية	50	-
البنك الدولي	50	-
كوريا	-	200
فرنسا	500	-
بريطانيا	500	-

من الجدول يتبين لنا مدى الاختلاف الموجود في استخدام المعايير الكمية بالنسبة للدول خاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية، نظرا لاختلاف مستويات النمو و التكنولوجيا المستخدمة. لهذا تبقى المعايير الكمية غير كافية لوحدها في تحديد تعريف شامل لـ م ص م.

2.2.1.1.2. المعايير النوعية

لأجل توضيح أكثر للحدود الفاصلة بين الـ م ص م وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها:

- الاستقلالية.
- الملكية.
- محلية النشاط.
- الحصة السوقية.

- الاستقلالية والملكية:

من الشائع أن الم ص م تعود ملكيتها في معظم الأحيان إلى القطاع الخاص، وتكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية- شركات أشخاص أو شركات أموال- لهذا فان المسؤولية القانونية والتنظيمية تقع على عاتق مالكها مباشرة. وتتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي بسيط يكون فيه مالك المؤسسة هو صاحب القرار، كما يمارس مختلف وظائف الإدارة، من تخطيط، تمويل، تسويق وتوظيف، والتي عادة ما تتوزع على عدة مصالح في المؤسسات الكبيرة. وبالرغم من أن بعض الخواص يستخدمون بعض المساعدين إلا أن عملية اتخاذ القرار تبقى من نصيبهم[30] ص(16).

- محدودية السوق:

الحصة السوقية لـ م ص م تكون محدودة وذلك للأسباب الآتية: [24] ص(898)

- صغر حجم المؤسسة. – صغر حجم الإنتاج.
- ضآلة حجم رأس المال. – محلية النشاط.
- الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات ص م نظرا للتماثل في الإمكانيات والظروف.

فالمؤسسات ص م لا يمكنها فرض هيمنتها على الأسواق والسيطرة عليها، ولا تستطيع أن تفرض أي نوع من الاحتكار في السوق، عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن أن تفرض الاحتكار لضخامة رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية، وامتداد اتصالاتها وتشابك صلاتها.

- محلية النشاط:

تعني محلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال فروع، وتشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة. وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو في الخارج[24] ص(898).

3.11.2. التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لاختلاف وتعدد المعايير المستخدمة في تعريف الـ م ص م، وعدم وجود تعريف موحد لها، فان كل دولة أو مجموعة دولية تنفرد بتعريف خاص بها يرتبط بدرجة نموها. وفيما يلي نعرض بعض هذه التعاريف:

1.3.1.1.2.تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات ص م

كان الاتحاد الأوروبي يستند في تعريفه للـ م ص م حسب القانون رقم 96/280/ce المتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 03 أفريل 1996، على معيار عدد العمال ورقم الأعمال والاستقلالية كما يلي: [31] ص(19)

المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من 10عمال.

المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 50 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 07 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية05 ملايين أورو.

المؤسسة المتوسطة:هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 أجير، و التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

وفي 06 ماي 2003 أصدرت المفـوضيـة الأوروبية قانون جديد رقم 2003/361/ce والمتعلق بتعريف الـ م ص م، والذي ابتدءا من جانفي 2005 عوض القانون 96/280/ce، والقانون الجديد يعرف الـ م ص م كما يلي: [32] ص(36)

المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 10 عمال، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2مليون أورو، أولا يتجاوز إجمالي ميزانيتها السنوية 2 مليون أورو.

المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل اقل من 50 عمال، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 10مليون أورو، أولا يتجاوز إجمالي ميزانيتها السنوية 10 مليون أورو.

المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل اقل من 250 عمال، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 50مليون أورو، أولا يتجاوز إجمالي ميزانيتها السنوية 43 مليون أورو.

ويمكن تلخيص التعديل في الجدول الآتي:

جدول رقم 02: تعريف الاتحاد الأوروبي لـلمؤسسات ص م [33].

المعايير / حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون أورو)	إجمالي الميزانية السنوية (مليون أورو)
متوسطة	اقل من 250	اقل من 50 (في سنة 96: 40)	اقل من 43 (في سنة 96: 27)
صغيرة	اقل من 50	اقل من 10 (في سنة 96 : 07)	اقل من 10 (في سنة 96: 05)
مصغرة	اقل من 10	اقل من 2 (سابقا غير معرفة)	اقل من 2 (سابقا غير معرفة)

نلاحظ رفع في السقف المالي (رقم الأعمال، إجمالي الميزانية السنويۃ) وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاجية منذ سنة 1996، في حين عدد العمال بقي ثابتا.

2.3.1.1.2. تعريف اليابان للمؤسسات ص م

كانت أول خطوة لتشجيع وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للـ م ص م، فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي لـ م ص م لعام 1963. والذي يعتبر بمثابة دستور للـ م ص م، حيث يشدد القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المنشآت الصغيرة ومحاولة تذليلها.

وقد عرف القانون المعدل في3 ديسمبر سنة1999 المؤسسات الصغيرة على الشكل الآتي:

جدول رقم 03: تعريف اليابان لـلمؤسسات ص م[34].

القطاع	عدد العاملين	رأس المال المستثمر(مليون ين)
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو اقل	300 أو اقل
مبيعات الجملة	100 أو اقل	100 أو اقل
مبيعات التجزئة	50 أو اقل	50 أو اقل
الخدمات	100 أو اقل	50 أو اقل

نلاحظ من هذا التعريف أنه يعتمد على ثلاث معايير وهي: طبيعة النشاط، عدد العاملين ورأس المال.

3.3.1.1.2. تعريف الهند للمؤسسات ص م

يعتمد تعريف م ص م في الهند على معيار حجم الاستثمارات كما يلي: [35].

المؤسسات الصغيرة: هي المؤسسات التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 65 ألف دولار.

المؤسسات المتوسطة: هي المؤسسات التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 750 ألف دولار.

4.3.1.1.2. تعريف الجزائر للمؤسسات ص م

في 2001/12/15 أصدرت وزارة المؤسسات ص م القانون التوجيهي لترقية الـ م ص م رقم18/01، والذي من خلاله أبدت نيتها الجزائر الجادة في الاهتمام بهذا القطاع، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول الـ م ص م سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، ويرتكز هذا التعريف على ثلاث معايير:

- عدد العمال.
- رقم الأعمال السنوي.
- الحصيلة السنوية المحققة واستقلالية المؤسسة.

فيعرف القانون 01-18 المؤسسة ص م مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو/و الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري(02) دينار جزائري.

وحسب المواد 5 و6 و7 من القانون التوجيهي لترقية الـ م ص م تعرف المؤسسة المتوسطة، الصغيرة والمصغرة على التوالي كما يلي: [36] ص(6)

المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص، ويتراوح رقم أعمالها السنوي بين مئتين (200) مليون دينار جزائري وملياري (02) دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار جزائري.

المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار جزائري.

المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 عمال، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرون (20) مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار جزائري.

ويمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول الآتي:

جدول رقم 04: تعريف الجزائر للمؤسسات ص م.

الحجم/المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دينار جزائري)	الحصيلة الإجمالية السنوية(دينار جزائري)
مؤسسة متوسطة	من 01 إلى 09	اقل من 20 مليون	اقل من10 ملايين
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	اقل من 200 مليون	اقل من 100 مليون
مؤسسة مصغرة	من 50 إلى 250	من200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون

2.1.2. أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الأشكال المختلفة، وذلك حسب عدد من المعايير التي تصنف على أساسها، وفيما يلي نتناول أهم هذه التصنيفات:

1.2.1.2. تصنيف المؤسسات ص م حسب إمكانياتها:

على أساس الإمكانيات الإنتاجية والتسييرية التي تمتلكها في عملياتها الإنتاجية تقسم الم ص م إلى ثلاث أنواع كالآتي:

1.1.2.1.2.المؤسسات العائلية

يعتبر هذا النوع من المؤسسات أصغر الـ م ص م، تتميز بكون مقرها المنزل، عملياتها الإنتاجية غير مكلفة نظرا لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في الغالب، كما تنتج منتجات تقليدية (غالبا) تلبي حاجات سوق محدد بكميات محددة، وتنتمي في اغلب الأحيان إلى القطاع غير الرسمي، ومثال هذه المؤسسات ما نجده في الدول الآسيوية وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا، حيث أن معظم القطع الصغيرة التي تحتاجها الشركات الكبيرة مصدرها عائلات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية [37] ص(13-37).

2.1.2.1.2. المؤسسات الحرفية

لا يختلف هذا النوع من المؤسسات عن المؤسسات العائلية، غير أن هذه المؤسسات تتميز بكونها قد تلجا إلى الاستعانة بالعمل الأجير الأجنبي، كما أن ممارسة النشاط تكون في محل صناعي مستقل عن المنزل وتتميز ببساطة المعدات المستعملة في العملية الإنتاجية.

ويشترك النوعين السابقين من المؤسسات (العائلية والحرفية) بمجموعة من الخصائص المشتركة نوجزها فيما يأتي:

- اعتمادها في عملية الإنتاج على كثافة عنصر العمل.
- معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا.
- الاستخدام التكنولوجي فيها منعدم في معظم الأحيان إلا نادرا.
- تنظيم التسيير فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي: المحاسبية، التخزين، التسويق...الخ.
- تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية.

3.1.2.1.2. المؤسسات ص م المتطورة وشبه المتطورة

يختلف هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين في كونه يعتمد طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة، سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة والتي تختلف درجة تطورها بين المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة. كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط، وتستعمل أيدي عاملة أجيرة، فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2.2.1.2. تصنيف المؤسسات ص م حسب معيار طبيعة المنتجات

تقسم المؤسسات ص م حسب طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها إلى ما يلي:

1.2.2.1.2.مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية

هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية والمتمثلة في: المنتجات الغذائية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، تحويل المنتجات الفلاحية، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته، وغيرها من المنتجات الاستهلاكية.

2.2.2.1.2. مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية

هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجال الصناعات الوسيطية والتحويلية، والمتمثلة في تحويل المعادن، الصناعات الكيميائية والبلاستيكية، والصناعات الميكانيكية والكهربائية، وصناعة مواد البناء والمحاجر والمناجم. وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

3.2.2.1.2. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

تتميز هذه المؤسسات عن المؤسسات السابقة، باحتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج، ورؤوس الأموال الكبيرة التي تستلزمها، وهذا ما لا يتماشى مع إمكانيات المؤسسات ص م، مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال، إذ ينحصر نشاطها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة التجهيزات البسيطة، وهذا في الدول المتقدمة. أما في الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل.

3.2.1.2. تصنيف المؤسسات ص م حسب طبيعة النشاط

يمكن تصنيف المؤسسات ص م حسب النشاط الاقتصادي الذي تمارسه إلى: [38] ص(16)

- مؤسسات صناعية. – مؤسسات تجارية.
– مؤسسات خدمية. – مؤسسات زراعية.

1.3.2.1.2. المؤسسات الصناعية

ويقصد بالمؤسسات الصناعية المؤسسات الإنتاجية التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة ونصف مصنعة، أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد تامة الصنع، أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها، وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الأنشطة التي تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي تعتمد عليها.

- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف، لأن هذه المؤسسات تعتمد على الإنتاج اليومي للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها قصيرة، وهذا ما يبرر أن تكون هذه المؤسسات قريبة من أسواق المستهلكين.

- صناعات السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات النجارة والخياطة، والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعدين: وهي تلك المؤسسات التي تقوم بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والمحلات، معتمدة على المجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات

ضة التكاليف.

والمؤسسات الصغيرة في مجال التصنيع بدأت بالتضاؤل، وذلك لان الاستثمار في هذا المجال يحتاج بصفة عامة إلى رأس مال كبير وخبرات عالية وتقانة وتكنولوجيا متطورة وباهضة التكاليف[39] ص(45).

2.3.2.1.2. المؤسسات التجارية

يوجد في التجارة ثلاثة أنواع من المؤسسات وهي مؤسسات تجارة الجملة، مؤسسات تجارة التجزئة ومؤسسات البيع بالتجزئة المتكاملة(مثل المتاجر الكبرى ومحلات البيع بالبريد). ويمكن لهذه المتاجر أن تكون عامة أو متخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث، ونشير هنا إلى أن تجارة الجملة لم تعد تشهد نموا يجاري عدد السكان، أو النمو في باقي القطاعات، وذلك نظرا لسيطرة مؤسسات الامتيازات، وممثلو المصانع و محلات البيع بالتجزئة ومثل هذه المشروعات هي المحرك الأساسي للنشاط التجاري في أي بلد.

3.3.2.1.2. المؤسسات الخدماتية

قطاع الخدمات هو القطاع الرائد في الدول المتقدمة، وتقدم مؤسسات الخدمات الكثير من الخدمات لمختلف فئات المستهلكين والمنتجين، ولقد تطورت هذه المؤسسات بحيث أخذت توظف وتستأجر مهارات واختصاصات معينة وتقوم بتأجيرها للغير، وتمتاز هذه المؤسسات بصغر حجمها باستثناء تلك العاملة في مجال النقل والاتصالات وشركات الكهرباء والتعليم والصحة، ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة، بل إلى بعض المهارات والكفاءات الخاصة. وتزداد الحاجة إلى مشروعات الخدمات كلما زاد مستوى الدخل، فهذا مؤشر على قوة اقتصاد البلد وتطوره.

4.3.2.1.2. المؤسسات الزراعية

تعمل المؤسسات الزراعية في النشاطات الفلاحية الآتية:

- مشروعات الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه، الخضر، الحبوب، المشاتل الفلاحية، البيوت الزراعية أو البلاستيكية.
- مشروعات الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار، الأغنام، الدواجن، المناحل والألبان ومشتقاتها.

- مشروعات الثروة السمكية: كصيد الأسماك، أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

وتشكل المؤسسات الزراعية الصغيرة مع المشروعات الصناعية والتجارية قطاعا اقتصاديا متكاملا وفعالا، وفي السنوات الأخيرة شهدت المشروعات الزراعية الصغيرة نموا ملحوظا، ومساهمة هامة في الدخل القومي للبلدان النامية(مصر والاستثمار في الصحراء، وسوريا والاستثمار في الجزيرة...) [39] ص(47).

4.2.1.2. المؤسسات المقاولة

تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات ص م، ويمكن القول بأن المقاولة الباطنية هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل. وأن أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات نجد قطاع البناء والأشغال العمومية. تعتبر المقاولة الباطنية وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل وتنمية الصناعات، وكذا حل مشكل التسويق، كما تساعد على تحقيق تقسيم العمل، وتأخذ الأشكال الآتية:

- تنفيذ الأشغال: يتمثل هذا النوع في قيام م ص م بتنفيذ أشغال لصالح جهات ومؤسسات أخرى، وذلك خلال مدة محددة بمقابل.

- الإنتاج: حيث تقوم م ص م في هذه الحالة بإنتاج قطع الغيار وبعض المعدات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها.

- تقديم الخدمات: حيث تقوم م ص م بتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة جهات مختلفة مثل الدراسة وتقديم الاستشارات الفنية.

غالبا ما تقوم المؤسسات ص م بالمقاولة من الباطن لمواجهة مشاكل التسويق، أما المؤسسات الكبيرة فإنها تستفيد من توفير رؤوس الأموال في أغلب الأحيان.

ويمكن تقسيم المؤسسات ص م حسب ملكيتها إلى مؤسسات عامة وهي مؤسسات تابعة للقطاع العام، ومؤسسات خاصة تابعة للقطاع الخاص، ومؤسسات مختلطة وهي مؤسسات ملكيتها مختلطة بين القطاعين العام والخاص.

3.1.2. أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات ص م أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كخلق مناصب الشغل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات، كما تتميز بالعديد من الخصائص والمميزات

1.3.1.2. أهمية المؤسسات ص م

تنبع أهمية المؤسسات ص م من قدرتها على تحقيق عدد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، والتي تخدم بدرجة أهم اقتصاديات الدول النامية، وتتجلى أهميتها من خلال ما يأتي:

1.1.3.1.2. مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني

تلعب المؤسسات ص م دورا هاما في اقتصاديات الدول، وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني في المجالات الآتية: [40] ص(25)

- ضمن العمالة الموظفة.
- ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات.
- ضمن الناتج المحلي الإجمالي.

فإذا تأملنا الأرقام والمعطيات المتعلقة بتلك المؤسسات في الاقتصاديات المتقدمة، تتبين لنا الأهمية الإستراتيجية لهذه المنظومة من المؤسسات في تحقيق التقدم الاقتصادي. والجدول الآتي يبين تلك المكانة.

جدول رقم50 : دور الم ص م في الاقتصاديات المتقدمة في أواخر التسعينات من القرن الماضي[32].

الدولة	نسبة المؤسسات ص م	نسبة العمالة الموظفة	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
الولايات. م.أ.	%99.7	%53.7	%48
ألمانيا	%99.7	%65.7	%34.9
بريطانيا	%99.9	%67.2	%30
فرنسا	%99.9	%69	%61.8
إيطاليا	%99.7	%49	%40.5
اليابان	%99.5	%73.8	%27.5

من خلال الجدول يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفرض نفسها عدديا في الدول المتقدمة فهي تفوق 99%من إجمالي المؤسسات الموجودة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، فرنسا، بريطانيا، وإيطاليا.

- تلعب المؤسسات ص م دورا كبيرا في توفير مناصب الشغل فهي توفر نسبة 69% من العمالة الموظفة في فرنسا، ونسبة 73.8% من العمالة الموظفة في اليابان.

وباعتبار البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة، فان هذا النوع من المؤسسات يمكن أن يلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها ، وذلك بإقامة هذه المشروعات في المناطق الريفية أين تتوفر المواد الأولية المحلية ذات الأسعار المناسبة لتحقيق هدفين أساسين: تقليص البطالة في المناطق الريفية ووقف النزوح الريفي نحو المدن التي تشهد أزمة حادة في السكن [41] ص(421).

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بحيث نجد أنها تساهم بنسبة 48%من الناتج المحلي الخام في الولايات.م.أ، 61.8% في فرنسا، و40.5% في ايطاليا، و34.9%في ألمانيا.

2.1.3.1.2. ترقية الصادرات

أثبتت المؤسسات ص م قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفاعلية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات، وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصديرية، وذلك بتقديم التوجيهات للمؤسسات ص فيما يتصل بوسائل الإنتاج مع توفير المساعدة الفنية والإدارة الاقتصادية اللازمة[43] ص(161).

ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادرات المؤسسات ص م بـ 40% من مجموع الصادرات في هذه الدول، وهو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) [38] ص(20).

3.1.3.1.2. توفير احتياجات المؤسسات الكبرى

تعتبر المؤسسات ص م سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى، فهي ومن خلال التعاقد الباطني تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية، فإلى جانب دورها كمورد، فهي تقوم بدور الموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء، وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة استراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار، واللذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة [38] ص(20).

فعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات " جنرال موتورز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية، ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل [44] ص(838).

4.1.3.1.2. عدالة التنمية الاقتصادية

من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوى أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى، وإهمال بقية المناطق الأخرى، فوجود المؤسسات ص م يساهم في تحقيق هذه الأهداف وتنمية المجتمع [45] ص(347).

فصغر حجم المؤسسات ص م ومحدودية إمكانياتها يعطيها فرصة التوطن خارج المدن الكبرى وبالتالي وجود سهولة في إعادة التوزيع الجغرافي للصناعة [46] ص(721).

5.1.3.1.2. تنويع الهيكل الصناعي

تلعب الصناعة ص دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، فحيث يكون الطلب محدودا على أحد المنتجات فقد يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وذلك بدلا من الاستيراد ومن ثمة تقوم الصناعة الصغيرة بهذه الوظيفة، كذلك يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات بكمية قليلة لحساب الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعة الصغيرة في السبيل إلى تحقيق ذلك[47] ص(836).

2.3.1.2. مزايا وخصائص المؤسسات ص م

بالإضافة إلى أهميتها المباشرة في التنمية الاقتصادية، هناك العديد من المزايا للم ص م نوجز أهمها فيما يلي:

1.2.3.1.2.سهولة التأسيس

تستمد المؤسسات ص م عنصر السهولة في إنشائها من احتياجات لرؤوس أموال صغيرة نسبيا، حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة في النشاط الاقتصادي [44] ص(36).

2.2.3.1.2. قدرة المؤسسات ص م على الابتكار والتجديد

المؤسسات ص م هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد، وأغلبهم يعملون في مؤسسات صغيرة. كما أن المؤسسات ص التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لان العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم، ويجدون بذلك المحفز الذي يدفعهم بشكل مباشر للعمل، والمؤسسات الكبيرة تركز على إنتاج السلع التي لها طلب مستمر ويمكن التنبؤ به، وتترك للمؤسسات ص م السلع التي ينطوي إنتاجها على مجازفة أكبر ويستغرق بيعها وقتا أطول [48] ص(12-13).

والتجربة العملية في بعض البلدان خاصة في الولايات.م.أ أثبتت أن المؤسسات ص تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات، حيث أن 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقه المؤسسات ص. كما تنفق المؤسسات ص ما يقارب 95% من تكاليف البحث والتطوير، وبالتالي يظهر جليا دورها في التنمية والتطوير [38] ص(20).

3.2.3.1.2. جودة الإنتاج

التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق

4.2.3.1.2. الكفاءة والفعالية

تتميز المؤسسات ص م بالكفاءة والفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المؤسسات الكبيرة وذلك من خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا. وتحقيق مزايا الاتصال المباشر، والقدرة على التأثير السريع بين المدير، العاملين، العملاء والموردين. كما تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال، وسرعة تكيفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم [41] ص(121).

5.2.3.1.2. سهولة الدخول والخروج من السوق

تتميز م ص م بسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق، وذلك لنقص نسبة الأموال الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع[49] ص(8).

6.2.3.1.2. قلة التكاليف اللازمة للتدريب

تتسم هذه المؤسسات بقلة تكاليف التدريب، وذلك لاعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل، فضلا عن استخدامها تقنيات غير معقدة في الإنتاج، وهذا ما يمكن من إعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، وبهذا فهي تعد منبتا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع[41] ص(114).

7.2.3.1.2. السرعة والدقة في اتخاذ القرارات

بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة وبالتالي قدرتها على التكيف مع متغيرات السوق[49] ص(8).

2.2. المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات ص م في عصر العولمة

رغم أهمية المؤسسات ص م و المميزات التي تتوفر لها والدور الذي تلعبه في تحريك النشاط الاقتصادي الكلي، إلا أنها تبدو ضعيفة شبه مهملة وتواجه تحديات ومعوقات متعددة في كثير من

وفي هذا المبحث نحاول إبراز أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة من خلال مطلبين أساسيين:

- المطلب الأول: ونتناول فيه أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الم ص م في الدول العربية.
- المطلب الثاني: ونتعرض من خلاله لأهم التحديات التي فرضتها وتفرضها العولمة على المؤسسات ص م في الدول العربية.

1.2.2. مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات ص م بما فيها الحرفية في الأقطار العربية والنامية من الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحد من قدرتها على الحركة والارتقاء بمستوى أدائها ولعب دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أجريت العديد من الدراسات في الأقطار العربية لتشخيص هذه المشاكل والمعوقات بهدف التصدي لها ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى أربعة أنواع:

-معوقات تمويلية. - معوقات فنية.

- معوقات إدارية وتسويقية. - معوقات قانونية وتنظيمية.

1.1.2.2. المعوقات التمويلية

من المتفق عليه أن القطاع الخاص استثماره يفوق مدخراته بصفة عامة، وأن ما قد يفترضه المشروع الخاص قد لا يوجه لأغراض إنتاجية. من هنا كانت الزيادة في الطاقة الادخارية للقطاع الخاص أمر بالغ الأهمية إذا أردنا الوفاء بالاستثمار المرغوب فيه، حيث من المفروض أن المصدر الرئيسي في المشروع الخاص هو التمويل الذاتي [50] ص(409).

وإذا انتقلنا إلى المؤسسات ص م الخاصة نجد أن أهم ما يواجهها من المشاكل هو عدم توفر التمويل اللازم لشراء الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة، فهذه المؤسسات من وجهة نظر مصرفية لا ترقى لأن تكون مشروعا بنكيا. وتزداد حاجة الم ص م إلى البنوك إذا علمنا انه ليس باستطاعتها اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية خاصة في الدول النامية [51].

وأهم المبررات التي ترتكز عليها البنوك للامتناع عن الإقراض للمؤسسات ص ما يلي: [52] ص(49-50)

- أن أصحاب الأعمال والمؤسسات الصغيرة يفتقرون إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية وهي أكثر أهمية من التمويل، فالخبرة التنظيمية القليلة تعني عدم القدرة على استخدام الأموال استخداما رشيدا، ومن ثم زيادة احتمال الوقوع في مشاكل، وربما الفشل. وفي معظم بلدان العالم معظم أصحاب المشاريع الجدد هم من الشباب الذين يمتازون بالطاقة والالتزام والمعرفة، ممن يحلمون بخلق أعمال ومنتجات وخدمات جديدة أو التغلب على مشاكل معينة، ولكنهم يفتقرون إلى الخبرة الإدارية ورأس المال، ونظرا لأن من طبيعة البنوك تجنب المجازفة وكثير من المسؤولين فيها ينظرون إلى هؤلاء الشباب استثمارا مليئا بالمجازفة.

- تفتقر المؤسسات ص إلى الكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، وعجزها عن توفير الضمانات المصرفية المطلوبة، لهذا فهي تلجأ إلى الديون غير الرسمية في السوق غير الرسمي.

- معظم المؤسسات ص وحتى المتوسطة تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية، ولا تهتم بتسجيل عملياتها وقيد حساباتها في دفاتر منتظمة يمكن الرجوع إليها، وكل هذا مما يزيد من مخاطر التعامل معها، لذلك تعتمد المؤسسات ص بشكل عام على التمويل الخاص، غير الرسمي، من الأهل والأقارب والأصدقاء، أو على الديون من الموردين والزبائن كقيمة مدفوعة مسبقا...الخ.

- في الأوقات التي تقل فيها الأرصدة النقدية السائلة لدى البنوك التجارية لسبب أو لآخر، أو عند قيام البنك المركزي بتنفيذ سياسات انكماشية في مجال الائتمان المصرفي، فان من مصلحة البنوك التجارية أن تحاول الاستمرار في مد عملائها الكبار المرموقين باحتياجاتهم، وهذا ينعكس في تقلص الائتمان بشكل حاد وربما انقطاعه بالنسبة للعملاء المتوسطين، ولا نتحدث عن العملاء الصغار. وتنعكس السياسات الانكماشية في مجال الائتمان أيضا في البلدان النامية في وجود فرص أكبر للاقتراض من المراكز الرئيسية والفروع الكبرى للبنوك في العاصمة وبعض المدن الكبرى، على عكس الحال في الفروع الموجودة في المدن الصغيرة (أو في بعض القرى الكبيرة إن وجدت)، حيث تتركز نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية الصغيرة في الأقاليم الريفية والمدن الصغيرة، فتقل فرصة الحصول على التمويل أو تكاد تنعدم في ظروف ضغط الائتمان المصرفي، وهذا ما يزيد من الطلب على التمويل بشكل حاد من القطاع غير الرسمي الذي تروج أعماله في هذه الظروف.

- تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة مرتفعة بسبب المبلغ الصغير للقرض، وبالإضافة إلى ذلك فإن ثمة إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في حالة تمويل المؤسسة الصغيرة للحصول على المستندات الضرورية والبيانات التي يتم على أساسها اتخاذ قرار التمويل.كذلك إجراءات عمليات الإشراف والتحصيل غالبا ما تكون أكبر بالنسبة للبنك حينما يمنح

أظهرت بعض الدراسات في الفلبين خلال السبعينات من القرن الماضي أن تكاليف المعاملة في تمويل بعض المؤسسات الص‌غيرة بلغت نحو 2.5 إلى 3% من قيمة القروض، بالمقارنة بأقل من0.5% للقروض التي حصلت عليها المؤسسات الكبيرة [52] ص(50).

وتتزايد حدة مشكل التمويل إذا علمنا أن الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المؤسسات ص م. وأنه في حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة، ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للمشروعات الصغيرة، ويدفع ذلك أصحاب هذه المؤسسات إلى المرابين للاقتراض منهم وبأسعار فائدة عالية، وبسبب مشاكل التمويل يقع المنتج الصغير فريسة لاستغلال الوسطاء الذين يشترون منتجات المصانع الصغيرة بأسعار منخفضة مع تقديم الخامات ومستلزمات الإنتاج لهذه المصانع بأسعار مرتفعة نسبيا، مما حقق التميز المطلق لهؤلاء التجار في عمليتي البيع والشراء، وبالتالي امتداد هذا التميز إلى مجال إقراض المؤسسات ص ماليا وعينيا [50] ص(410).

2.1.2.2. المعوقات الفنية

ويمكن إجمال أهم هذه المعوقات الفنية التي تعترض الم ص م فيما يلي:

1.2.1.2.2. صعوبة وارتفاع تكلفة الحصول على الآلات والمواد الأولية

إذ أنه في البلدان النامية يتم استراد الآلات والمعدات من الخارج وبالتالي تصبح مشكلة النقد الأجنبي مشكلة معقدة جدا بالنسبة للصانع الصغير، وفي العادة يتم التمييز ضد المؤسسات الصغيرة بينما تحصل المؤسسات الكبيرة على حاجتها من النقد الأجنبي وتستطيع أن تقترض من المؤسسات الأجنبية لشراء ما تحتاجه من الآلات والأدوات، وعند استراد المواد الأولية من الخارج تعطى المؤسسات الكبيرة أولوية عند توزيع المواد الخام، بينما لا يتبقي للمؤسسات ص سوى النذر القليل [47] ص(220-221).

ويضاف إلى ذلك أن الشراء في المؤسسات ص يتم بكميات قليلة، وبالتالي لا تستطيع الحصول على وفرات أو خصومات الشراء الكبير، والتي يمنحها الموردون- عادة- للمؤسسات الكبيرة ويترتب على ذلك ارتفاع تكلفة الشراء، وما يترتب على ذلك من تأثير على التكلفة الإجمالية

2.2.1.2.2. صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعات ص م منها إلى الأرض اللازمة لإقامة مشروعها ومن بين المشكلات المطروحة ما يلي: [53] ص(177)

- ضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل الصناعات الصغيرة.
- قد تحصل المؤسسات الصغيرة على قطعة أرض بعيدة عن مناطق توافر تسهيلات البنى التحتية مما يحمل المؤسسة نفقات النقل الإضافية.
- قد لا تكون الأرض المتاحة مجهزة بالمستلزمات الأساسية اللازمة لتشغيل المؤسسة بشكل اقتصادي.

3.2.1.2.2. نقص اليد العاملة المؤهلة والمدربة

تعاني البلاد النامية من ندرة الأيدي العاملة المدربة، ويفضل الأفراد المهرة العمل لدى المصانع الكبيرة حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توفر فرص أكبر للترقي، ومن ثمة تضطر المؤسسات الصغيرة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل. ويلاحظ أنه كثيرا ما يترك العامل وظيفته لدى المؤسسة الصغيرة بمجرد ما يتقن العمل ويذهب للالتحاق بالمصانع الكبيرة للمزايا المتقدمة، وعلى ذلك فإن اضطرار المؤسسات الصغيرة إلى توظيف عمال غير مؤهلين باستمرار وتحمل مشاكلهم وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقائهم في أماكن عملهم من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف[47] ص(221-222).

4.2.1.2.2. نقص الخدمات والهياكل الأساسية

هناك عدة مشاكل تطرح في مجال الخدمات من كهرباء، ماء، نفط، اتصالات وطرق، أهمها: [53] ص(178)

- عدم انتظام التيار الكهربائي وانقطاعاته المستمرة مما يربك العمليات الإنتاجية، واضطرار المؤسسات إلى شراء وتشغيل معدات خاصة بها لتوليد الكهرباء، إلى جانب تحمل تكلفة الكهرباء عموما.
- ارتفاع تكلفة النفط ومشتقاته في بعض الأقطار العربية.
- المعاناة من الاختلالات في شبكة المياه العذبة وشبكة الصرف الصحي وانعكاسات ذلك على عمليات المؤسسة.
- مشكلات شح وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية.
- ضعف شبكات الطرق ووسائل النقل عموما وارتفاع تكاليفها.

5.2.1.2.2. مشاكل التخزين المرتبطة بالعملية الإنتاجية

لا يوجد لدى المؤسسة الصغيرة المساحات الكافية لتخزين كل من المدخلات من الخامات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار...الخ، والمخرجات من السلع نهائية الصنع، والنصف مصنعة، ولا شك أن ذلك يصبغ المشروع الصغير سمة عدم المرونة في عالم يتميز بالديناميكية العالية [50] ص(409).

6.2.1.2.2. الافتقار إلى دراسات جدوى اقتصادية دقيقة

صاحب المؤسسة الصغيرة يفتقد عادة للكفاءة اللازم توفرها عند إعداد دراسة جدوى المشروع، وقد كان ذلك هو السبب الرئيسي لفشل الكثير من مشروعات الملابس الجاهزة الصغيرة في منتصف التسعينات في مصر، حيث كان السوق مشبعا بهذه المنتجات [50] ص(403).

7.2.1.2.2. قلة المعدات والآلات وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة

على الرغم من بعض الاستثناءات فان الصناعات الصغيرة تواجه مشكلات متنوعة في مجال وفرة الموجودات (الأصول) الثابتة منها: [53] ص(179-180)
- ضعف القدرات التكنولوجية عموما وعدم المرونة في بعض خطوط الإنتاج.
- عدم توافر الآلات والمعدات الحديثة اللازمة لتطوير الإنتاج بما يتلاءم مع متطلبات الأسواق المحلية وأسواق التصدير خاصة بسبب رغبة أصحاب المؤسسات خفض النفقات الرأسمالية.
- استخدام معدات متقادمة أو مستعملة سابقا، مما يزيد من تكاليف الصيانة ويقلل من القدرة التنافسية.

8.2.1.2.2. ندرة أو عدم دقة البيانات المحاسبية والمالية وتأخير إعدادها

نظرا لطبيعة المؤسسة وملكيتها وحجمها ومحدودية إمكانياتها، فإنها تواجه مشكلات أساسية في مجال توفير البيانات المحاسبية والمالية الدورية والدقيقة المنتظمة، مما يقلل من قدرة إدارتها على رقابة عملياتها من جهة، وخلق الصعوبات بوجه المؤسسات والأجهزة المتعاملة معها من جهة أخرى، ومن مظاهر ذلك:

- مسك عدة طواقم من السجلات المحاسبية حسب الأغراض المحددة لها (ضريبية، ضمان اجتماعي، استيراد...) مما يجعل من الصعب التوصل إلى الصورة الموحدة والمتناسقة عن نتيجة عمليات المؤسسة ووضعها المالي دوريا.
- سعي المؤسسة الصغيرة لتفادي الضرائب والرقابة الحكومية، وانعكاس ذلك على اتخاذ القرارات.
- بعض مكاتب المحاسبة والتدقيق غير أمينة على مهنتها مما يقود إلى اعتماد كشوفات مالية لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- ضعف الكوادر المحاسبية العاملة في المؤسسة الصغيرة أو ندرتها أو حتى عدم وجودها، والاعتماد على المحاسبين الخارجيين لعدم توفر الوقت في إعداد حسابات المؤسسة.
- الاعتماد على البيانات المحاسبية التاريخية، وعدم الاهتمام بإعداد الموازنات والخطط التي تعكس التطور الكمي لحركة المؤسسة في المستقبل.
- الاعتماد على القيم(التكاليف) التاريخية في إعداد الكشوفات المالية رغم مستويات التضخم العالية.

3.1.2.2. المعوقات الإدارية والتسويقية

وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1.3.1.2.2. المعوقات الإدارية

تقف على رأس المشاكل التي تواجهها المؤسسات ص م مجموعة أساسية من المعوقات الإدارية التي تحد من قدرتها على ممارسة الإدارة التشغيلية الفاعلة وتضعف من إمكانياتها لتحقيق النمو والاستقرار بل حتى البقاء في السوق. ومن بين أهم هذه المعوقات ما يلي:

- تخلف المعرفة الفنية والإدارية: إذ يتعين على مدير المؤسسة ص الإلمام بكل وظائف الإدارة التي يقوم بها في العادة عدة أفراد في المؤسسة الكبيرة، ومن الجدير بالذكر أن الشخص لا يمكنه أن يكون على علم تام أو كاف بكل المسؤوليات، فقد يكون على علم بمشاكل الإنتاج أو التمويل أو التسويق فقط.

ويلاحظ أن المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى الإداريين المدربين الذين يعملون فيها، فـإنها تستطيع استخدام الخبراء الخارجيين لتطوير سلعتها ومعداتها وطرق إنتاجها، ولكن الصانع الصغير لا يقدر على ذلك، ومن ثمة يظل متخلفا ولو كان على دراية بالتطورات التكنولوجية التي تتم حوله[47] ص(222).

- الملكية الفردية أو العائلية للمؤسسة والانغلاق على المشاركة مع الآخرين.
- كون المؤسسة فردية أو تضامنية مما يربط وجودها بحياة المالكين وقدرتهم على العمل.
- تعيين الأبناء والإخوة والأقارب في إدارة أنشطتها وتحديد مكافئتهم على أسس غير موضوعية.
- مزج شؤون المؤسسة بـشؤون العائلة.
- قيام مالك أو مالكي المؤسسة بالعديد من المهام سوية بعيد عن التخصص حتى بعد أن تأخذ المؤسسة بالنمو والتوسع.
- عدم رغبة صاحب المؤسسة في تخويل الصلاحيات حتى عندما تنمو المؤسسة وتتوسع وتطلب المزيد من اللامركزية.
- تأثر المؤسسة بالمشاكل العائلية والاختلاف بين أفرادها المالكين مما يهدد سلامتها ووجودها.
- محدودية القدرات على التنبؤ والتخطيط واستشراف إمكانيات المستقبل ووضع الموازنات اللازمة.

2.3.1.2.2. المعوقات التسويقية

هناك العديد من المشاكل التسويقية التي تعاني منها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها: [54] ص(124)

- انخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاسات ذلك على كفاءة المؤسسة.
- عدم وجود حماية للمنتجات المحلية من السلع الأجنبية المستوردة خاصة وأنها أجود من المحلية.
- محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة.
- استغلال التجار والوسطاء للمؤسسة وحصولهم على هوامش توزيع مالية.
- انخفاض جودة السلع بسبب مشكل الخامات والعمالة.
- الافتقار إلى التصاميم والمواصفات والمقاييس، وحتى ولو فرضت عليها فهي أقل قدرة على الوفاء بها.
- ضعف الرقابة على الجودة.
- عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد معلومات المؤسسة عن أسواقها.
- ظهور المنتجات والسلع البديلة باستمرار أو إنتاجها بتكلفة أقل.
- إنشاء مؤسسات كبيرة الحجم يسرق الأسواق من المؤسسات الصغيرة، وبالتالي اختفاء العديد منها.

- عدم إعفاء المؤسسات الصغيرة من بعض ضرائب الإنتاج والمبيعات، ومحدودية المعرفة بالأساليب التسويقية المعاصرة.
- محدودية وجود رأس المال العامل اللازم للإنتاج والعرض بالكميات المطلوبة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة.
- ضعف القدرة على الدخول إلى أسواق التصدير في غياب دعم وحماية حكومية مقبولة سابقا مرفوضة حاليا في ظل المنظمة العالمية للتجارة [55] ص(20).
- عدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة، ولضعف القدرة الشرائية للمواطنين من جهة أخرى.

4.1.2.2. المشاكل القانونية والتنظيمية

حيث لا تزال الإدارة في كثير من البلدان النامية والعربية تؤثر بثقلها على الجهاز الإنتاجي، ومن بين هذه المشاكل ما يلي: [41] ص(422-423)

- تعدد مراكز اتخاذ القرار والمدة الزمنية الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المؤسسات.
- تفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية.
- عدم استقرار النصوص التشريعية وتعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المشروعات، مما يعجزها ويحد من قدرتها على العمل والانطلاق لمواكبة المتغيرات السريعة في الأسواق العالمية وعوائق المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعد يوم.

2.2.2. تحديات العولمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

علاوة على المشاكل الحالية التي تواجهها المؤسسات ص م في الدول النامية والعربية، تواجه هذه المؤسسات الضغوط العالمية والمناخ الدولي الجديد في إطار العولمة الاقتصادية، فالسوق العالمية للسلع والخدمات اليوم صارت تحكمها معايير الجودة، السعر، والتسهيلات المالية ودقة فترة التسليم، يضاف إلى ذلك التنوع والتطوير في المنتجات بحيث تتلاءم مع الاحتياجات الاستهلاكية أو الصناعية أو الخدمية،ومرتكز ذلك كله القدرات الإنتاجية الكبيرة المتاحة وحسن وسرعة التعامل مع المستحدث من تقنيات صناعية عبر التعامل مع أنشطة مراكز الأبحاث العلمية والتقنية، وهناك تباين في تلك القدرات ما بين الدول النامية(العربية) والدول المتقدمة، يضاف إليها القدرات والإمكانيات الضخمة التي تملكها الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات، والشركات الحديثة التكوين من جراء ما شهده العالم بداية من فترة التسعينات من القرن الماضي من تسارع في ظاهرة الاندماج، والتي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر حيث تعتبر عملية الاندماج والتملك أحد أساليب التوسع

وفي ظل هذا المناخ الجديد الذي فرضته العولمة تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المتضررين نظرا لضعف إمكانياتها والمشاكل التي مازالت تتخبط فيها في الدول العربية، وفيما يلي نستعرض أهم التحديات التي تواجهها:

1.2.2.2. اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تعتبر منظمة التجارة العالمية من أبرز أدوات ورموز العولمة، وهي تفرض من خلال اتفاقياتها عدة تحديات على المؤسسات ص م في الدول العربية والنامية، وفيما يأتي نستعرض بعض هذه الاتفاقيات وآثارها على الم ص م:

1.1.2.2.2. القيود الفنية على التجارة

تناولت الاتفاقية القيود الفنية على التجارة التي تتخذها الدول لأغراض كمية أو صحية أو بيئية، وتضم(15) مادة وثلاثة ملاحق، وفي إطار هذه الاتفاقية تم تحديد العلاقة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التقييس الدولية لاعتماد معايير تقنية عبر مواصفات قياسية لكل سلعة أو خدمة صناعية وفق معايير دولية متفق عليها، ومواصفات قياسية ينبغي على الأطراف المتعاقدة تجاريا الالتزام بها، وتملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف من هذه المواصفات القياسية في حين لا تملك الدول العربية سوى القليل منها، مما يستلزم على المؤسسات في الدول العربية بما فيها الصغيرة والمتوسطة وأجهزة المواصفات والمقاييس الأخذ بتلك المواصفات والتي بدأت بما يعرف بأنظمة الإدارة الشاملة(عائلة الإيزو 9000) وأنظمة إدارة البيئة(عائلة الإيزو 14000)، ومواصفات المواد المصنعة ومواد التعبئة والتغليف، والمئات غيرها [15] ص(68).

ويتضح لنا مما سبق أنه على المؤسسات ص م في الدول العربية أن تحقق في عقد من الزمن ما تم إنجازه في قرون من الزمن من قبل الدول المتقدمة، ومع التسارع الكبير في التطورات الصناعية التقنية العالمية مع آلاف المواد الصناعية الأولية والتركيبية، والتسارع فيما يسمى بالحفاظ على البيئة وحق المستهلك، وبالرغم من أن الاتفاقية تلزم أعضاء المنظمة بـأن لا تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى وضع عراقيل غير ضرورية أمام تدفق تجارة الدول الأخرى إلى أسواقها، نجد مثلا الولايات المتحدة الأمريكية يوميا تصدر تعليمات ولوائح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية وبيئية للحد من دخول السلع إلى أراضيها وخاصة السلع الغذائية والنسيجية بصورة عامة،وتقوم

[15] ص(69).

2.1.2.2.2. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية

من القضايا المثارة في نطاق العولمة قضية نقل التكنولوجيا وما يتصل بها من حقوق الملكية الفكرية، والتي أصبحت محل اهتمام كبير في الدول المتقدمة، حيث أنها تحتكر إنتاج وتطوير التكنولوجيا وبالتالي تحقق مكاسب كبيرة من جراء نقل التكنولوجيا خاصة إلى الدول النامية، وانتقال التكنولوجيا وفقا لتصور المؤسسات الدولية يتطلب دورا للدولة يتمثل في إتباع سياسة حرية التجارة، كما أن هناك قناعة لدى الدول المتقدمة في أن اللذين ينتجون المعلومات لا يسعهم دائما الحصول على عائدها، لذلك لا بد من دور للدولة يتمثل في تنظيم الأداء وسن التشريعات التي تكفل حماية الملكية الفكرية.

ويلاحظ أن مدفوعات حقوق الملكية التي دفعتها الدول النامية عام 1995 كانت أكثر من 60 مليار دولار، بعد أن كانت 7 مليار دولار عام 1976 [56] ص(200). وترجع هذه الزيادة في مدفوعات حقوق الملكية الفكرية لسببين: [56] ص(200).

- تزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة في الدول النامية وتعدد أشكال هذا الاستخدام بمحاولة الحصول على مبادئ التصميم والترخيص بإنتاجها محليا.
- الاتجاه إلى وضع قواعد أكثر شدة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

ومن المعروف أن حقوق الملكية الفكرية تنظمها القوانين الخاصة بكل الدول، ومن أجل إقامة نظام عالمي لحقوق الملكية الفكرية وما يتطلبه ذلك من تعاون بين الحكومات، تم إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وضعت عدة اتفاقيات لهذا الغرض مثل إتفاقية باريس للمخترعات الصناعية، واتفاقية بيرن لحقوق التأليف في الأدب والفن والموسيقى، وهذه الاتفاقيات تشترط على الموقعين عليها أن يمنحوا لـلأطراف الأخرى نفس المعاملة الوطنية في حماية حقوق الملكية الفكرية.

ومع اختتام جولة الـأورغواي عام 1994 تم وضع اتفاقية جديدة بشأن الجوانب المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وهذه الاتفاقية تعتمد على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وترسي معايير أكثر تشددا من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية، وهي تشترط على الموقعين عليها أن

فبخصوص الملكية الفكرية فان هذه الاتفاقية تضع الحدود الدنيا لمعايير الحماية بالنسبة لجميع أشكال الملكية الفكرية، مثل حق التأليف والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع وغير ذلك من الأشكال، ونصت الاتفاقية على حماية التصميمات الصناعية والعلامات التجارية، وذلك بأن تضع الدولة العضو من الإجراءات ما يمنع تقليد أو تصنيع أو بيع أو استيراد التصميمات ذات الحماية، من طرف المؤسسات التي لم تحصل على إذن من صاحب التصميم، وتسري هذه الحماية لمدة عشر سنوات ويمنح صاحب التصميم الصناعي حرية منع تصنيع أو بيع السلع التي لا تنفذ التزاماتها تجاهه(المادة 25 و26)، كما يتمتع صاحب العلامة التجارية بالحق المطلق في منع جميع الأطراف التي لم تحصل على إذن منه لاستخدام العلامة التجارية، حيث أن التسجيل الأول للعلامة التجارية يكون لمدة سبع سنوات ويتم التجديد لنفس المدة ولمرات غير محددة (المادة 18). ولقد ازدادت مدة الحماية للمنتج من 15 سنة إلى 20 سنة، كما اتسع نطاق الحماية ليشمل المنتج وطريقة الصنع، كذلك تم إقرار حماية حقوق المؤلف وحقوق النسخ لمدة 50 سنة وامتدت الحماية لتشمل أسطوانات الكومبيوتر، وبالنسبة لفترات الحماية تلك تم تأجيل التزام الدول النامية بهذه القواعد لمدة 5 سنوات في مجال الملكية الفكرية ولمدة 10سنوات في مجال صناعة الدواء والصناعات الغذائية [56] ص(201-202).

ولقد تأثرت الصناعة في الدول النامية والوطن العربي بهذه الاتفاقية وخاصة الصناعات الدوائية والغذائية والكيميائية والالكترونية وغيرها، إذ أدت وستؤدي مستقلا إلى تحميل تلك الصناعات أعباء مالية إضافية تثقل عليها في ميادين التنافسية التجارية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الدول المتقدمة الصناعية هي المولد الأكبر لبراءات الاختراع والمبتكرات التقنية الصناعية الإنتاجية المباشرة والخدمية الصناعية بصورة غير مباشرة. وهذه الأمور جميعها متعلقة بقضايا نقل التكنولوجيا وقواعد سلوكها وقيمتها المادية، والدول العربية عامة مستوردة أكثر مما هي منتجة لتقنيات وبراءات الاختراع مما سيؤدي من ناحية أخرى إلى زيادة تكاليف الإنتاج لـلصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المعتمدة على استخدام براءات الاختراع المستوردة من الخارج [15] ص(70-71).

3.1.2.2.2. إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة

يرتكز الاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على مبدأين هما: المعاملة الوطنية للمستثمر الأجنبي، والشفافية والوضوح والإعلان عن تدابير الاستثمار.وتضم الاتفاقية تسعة مواد ومرفق (قائمة توضيحية)، وقد نصت المادة الثانية من الاتفاق على منح المستثمرين الأجانب نفس المعاملة الممنوحة للمستثمر الوطني، وتلتزم الدول الأعضاء بإرفاق قائمة بالاتفاق تتضمن كافة إجراءات الاستثمار التي لا تتعارض مع التزام المعاملة الوطنية، وكذلك الالتزام بإلغاء كافة القيود الكمية وبموجب هذه الاتفاقية يمنح المستثمر الأجنبي الحق في استيراد كافة احتياجاته من مستلزمات العملية الإنتاجية وفقا لتقديره ودون وضع أية قيود لحريته في تصدير إنتاجه ودون الالتزام بتخصيص حصة محددة للسوق المحلي،أو حصة محددة للتصدير من إجمالي الإنتاج، ومن حق المستثمر عدم التقيد باستخدام نسبة محددة من رأس المال الوطني كشريك في المشروع الاستثماري [15] ص(71).

فالشركات الوطنية مهما كان حجمها صغيرة ومتوسطة أو كبيرة، ستجد نفسها على قدم المساواة مع المؤسسات الأجنبية فيما قد يمنح من تسهيلات وفرص، بل وإن فرض أية قيود على هذه الأخيرة يعد محظورا [57] ص(58). وهذا ما سيزيد من شدة المنافسة الأجنبية للمؤسسات الوطنية، وهذا ما يعد تحديا كبيرا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية نظرا لضعف قدراتها مقارنة بالمؤسسات الأجنبية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة وهي على استعداد تام لتقديم بعض الدعم في أسعارها وتحمل خسارة مؤقتة، والقيام بحملات دعائية واسعة لتفرض وجودها بالسوق العربية، وبالتالي تؤدي إلى إخراج العديد من هذه المؤسسات من السوق، وهذا الأمر في ظل سياسة جلب الاستثمار الأجنبي التي يشهدها الوطن العربي تستلزم وقفة مراجعة علمية وعملية تحدد مجالات الاستثمار المرغوب، وتلتزم في نفس الوقت بجوهر اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

4.1.2.2.2. الزراعة وتدابير الصحة النباتية

يتعلق اتفاق الزراعة والذي يتضمن 21 مادة موزعة على ثلاثة عشر بابا وأحكاما ختامية وخمسة ملاحق، ويتضمن أربعة أجزاء رئيسية يتعلق الأول بالوصول إلى الأسواق عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية، والثاني يتعلق بخفض الدعم بكافة صوره وتحويل القيود غير الجمركية إلى قيود تعريفية، ويتضمن الثالث الإجراءات الصحية،بينما يتعرض الرابع للقرار الوزاري المتعلق بالاتفاقية، أما الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة النباتية، وصحة الإنسان، فيتضمن 14 مادة وملحقين، ويتناول تحسين أوضاع الإنسان والحيوان والنبات. ويعرف الاتفاق كل التدابير والتنسيق

، وطبيعة اللوائح التنظيمية الخاصة
بصحة الإنسان والنبات، وإجراءات الإخطار عن الآفات والأمراض [15] ص(74).

هذه الاتفاقية ذات مساس مباشر بالصناعات ص م الغذائية التي تعتمد بصورة أساسية على المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، وعلى طبيعة أسعار المواد الأولية والمتاح من التجارة العالمية منها، وتعتمد صناعات ص م عديدة من أهمها صناعة الحبوب والزيوت النباتية، والألبان والسكر وغيرها – وبدرجات متفاوتة- على استيراد مدخلاتها الأولية من الخارج، ومع تخفيض الدعم الزراعي في الدول أعضاء المنظمة يتوقع ارتفاع في أسعار السلع الزراعية، إذ يتوقع أن ينخفض الدعم الزراعي العالمي للصادرات والمقدر في فترة الأساس (1986-1988) بـ 22.5 مليار دولار إلى 14.5 مليار دولار في نهاية مدة التنفيذ. وحسب دراسة مشتركة بين البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، من المتوقع أن يحدث ارتفاع في أسعار معظم المنتجات الزراعية، وقد قدرت هذه الزيادة من 1 إلى 8% وفي دراسات أخرى تصل إلى 25% [58]. وسوف يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحمل الدول المستوردة الصافية للغذاء لخسائر سنوية قدرت بالنسبة للدول العربية بحوالي 5 مليار دولار سنويا ويتراوح نصيب الجزائر منها ما بين 300 و400 ملyون دولار [59] ص(27). وفي دراسة أخرى للمنظمة العربية لـلتنمية الزراعية لتقدير حجم المخاطر الناتجة عن تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية، توصلت إلى أن الدول العربية سوف تتحمل ما لا يقل عن 875 مليون دولار سنويا، كما يتوقع خسارة في حصيلة الدول العربية من النقد الأجنبي الإجمالي تصل إلى 659 مليون دولار سنويا لسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية، تتحمل مصر الجزء الأكبر منها بـ 172 مليون دولار تليها الجزائر بـ 91 مليون دولار ثم السعودية بـ 72 مليون دولار، ثم البحرين بـ 28 مليون دولار ..... الخ [58] ص(155).

وارتفاع أسعار السلع الزراعية يؤدي بالتالي إلى زيادة تكاليف الإنتاج للسلع الغذائية المصنعة في الدول العربية مما يؤثر سلبا على قدرات المؤسسات ص م على التنافسية التجارية (وحتى قدرات البعض منها على الاستمرار بالإنتاج). وقد يكون هذا التحدي مدعاة لزيادة العناية العربية بالقطاع الزراعي، وهو أمر واجب وضروري وحتمي للارتقاء بالإنتاجية الزراعية والحيوانية وتوجه المزيد من الاستثمارات العربية لإقامة مجعمات صناعية وزراعية متكاملة واتخاذ إجراءات حمائية تتيحها منظمة التجارة العالمية.

5.1.2.2.2. المنسوجات والملابس

وهي واحدة من أهم الاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية. والتي تنص على الإزالة التدريجية (1995-2005) للقيود التمييزية المفروضة على الحصص في تجارة المنسوجات والملابس، تلك القيود التي كانت تفرضها الدول المتقدمة على الدول النامية، ومنذ عام 1960 ونتيجة لمفوضات طويلة أسفرت في عام 1961 عن ترتيبات قصيرة الأجل بشأن المنتجات القطنية، و خلال عام 1962 عن ترتيبات طويلة الأجل بشأن المنتجات القطنية، ثم تم التوصل إلى اتفاق الألياف المتعددة هذه الاتفاقية هي عبارة عن ترتيب انتقالي ينتهي عام 2005، يسمح خلالها للدول بفرض قيود على كمية صادرات المنسوجات والملابس، ومع بداية عام 2005 صارت تخضع تجارة المنسوجات والملابس إلى كافة أحكام واتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

فهذه الاتفاقية لها تأثيران، الأول ايجابي يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المتخصصة في إنتاج الملابس والمنسوجات ذات الجودة العالية بالتصدير لدول العالم النامية والدول المتقدمة بشرط الالتزام بالاتفاقيات المتعلقة بالمواصفات وحقوق الملكية الفكرية وغيرها. أي يفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية أن تسعي بالارتقاء بالجودة وتقليل التكاليف الإنتاجية وتنويع المنتجات لتتلاءم مع احتياجات السوق. أما التأثير الثاني فهو سلبي ستزيد من حدة المنافسة الخارجية في الدول المتقدمة من قبل المنتجين والمصدرين من الدول النامية عموما حيث قدرات الإنتاج الكبيرة، كما سيسمح لتلك الدول النامية بتسويق منتجاتها في الأسواق العربية (وهي تفعل ذلك في معظم دول الخليج العربي وغيرها من الأسواق)، مما يستلزم ومن الآن أن تتخذ الدول العربية المنتجة والمصنعة للمنسوجات والملابس الإجراءات القانونية التي تتيحها لها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لحماية صناعاتها النسيجية وصناعة الملابس [15] ص(76-77).

6.1.2.2.2. إجراءات تراخيص الاستيراد

تضع هذه الاتفاقية (التي تشمل 08 مواد) الضوابط الكفيلة لضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات، وتلزم الاتفاقية الدول المنضمة لمنظمة التجارة العالمية على تبسيط إجراءات تراخيص الاستيراد، ويستلزم من جميع الدول العربية الأعضاء تغيير كافة أنظمتها الاستيرادية ولكل السلع والخدمات الصناعية[15] ص(78). مما يؤثر سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية المحلية ويعرضها للمنافسة التجارية الشديدة من طرف المنتجات الأجنبية التي تكون بجودة أعلى وبسعر أقل وهذا ما يؤدي إلى خروج العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية التي لا تتحكم في التكلفة والجودة من السوق.

7.1.2.2.2. مواجهة الإغراق

تتضمن القاعدة العامة ذات الصلة المباشرة بالهدف من إنشاء منظمة التجارة العالمية تحقيق حرية التجارة وتأمين انسيابها من خلال إزالة الحواجز والقيود والعوائق والسيطرة على أية استثناءات لكي تكون مفيدة بنطاق محدد، ومضمون فلسفة هذه القاعدة وجوهرها الأساس هو التخصص، والهدف من وراء ذلك أن تمارس كل دولة عضو في المنظمة الأنشطة الأكثر قدرة وكفاءة نسبية في القيام بها، حتى وإن كان ذلك في إنتاج سلعة واحدة أو ربما خدمة واحدة. ويتضح مما سبق أن المنظمة تقر التنافس بين المنتجين من خلال مزايا التنافسية النسبية، وتحظر في المقابل أي ممارسة للإغراق والذي يتمثل في جعل سعر السلعة المصدرة أقل من قيمتها المعتادة عند التصدير والبيع بسعر أقل من التكلفة لتحقيق أهداف معينة وبالتالي فإن المواجهة التقليدية للإغراق تتطلب قيام الدولة المستوردة بفرض رسوم على السلع والمنتجات ذات الوضع الحقيقي بهدف امتصاص نتائجه غير المرغوبة على مؤسساتها الاقتصادية. وبالتالي فالاتفاقية لها أثر إيجابي على المؤسسات ص م بحيث تحميها من المنافسة غير المشروعة، ولكن ووفق هذا الأساس لا بد على الاقتصاديات النامية (العربية) من تقدير الضرر الذي يمكن أن تتعرض له، وفيما إذا كان مدبرا أم غير ذلك، واللجوء إلى بنود الاتفاقيات في فرض الإجراءات الدفاعية دون الإضرار بالتزاماتها، وبالتالي لابد من آليات لحركة الدول المناورة في اتخاذ المسار الصحيح، منها: [57] ص(56)

- الإثبات القانوني لحدوث الإغراق، وهذا يتطلب امتلاك الأجهزة الاقتصادية الكفأة والخبرات القانونية والإدارية لتتمكن من تكييف الممارسات الإغراقية وفق نصوص الاتفاقية.
- الشروع باتخاذ التدابير الاقتصادية والقانونية المناسبة، يتقدم ذلك بذل المجهودات اللازمة للحصول على تعهدات سعرية من المصدرين لمراجعة أسعارهم أو حتى حثهم على وقف صادراتهم، إلا انه رغم عدم إلزامية هذه التعهدات فإنها تشكل خطوة ضرورية للانتقال إلى إجراءات عملية حاسمة.
- دراسة الأضرار الناجمة عن ممارسة الإغراق حسب السلع، وتحديد هوامش الإغراق لكي تكون مؤشرا لفرض رسوم مؤقتة يمكنها تغطية تلك الهوامش، وتتخذ الإجراءات سمة رسم مكافحة إغراق.
- الشروع باتخاذ تدابير أكثر فاعلية، ممثلة بالرسوم في مواجهة الإغراق من قبل الدولة المستوردة، مع ملاحظة القيود الحاكمة لاعتماد مثل هذه التدابير من ضروريات سريانها على كل أراضي الدولة، فضلا عن كونها اقل من هامش الإغراق عندما يكون كافيا لإزالة آثار الإغراق، ومضمون ذلك العودة إلى الوضع الطبيعي، وهو ما نظمته أحكام المادتين التاسعة والعاشرة من الاتفاق المتعلق بشأن تطبيق المادة السادسة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. مع بيان الأحكام التفصيلية المطلوب مراعاتها[60] ص(89).

فإذا بات الإغراق ظاهرة وهذا ما هو متوقع وحاصل، فلا بد من إثباته وتحديد مقدار أضراره، والضرر بموجب الاتفاقية يجب أن يثبت من خلال تحقيق موضوعي يستند على حجم واردات الإغراق وأثرها على الأسعار في السوق المحلية للمنتجات المماثلة، والأثر اللاحق لهذه الواردات على المنتجين المحليين لمثل هذه المنتجات، وعموما فان آليات احتساب آثار الإغراق وإثباته تخضع لسلسلة بالغة التعقيد من الإجراءات وطرق الاحتساب، الأمر الذي تناولته هذه الاتفاقية بالتفصيل وما يهمنا هو تعبير الصناعة المحلية الذي يشير إلى المنتجين المحليين للمنتجات المماثلة في مجموعهم، أو الذين يشكل مجموع ناتجهم من المنتجات من السلعة حجما كبيرا قياسا بإجمالي الإنتاج المحلي منها، مع الأخذ في عين الاعتبار أن لا يكون المنتجون مرتبطين بطريقة أو بأخرى بالمصدرين أو المستوردين للمنتج الموصوف بالإغراق، فضلا عن ضرورة كون الطلب في أي جزء من أجزاء الدولة لا يغطيه منتجو المنتج المقصود من الموجودين في مكان آخر من الدولة نفسها.

وأشارت المادة(أ) من الاتفاقية إلى ضرورة قيام الدول المتقدمة الأعضاء بإيلاء أوضاع الدول النامية الأعضاء الاهتمام عند طلب بحث مكافحة الإغراق، ومضمون ذلك بحث وسائل المعالجة البناءة، والمنصوص عليها قبل تطبيق رسوم المكافحة، وبما يكفل المحافظة على المصالح الأساسية للأخيرة، كذلك وفي الغالب الأعم فان مفهوم تسوية المنازعات باعتماد المشاورات بمقتضى الاتفاقية يشكل الإطار العام لرؤية التعامل مع الإغراق قبل مرحلة التحقيق، واعتماد الإجراءات المنصوص عليها، الأمر الذي لا يجعل الزمن في صالح الأطراف المتضررة رغم سريان الأضرار وربما تفاقمها [57] ص(55)، وهذا ما قد ينعكس سلبا على الم ص م إذا كانت المقصودة من الإغراق.

2.2.2.2. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في العقدين الأخيرين، تمثل قوة دفع لتيارات العولمة الاقتصادية، فلقد تعاظمت أهمية المعرفة والعلم والتكنولوجيا على وجه الخصوص في الاقتصاديات المعاصرة حتى عدة السمة الغالبة في القرن الحادي والعشرين وأصبحت قوة الأمم تقاس بمدى ما تحرزه في مجال استعمال العلم والتكنولوجيا، حيث أثبتت دراسات أجريت في البلدان الصناعية المتقدمة انه من 60% الى80% من التحسن في المستوى المعيشي للإنسان يعزى إلى التقدم التكنولوجي وان 20% فقط يرجع إلى تراكم رأس المال [61] ص(47). فالعلم والمعرفة أصبحا يشكلان الأساس القوي لبناء القوة التكنولوجية التي تعد العنصر الفاعل في عملية المنافسة الدولية ومحاولة التفوق والتميز. وحتى يمكن للمؤسسات ص م في الدول النامية(العربية) أن تحقق

كما أن استخدام الحاسبات الالكترونية وشبكة الأنترنت التي تعتبر أحدث وسيلة لدعم التسويق يمكن من الوصول إلى الأسواق بسهولة ويسر، ولهذا اتجهت معظم الدول المتقدمة نحو دفع مؤسساتها الوطنية إلى شغر مواقع على الشبكة لتدعيم الميزة التنافسية فيها، بل واتجهت دول مثل سنغافورا واستراليا لتقديم الدعم المالي للشركات الموجودة لاحتلال مواقع لها على الشبكة، وتساعد الأنترنت كثيرا في الوصول إلى المستهلك والراغب في الحصول على السلعة، وعرضها له بغض النظر عن الارتباط أو التواجد مكانيا [62].

ولقد أثبتت دراسة أوروبية أن عدد المؤسسات ص م التي تستعمل شبكة الانترنت في معاملاتها مع الهيئات الحكومية كإدارة الضرائب أو مع زبائنها وفي مجالات أخرى متنوعة قد ارتفع بشكل ملحوظ منذ سنة 1999، حيث أصبحت في سنة 2002 حوالي 84% من مجموع المؤسسات ص م الأوروبية تستعمل الأنترنت [63] ص(10). فإذا أرادت المؤسسات ص م في الدول النامية أن تواكب التطورات الحديثة عليها إيجاد مكان لها على الأنترنت، وإلا فسيفوتها الزمن وتبقى متخلفة عن الركب وغير قادرة على المنافسة الدولية التي تزحف إلى عقر دارها.

3.2.2.2. التكتلات الإقليمية

تعتبر التكتلات الإقليمية والدولية من أهم مظاهر العولمة، ومن أهم المستجدات الدولية بحيث بدأت الترتيبات الإقليمية في الانتشار كتكتلات اقتصادية تعمل على إزالة الحواجز أمام التجارة القائمة بين دول مشروع التكامل، كالقيود الجمركية وغير الجمركية والعقبات التي تعرقل حركة انسياب رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة [64] ص(115). ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر هذه التكتلات القائمة، وبحكم كونه الشريك التجاري الأول للدول العربية خاصة المتوسطية منها، ومع عقد الشراكة الأورومتوسطية، هناك احتمال تعرض الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية للمنافسة الحادة بعد التفكيك الجمركي والذي يلعب دورا هاما في حمايتها، بحيث سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا إلى زيادة الواردات العربية من السلع والمنتجات الأوروبية بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية، وهذا ما يؤدي

إلى خروج العديد من المؤسسات من السوق لعدم كفاءتها الإنتاجية أو لدخولها في صناعات ليس لها فيها ميزة تنافسية.

وبالتالي يجب تنمية قدرات المؤسسات ص م في الدول العربية وتحديثها لمواجهة المنافسة القادمة، ويتطلب ذلك حوارا جادا بهدف مواجهة المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها، حتى تتمكن المؤسسات ص م من الاستفادة من إيجابيات الشراكة والتي يمكن إجمالها فيما يلي: [65] ص(4)

- تبادل المعرفة وتقنيات الإنتاج والتسيير المتطورة مما يسمح للم ص م الاندماج السريع والفعال في الاقتصاد العالمي.
- الأثر الايجابي على تكاليف الإنتاج من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية.
- كما يساعد على توسع السوق الخارجي وبالتالي تنوع فرص الاستثمار.

4.2.2.2. ظاهرة الاندماج والتحالف بين المؤسسات الكبرى

مع تسارع ظاهرة العولمة وتحرير التجارة العالمية، أصبحت ظاهرة الاندماج والتحالف بين المؤسسات الاقتصادية أمر شائع حيث امتد إلى العديد من دول العالم وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا، وذلك بهدف تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وتحقيق وفورات اقتصادية وإعطاء تلك الكيانات الجديدة فرصة أكبر للتنافس في الأسواق الدولية، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا للمؤسسات ص م في الدول النامية التي قد لا تصمد في منافسة هذه الكيانات الضخمة إذا لم تسارع في تأهيل نفسها، لأن هذه التحالفات خاصة بين الشركات العملاقة والتي تسيطر على 40% من خيرات العالم تجعلها قوة لا تقهر.

و في الأخير يمكن القول أنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم المؤسسات ص م نظرا لتعدد المعايير المستخدمة في تعريفها واختلاف درجة النمو الاقتصادي للدول، واختلاف الأنشطة الاقتصادية وتنوع فروعها، لذلك نجد لكل دولة أو مجموعة دولية تعريف خاص بها.

ولكن هناك إجماع على أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار في الدول النامية ، كما تلعب المؤسسات دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، حيث تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية، فضلا عن المكونات والأجزاء التي تحتاجها المؤسسات الكبيرة، وتقوم بدور الصناعات المغذية لها. وتتميز هذه المؤسسات بقدرتها على علاج العديد من الاختلالات الاقتصادية مثل الاختلالات بين الادخار والاستثمار، حيث تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وهذه

إنخفاض رأس المال اللازم لإقامتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، حيث يمكن بالمدخرات الصغيرة لدى أفراد الأسرة إنشاء مؤسسة صغيرة، وتساهم هذه المؤسسات أيضا في علاج اختلال ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة في دول العالم، من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية بعد إنتاجها، كما تلعب دورا غير مباشر في زيادة الصادرات. أيضا تنفرد هذه المؤسسات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن والمجمعات العمرانية الجديدة بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة، وبذلك تساعد هذه المؤسسات في تخفيف مشاكل الإسكان والمرافق وتلوث البيئة في المدن الكبرى. كما تساعد الصناعات ص م على زيادة الدخل القومي خلال فترة قصيرة نسبيا لان إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة اقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع.

ورغم الأهمية التي تكتسيها المؤسسات ص م في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها مازالت تعاني من عدة معوقات ومشاكل تحول دون القيام بدورها في الدول النامية والعربية، وتتركز أهم هذه المشاكل والمعوقات فيما يلي:

- المعوقات التمويلية: وتتلخص في عدم قدرة هذه المؤسسات على توفير رأس المال اللازم لإنشائها وتطويرها، وعدم ملائمة شروط الإقراض الحالية بسبب عدم قدرتها على توفير الضمانات اللازمة للتمويل البنكي.

- الصعوبات الفنية: والمتمثلة في نقص الأيدي العاملة المؤهلة، وصعوبة الحصول على المساحات الملائمة واللازمة لإنشائها وتوسيعها، وصعوبة الحصول على مدخلاتها من الآلات والمعدات والمواد الأولية.

- المعوقات التسويقية والإدارية: من ضعف للكفاءات التسويقية في مجال الدعاية والإعلان، وصعوبة عرض المنتجات وإقامة علاقات مع المشترين وفتح أسواق جديدة بالداخل والخارج، وانخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من المؤسسات.

- المعوقات التنظيمية والإدارية: وتتمثل في الإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بالإنشاء والتوسيع والتشغيل والإنتاج، ومطابقة المقاييس والمواصفات، وصعوبة الحصول على تراخيص الاستيراد، وصعوبة اكتساب الصفة القانونية والتجارية.

وعلاوة على المشاكل التي تعترض المؤسسات ص م في الدول النامية، فـفي ظل العولمة وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وتزايد عمليات تحرير التجارة والاستثمار والتكتلات الاقتصادية

وتقنية المعلومات والاتصالات. سيزداد ارتفاع حدة المنافسة للمؤسسات الم ص م داخليا وخارجيا، وسوف تواجه صعوبات كبيرة وتحديات تجعلها أمام منافسة صعبة وغير متكافئة للواردات الأجنبية ن ومع مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية، والمؤسسات المتعددة الجنسيات التي تمتلك قدرات كبيرة وتقنيات حديثة ومتطورة، وبالتالي على المؤسسات ص م في الدول النامية والعربية أن تتحكم في الجودة والتكاليف، وتحترم المقاييس العالمية للجودة. وفي ظل هذه التحديات سيكون أسلوب ممارسة الأعمال والتنافس يتم بطريقة مختلفة ومغايرة وتستلزم تطوير هذه المؤسسات لتستطيع أن تمارس وتستمر في ظل هذه التركيبة الجديدة، وعلاوة عن ضرورة توفير الإمكانيات المادية هناك حاجة لتدريب وتعليم أصحاب المؤسسات ص م كيفية التعامل مع المتغيرات العالمية وكيفية تحييدها والسيطرة عليها، فممارسات الأعمال في العقود القادمة وفي ظل التطور التقني تتطلب تغيرات وقدرات التعامل.

ومما سبق تتجلى ضرورة وأهمية توفر هيئة حاضنة تهتم بشؤون المؤسسات ص م وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها وتذليل كافة الصعوبات والمعوقات التي يواجهها الاستثمار في هذا القطاع، أو ما يسمى بحاضنات الأعمال التي تعتبر إحدى الآليات الحديثة التي انتهجتها الدول في دعم هذه المؤسسات لتمكينها من لعب دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- فما هي حاضنات الأعمال؟ وما هي الخدمات التي تقدمها للمؤسسات ص م؟
- وما هي أهميتها في التنمية الاقتصادية؟

الفصل3
حـاضنـات الأعمــال

واكب التحولات الاقتصادية والسياسية على مستوى العالم، نمو متزايد نحو الأخذ بالمذهب المنظمي (الاعتماد على المؤسسات ص م) في كثير من الدول المتقدمة والنامية معا، والذي يعتبره البعض ركيزة البقاء في عصر العولمة. إذ تجمع نتائج الدراسات والبحوث الميدانية والتقارير الرسمية في دول العالم على أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات ص م في الاقتصاد الوطني، فضلا عن المظاهر والآثار الايجابية التي أدركتها كثير من الدول في العالم(خاصة الدول المتقدمة ودول شرق آسيا). إلا أنه (وكما رأينا في الفصل الثاني) هناك الكثير من المشاكل التسويقية والفنية والتمويلية والإدارية، بالإضافة إلى عقبات أخرى ترتبط بالقيود المفروضة على دخول الأسواق أو التصدير...الخ، تهدد بقاء كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تقلل بدرجة كبيرة من دور كثير منها في دعم برنامج التنمية الاقتصادية.

وباعتبار المؤسسات ص م هي الأكثر قدرة - من نظيراتها الكبيرة- على التكيف مع التغيرات التي تحدث في السوق، والبيئة فضلا عن قدرتها الملموسة في مجال تطوير المنتجات والابتكار والتجديد، وانطلاقا من الأدوار الحالية والمتوقعة لهذا النوع من المؤسسات، وكتوجه جديد نحو القرن الحادي والعشرين أو ما يسمى بعصر العولمة، فقد اتجهت كثير من الدول المتقدمة والنامية في ثمانينات القرن الماضي نحو إنشاء ما يسمى بحاضنات الأعمال كبناء مؤسسي لدعم المؤسسات ص م، وتعظيم أدوارها ومنافعها، وكرد عlى المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات وتعوق قدرتها على النمو والتطور.

وفي هذا الفصل نحاول إبراز الملامح الأساسية لحاضنات الأعمال من خلال مبحثين:

المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال: ونتناول فيه نشأة وتعريف حاضنات الأعمال، وأهدافها وانتشارها العالمي، وأنواعها والخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وعوامل ومعايير نجاحها.

المبحث الثاني: تجارب الدول في حاضنات الأعمال: ونعرض فيه مختلف التجارب الدولية، كالتجربة الأمريكية، وتجربة الدول الأوروبية وتجارب الدول النامية.

1.3. ماهية حاضنات الأعمال

كرد على المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن اجل خلق مؤسسات قادرة على النمو والاستمرار خاصة في ظل التحديات التي تواجهها في عصر العولمة والمنافسة الشديدة التي ستتعرض لها بسبب الانفتاح اتجهت الكثير من الدول النامية منها والمتقدمة إلى إنشاء حاضنات الأعمال ككيان قانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا المبحث نحاول توضيح مفهوم حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها للمؤسسات المنتسبة إليها وأنواعها وأهدافها ومعايير نجاحها.

1.1.3. مدخل إلى حاضنات الأعمال

لقد تبلور مفهوم حاضنات الأعمال في ثمانينات القرن الماضي كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتغير مفهومها وتطورت أشكالها وأهدافها ، وشهدت انتشارا كبيرا على المستوى العالمي خاصة في السنوات الخمس عشرة الماضية.

1.1.1.3. نشأة حاضنات الأعمال

تعود نشأة حاضنات الأعمال إلى عام 1959 في باتافيا بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن فكرة حاضنات الأعمال تبلورت وتطورت في ثمانينات القرن الماضي مع العودة إلى الاهتمام بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وبضرورة تنمية روح الريادة والمبادرة والترويج لها، ولهذا فإن الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو الترويج لروح الريادة ومساندة المؤسسات ص م على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق.

وتلازمت فكرة الحاضنات مع فكرة مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم، وكذلك مساعدة الباحثين على الانتقال بنتائج بحوثهم من مرحلة الإبداع المخبري إلى مرحلة الترويج التجاري، وهذا هو الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال التكنولوجية. وتعطى هذه الأخيرة في الدول النامية دورا إضافيا وهو المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة، وزيادة المدخلات التكنولوجية المحلية، ولكن هذا يكون على نطاق محدود يقتصر على الحاضنة ومحيطها [66] ص(26).

وحاضنات الجيل الثاني، وخاصة في المناطق التي تفتقر إلى المؤسسات المساندة والاستشارية في القطاعين العام والخاص تقوم بدور إضافي وهو تقديم العون والاستشارات إلى المؤسسات ص م في محيطها المباشر خارج مبنى الحاضنة.

وتعطي بعض الحاضنات أدوارا إضافية مثل ربط المؤسسات المحتضنة بالقطاع الصناعي خارجها، إما كمؤسسات تقدم مدخلات محددة للقطاع الصناعي من خلال التعاقد من الباطن، أو تقديم خدمات تفتقدها المؤسسات خارج الحاضنة، وبشكل خاص خدمات الحاسب الآلي والصيانة والمعلومات على أنواعها، كما يكون في بعض الحاضنات مراكز خاصة للترويج والتسويق على النطاق المحلي أو للترويج والتصدير.

2.1.1.3. تعريف حاضنات الأعمال

حاضنات الأعمال منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، لذلك يحتاج إلى حضانة تضمنه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية، ولقد أكد خبراء الاقتصاد على أهمية إقامة هذه الحاضنات الخاصة بحماية المؤسسات التي تكون في بدايتها في حاجة إلى دعم خاص ومساندة وحماية تمكنها فيما بعد من الانتقال إلى أسواق العمل الخارجية [67].

ورغم أنه لا يوجد تعريف محدد يشمل كافة أنواع الحاضنات، بحيث لا توجد حاضنة أعمال قياسية بمواصفات محددة يمكن الإقتداء بها، إلا أن هناك عدة تعاريف جاءت لتوضيح مفهوم الحاضنات نذكر منها ما يلي:

1.2.1.1.3. تعريف الإسكوا (ESCWA)

لقد وجدت الأمم المتحدة أن حاضنات الأعمال تشكل آلية ناجحة لدعم المؤسسات ص م، ولا سيما تلك التي في طور الإنشاء، واستنادا إلى إحدى منظماتها " الإسكوا " عرفت حاضنات الأعمال بأنها: " حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني، ولها خبرتها وعلاقاتها، للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة، بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة، والتخرج منها

[68]. وتعتبر
مرحلة الانطلاق هي المرحلة الأصعب والأقسى بالنسبة لمعظم المؤسسات ص م والمؤسسات التكنولوجية منها على وجه الخصوص، لأن هذه المرحلة تتطلب خبرات قد لا تكون متوفرة لدى إدارة هذه المؤسسات، ولهذا فإن ما بين 5-8% من المؤسسات تتوقف وتصل إلى الفشل في السنة الأولى أو الثانية من مرحلة الانطلاق.

2.2.1.1.3. تعريف المفوضية الأوروبية

حسب المفوضية الأوروبية (j o c186/51/52 dd 27 juillet 1990):
" حاضنات الأعمال(مشاتل المؤسسات) هي مكان تتركز فيه مؤسسات أنشئت حديثا، في فضاء محدود، بهدف زيادة حظوظها في النمو وزيادة نسب نجاحها، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على تجهيزات مشتركة(هاتف، فاكس، أجهزة إعلام آلي...الخ)، وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة، وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل، وبصفة هامشية نقل التكنولوجيا" [69] ص(13).

3.2.1.1.3. تعريف NBIA

تعرف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال(NBIA) حاضنات الأعمال بأنها:
" أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال (المؤسسات)، من خلال منظومة من موارد وخدمات دعم ومساندة الأعمال، والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج مؤسسات ناجحة تترك البرنامج(الحاضنة) قادرة ماليا على النمو والاستمرار" [70] ص(11).

وهناك عدة تعاريف أخرى لحاضنات الأعمال نذكر منها:
" بناء مؤسسي حكومي أو خاص يمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات المساعدة، والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال المراحل المختلفة التي تمر بها المنشآت المختلفة، كما توفر هذه الحاضنات فرصا للشراكة في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات، والتأجير ونقل التقنيات... وغيرها" [66] ص(26).

" مناخ يمكن التحكم فيه وإدارته لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة للحصول على الخدمات المطلوبة لتطوير المنتج بجانب الخدمات التسويقية لربط المشاريع داخل الحاضنة بالسوق المحلي والخارجي، وكذلك إنشاء شبكة اتصالات قوية بين المشاريع داخل وخارج الحاضنة."

من التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف الذي نراه مناسبا كما يلي:

"حاضنات الأعمال بيئة مخصصة لمساعدة رجال الأعمال في بدء وتنمية وتطوير مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وحماية ورعاية هذه المؤسسات لمدة محددة بما يخفف عن هاته المؤسسات الأخطار المعتادة ويوفر لها فرصا أكبر للنجاح والنمو، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض، ويتمتع بكافة الإمكانيات والخبرات والعلاقات اللازمة لذلك."

وهذا التعريف يغطي شريحة عريضة من أشكال الحاضنات:

- سواء فيما تشغله من حيز أو مكان، فبينما نجد بعض الحاضنات تشغل مباني كبيرة، نجد أخرى حاضنات افتراضية بدون جدران، وهذا ما أهمله تعريف المفوضية الأوروبية.
- أو فيما يتعلق من إدارة وتنظيم، فبينما تدار بعضها كجمعيات تعاونية من قبل متطوعين بصفة أساسية، نجد أن بعضها الآخر هيئات مؤسسية محترفة ومتطورة.
- أو فيما تهدف إليه من تنمية اقتصادية شاملة أو التركيز على قضايا محددة (خلق فرص عمل معينة، استقطاب استثمارات محددة...الخ.
- أو فيما تقدمه للمؤسسات المنتسبة لها من خدمات (مالية وإدارية وقانونية وفنية وتمويلية...الخ.)
- أو بما ترتبط به من جهات (غرف تجارية، هيئات التنمية الاقتصادية، الجامعات ومراكز الأبحاث ...الخ.)

3.1.1.3. أهداف حاضنات الأعمال

الهدف الرئيسي لحاضنات الأعمال هو تخريج العديد من رجال الأعمال والمؤسسات ص م الناجحة والتي تستطيع البقاء والاستمرار في السوق. وبالتالي يمكن القول بأن حاضنات الأعمال تحقق في نفس الوقت أهداف المؤسسات ص م، أهداف المجتمع وأهداف الدولة.

1.3.1.1.3. بالنسبة للمؤسسات ص م الناشئة

نجد أن الحاضنات تعمل على تحقيق الآتي: [71] ص(191)

- تقليل تكاليف بدء النشاط.
- تقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المؤسسات.
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المؤسسات وتطوير إنتاجها.
- تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى تقليص التكاليف.
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات ص م.
- زيادة معدلات النجاح وتدعيم الابتكارات وتشجيع الأفكار المتميزة.
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط.
- مراجعة عمليات التشغيل لمنسبيها بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة [72] ص(3).

ويرجع ذلك إلى أن الحاضنة توفر بالإضافة إلى المكان المجهز، مجموعة من الخدمات والإ ستشارات المتكاملة، سواء كانت إدارية أو محاسبية أو قانونية أو فنية، كما توفر فرصة التفاعل مع المؤسسات الأخرى ذات الظروف المشابهة، سواء تعمل في نفس المجال أو في مجالات مختلفة مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها.

2.3.1.1.3. بالنسبة للمجتمع المحلي

أما بالنسبة للمجتمع المحلي الذي تعمل الحاضنة في ظله فيمكن القول بأنها تهدف إلى تدعيم هذا المجتمع من خلال تحقيق الآتي: [71] ص(192)

- زيادة عدد المؤسسات مما يؤدي إلى انتعاش وتنمية الاقتصاد المحلي.
- زيادة فرص العمل وتشجيع التنمية المستدامة.
- جذب المؤسسات من المناطق الأخرى.
- زيادة معدلات الدخل في المجتمع المحلي.
- تدعيم وتشجيع المؤسسات التي تحتاج إليها السوق المحلية مع تحديد المكان المناسب لإقامة هذه المشروعات.
- تشجيع الفئات التي لا تمتلك الخبرات الكافية لإقامة مؤسسات.
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات الخوصصة (بالنسبة للدول النامية).
- نشر وتنمية مفهوم المشروعات الخاصة بين الفئات ذات الخبرات المحدودة في هذا المجال.
- توجيه رجال الأعمال نحو المؤسسات عالية التكنولوجيا والمؤسسات التي تهدف إلى حماية البيئة.

- تدعيم الجهود التعاونية بين قطاع الأعمال والجامعات ومراكز البحث العلمي والهيئات الحكومية والغرف التجارية للنهوض بالمجتمع المحلي.

3.3.1.1.3. بالنسبة للدولة

فحاضنات الأعمال تعمل على: [73]

- زيادة مداخيل الدولة: بحيث أثبتت الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية أن 1 دولار مستثمر في حاضنات الأعمال يعود بـ 30 دولار كرسوم محلية على المؤسسات المحتضنة والمتخرجة فقط.

- تخفيض تكلفة خلق مناصب الشغل: بحيث باستعمال برامج حضانة الأعمال (حسب التجربة الأمريكية) تكون تكلفة خلق منصب شغل واحد منخفضة(1100 دولار) مقارنة باستخدام ميكانيزمات أخرى (بحيث تفوق تكلفة خلق منصب شغل 10000 دولار).

4.1.1.3. الانتشار العالمي لحاضنات الأعمال

نظرا لسهولة تكييف مفهوم حاضنات الأعمال شهدت نموا وتطورا كبيرا في أنحاء العالم بحيث انتقل عددها من أقل 100 حاضنة سنة 1982 إلى حوالي 4000 حاضنة حاليا.

1.4.1.1.3.تطور صناعة الحاضنات في العالم

لقد تطور عدد حاضنات الأعمال في العالم بسرعة كبيرة حسب ما يبنه الشكل الموالي:

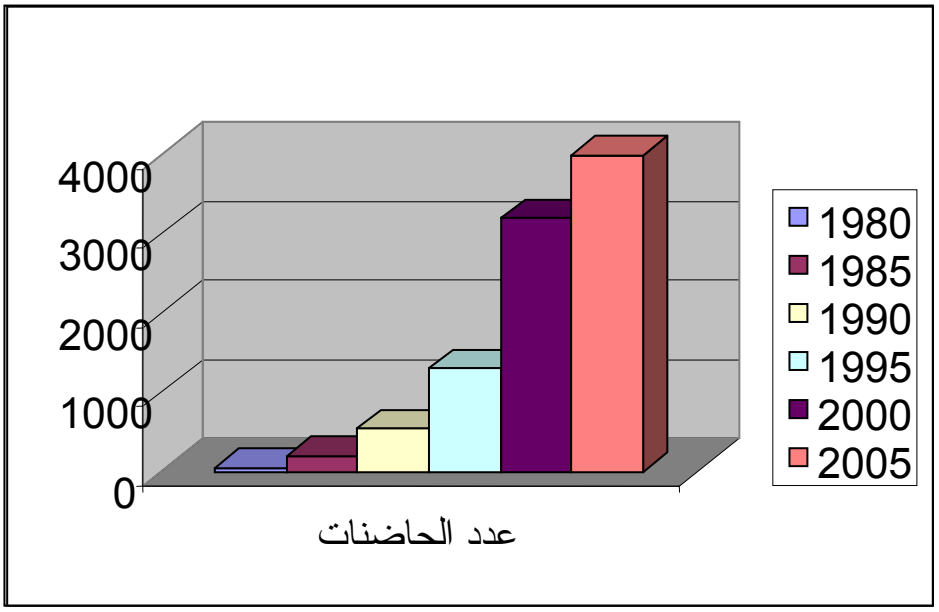

شكل رقم01: تطور صناعة الحاضنات في العالم [74] ص(12).

نلاحظ من الشكل رقم01 أن صناعة الحاضنات في العالم تطورت بسرعة كبيرة خاصة منذ سنة 1995. بحيث انتقل عددها من اقل من 100 حاضنة في 1980 إلى حوالي 200 حاضنة سنة 1985، ليصل إلى حوالي 500 حاضنة في 1990، لينتقل عددها إلى حوالي 1000 حاضنة في 1995، وتضاعف هذا العدد ثلاث مرات في 2000 (أي حوالي 3000 حاضنة)، ويقدر عددها حاليا(سنة2005) حوالي 4000 حاضنة. ويرجع هذا التطور السريع لعددها إلى أهميتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسهولة تكييف مفهومها وبالتالي انتشارها على المستوى العالمي.

2.4.1.1.3. تطور حاضنات الأعمال في الدول المتقدمة والدول النامية

لقد بدأت صناعة حاضنات الأعمال في الدول المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، ثم انتقلت تجربة حضانة الأعمال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية في أواخر ثمانينات القرن الماضي. والشكل التالي يبين تطورها في كلا العالمين (المتقدم والنامي).

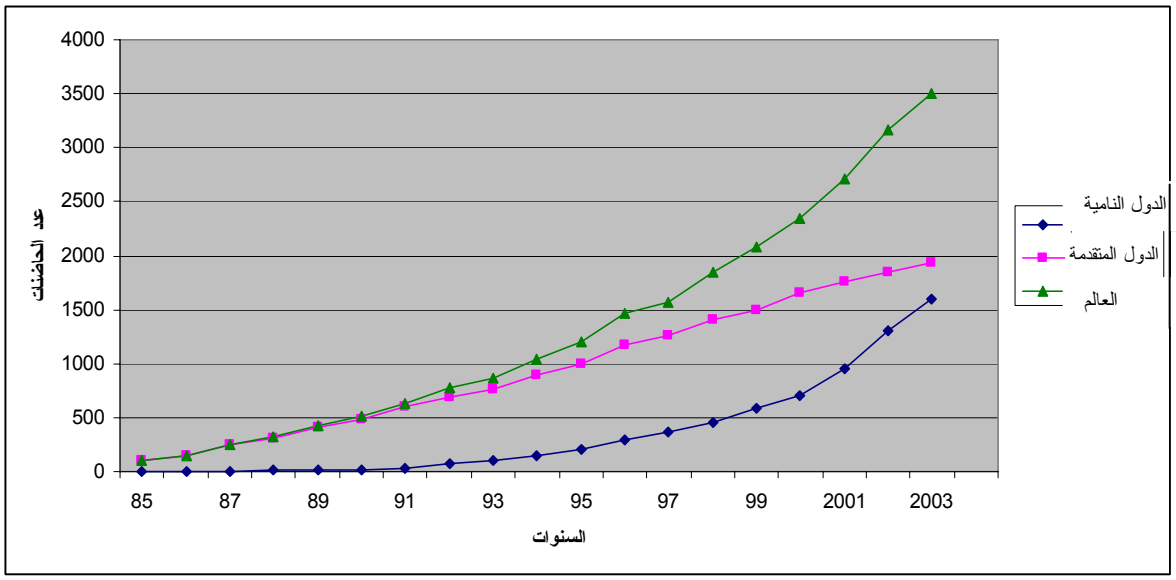

شكل رقم 02: تطور حاضنات الأعمال في الدول المتقدمة والدول النامية [75] ص(3).

نلاحظ من الشكل رقم"02" أن صناعة حاضنات الأعمال بدأت في الدول المتقدمة وشهدت تطورا سريعا بمعدل شبه ثابت بحيث انتقل عددها من حوالي 200 حاضنة عام 1985 إلى حوالي 500 حاضنة في 1990 ليصل إلى أكثر من 1500 حاضنة في 2000 وعددها حاليا ما يقارب 2000 حاضنة(في 2003). أما الدول النامية لم تقتحم مجال حضانة الأعمال إلا مع نهاية الثمانينات

من القرن الماضي وكانت بدايتها محتشمة لكن بعد سنة 1995 شهدت عدد الحاضنات تطورا سريعا أسرع منه في الدول المتقدمة، بحيث انتقل عددها من حوالي 450 حاضنة في 1995 ليفوق 1500 حاضنة سنة 2003.

3.4.1.1.3. التوزيع الجغرافي لحاضنات الأعمال

شهدت حاضنات الأعمال توسعا كبيرا وانتشرت في معظم بلدان العالم المتقدم والنامي، ففي أوربا تنتشر بكل من بريطانيا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، ايرلندا، إيطاليا، دول البينيلوكس، فنلندا...الخ. وفي آسيا تتواجد في كل من اليابان،كوريا، تايلندا، ماليزيا، الهند، الصين، روسيا ...الخ. أما في أمريكا الشمالية فتتواجد في الو.م.أ ، كندا، المكسيك. بينما في أمريكا الجنوبية تتواجد في البرازيل، الأرجنتين...الخ. وفي الشرق الأوسط وإفريقيا توجد في إسرائيل، مصر، جنوب إفريقيا، نيجيريا ... الخ[70] ص(19-20).

والشكل الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للحاضنات عالميا (عدديا):

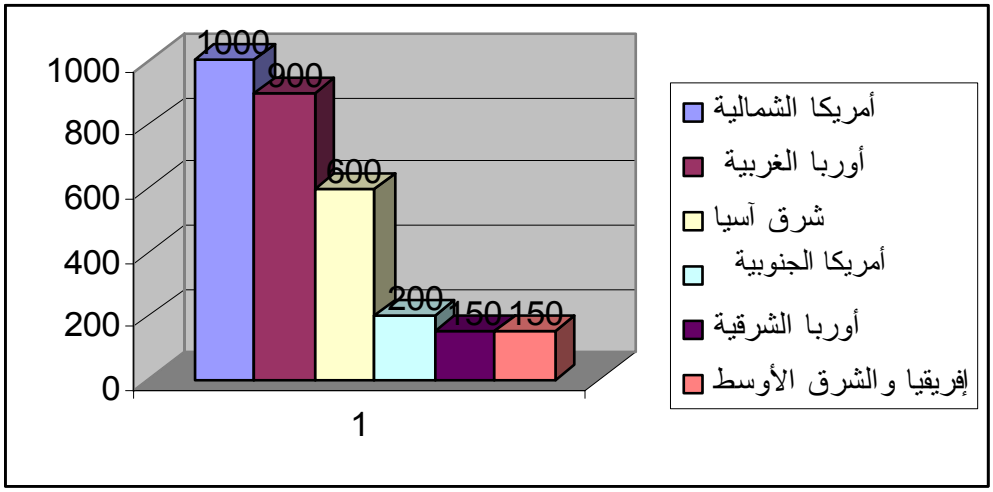

شكل رقم 03: التوزيع الجغرافي لحاضنات الأعمال (تقديرات 2001) [74] ص(12).

نلاحظ من الشكل رقم"3" أن حاضنات الأعمال تتركز خاصة في أمريكا الشمالية بحوالي 1000 حاضنة وأوربا الغربية بحوالي 900 حاضنة (هذه الدول تمثل الدول المتقدمة إلا المكسيك في أمريكا الشمالية)، وتليها دول شرق آسيا بحوالي 600 حاضنة، فدول أمريكا الجنوبية بحوالي 200 حاضنة ودول أوربا الشرقية بحوالي 150 حاضنة، أما منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا والتي تشمل الدول العربية على اتساعها لا يوجد فيها سوى 150 حاضنة، وهذا ما يوضح أن الدول المتقدمة هي الأكثر استخداما لحاضنات الأعمال في دعم مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، تليها دول

شرق آسيا ودول أمريكا الجنوبية(خاصة الدول الحديثة التصنيع)، أما دول أوروبا الشرقية ودول إفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية مازالت متخلفة عن الركب في هذا المجال مقارنة بالدول المتقدمة ودول شرق آسيا.

4.4.1.1.3. عدد حاضنات الأعمال في العالم حسب الدول

لو نظرنا إلى عدد حاضنات الأعمال في كل دولة على حدا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك أوسع برنامج لحضانة الأعمال بحوالي 1000 حاضنة، تليها الصين بحوالي 450 حاضنة وألمانيا بأكثر من360 حاضنة، كما أن الحاضنات تتركز في الدول المتقدمة الأخرى، ففرنسا تملك 220 حاضنة، وإنجلترا تملك حوالي 100 حاضنة، وأستراليا أكثر من 72 حاضنة [76] ص(3)، والدول حديثة التصنيع كالبرازيل التي تملك 2 حوالي 200 حاضنة، كما تملك مصر حوالي 40 حاضنة [77] .

2.1.3. حضانة الأعمال كبرنامج تنموي

تعتبر حضانة الأعمال برنامجا تنمويا تقوم به الدول بغرض تنمية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق مجموعة من الخدمات والإمكانيات التي تتيحها لها، كما يلاحظ اختلاف أنواع الحاضنات وهذه الأخيرة تمر بعدة مراحل لإنشائها وهناك عدة معايير للحكم على أدائها.

1.2.1.3. تعريف حضانة الأعمال ونماذجها

هناك عدة تعاريف لحضانة الأعمال كما أن لها عدة نماذج.

1.1.2.1.3. تعريف حضانة الأعمال

يمكن تعريف حضانة الأعمال بأنها: "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو، خاصة في مرحلة بداية النشاط من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة" [66] ص(10).

كما يمكن تعريفها بأنها:" عملية وسيطية بين مرحلة بدأ النشاط ومرحلة النمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المبادرين بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المؤسسة" [66] ص(10).

2.1.2.1.3. أنواع حاضنات الأعمال

يوجد العديد من نماذج برامج حضانة الأعمال، هذه النماذج بصفة عامة تتنوع حسب السوق المستهدف (المؤسسات المستهدفة) أو حسب التمويل [78] ص(47).

- النماذج السوقية (Market models):

يوجد ثلاثة أنواع لحاضنات الأعمال حسب المؤسسات التي تستهدفها وهي:

- حاضنات الأعمال العامة أو المختلطة(Général or mixed use incubators):

حاضنات الأعمال المختلطة تنشأ بهدف تنمية الأعمال عامة بدون التخصص في قطاع محدد أو مكان معين للنشاط الاقتصادي، فحاضنات الأعمال العامة هي برنامج حكومي للتنمية الاقتصادية.

- حاضنات الأعمال التكنولوجية (Téchnology incubators):

حاضنات الأعمال التكنولوجية طورت بصفة خاصة للعب دورها في تسويق أو نقل التكنولوجيا فهي نموذجيا ترتبط بمؤسسات البحث والتعليم مثل الجامعات وبعض قواعد التكنولوجيا.

- حاضنات الأعمال المتخصصة أو الهادفة (Targeted incubators):

حاضنات الأعمال الهادفة تعنى بالتكنولوجيات العالية أو بقطاع صناعي أو سوقي محدد. مثلا:

- الحاضنات الخدماتية: وهي حاضنات تختص في دعم المؤسسات الخدماتية.
- الحاضنات الإنتاجية: وهي حاضنات تختص في دعم المؤسسات الإنتاجية.

- النماذج التمويلية (Financial models):

تنقسم الحاضنات حسب التمويل إلى حاضنات تهدف إلى الربح وأخرى لا تهدف إلى الربح:

- الحاضنات التي لا تهدف إلى الربح (not –for profit incubators):

وهي غالبا تابعة للقطاع العام وتكون مملوكة ومشغلة من طرف السلطات الحكومية المحلية أو الجماعات المحلية، ورغم أن هذه الحاضنات لا تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح فعملياتها تهدف إلى الوصول لمرحلة التمويل الذاتي [29] ص(227).

- الحاضنات التي تهدف إلى الربح (for profit incubators) :

وهي غالبا تكون مملوكة ومشغلة من طرف القطاع الخاص، وتسعى لتحقيق الربح، وحضانة الأعمال التي تهدف إلى الربح تكون في أغلب الأحيان مرتبطة بنشاطات الأعمال المتعلقة "بالاقتصاد الجديد"[79] ص(99-112) مثل تطبيقات الأسواق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة هذه الحاضنات في أمريكا الشمالية تبلغ 8% .

كما يمكن تقسيم الحاضنات إلى حاضنات إقليمية وحاضنات دولية: [80]

الحاضنات الإقليمية:

تخدم هذه الحاضنات منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة.

الحاضنات الدولية:

تروج هذه الحاضنات لاستقطاب رأس المال الأجنبي، مع عملية نقل التكنولوجيا مؤكدة على الجودة العالية والتصدير للخارج.

وهناك أنواع أخرى للحاضنات كالحاضنات الافتراضية وحاضنات الإنترنت:

الحاضنات الافتراضية:

هي حاضنات بدون جدران، حيث يتم تقديم خدمات الحاضنات المعتادة باستثناء احتضانها بالعقار الذي يتوافر بالأنواع السابقة، وتعد مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث مثالا جيدا للحاضنات الافتراضية.

حاضنات الانترنت:

تعرف من حيث المبدأ بأنها مؤسسات تساعد شركات الانترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج.

2.2.1.3. الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال

بصفة عامة يمكن إجمال الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال فيما يلي:

- توفير المكاتب المؤثثة والمجهزة والمدعمة بمرافق مشتركة وخدمات مساندة، ووفق عقود مرنة تتماشى مع الاحتياجات المتغيرة لنوع الاستخدام والمساحة ومدة الاستئجار كما يلي: [81] ص(12)

- تأجير المكاتب المؤثثة والمجهزة لتقديم الخدمات المكتبية الأساسية (من سكريتاريا، طباعة ونسخ وتصوير) وتوفير متطلبات الاتصالات الأساسية (من هاتف، فاكس، أنترنت ومكونات تقنية المعلومات من أجهزة وبرامج) إلى جانب توفير المرافق المشتركة(مثل غرف الاجتماعات والقاعات المجهزة للعرض)، لها تكلفتها التي تدفعها هذه المنشآت،مقابل التقليل من الاحتياجات الرأسمالية لهذه المنشآت في مراحلها الأولى.

- توفير المكاتب بالمساحات المتباينة وللاستخدامات المتنوعة (لمقابلة الاحتياجات المتغيرة)، لها أيضا تكلفتها، التي تدفعها هذه المؤسسات، مقابل عدم ارتباطها بعقود استئجار غير مرنة لا يمكن

التخارج منها، مع ملاحظة أن احتياجات بعضها قد تنمو خلال مدة تواجدها في الحاضنة التي تنتسب لها (من أقل من 50م^2 إلى أكثر من 500م^2)، كما أن نوع مكاتبها قد تختلف (بتوسع النشاط)، وعددها قد يتزايد من مكتب واحد (لصاحب المؤسسة فقط) إلى عدد من المكاتب المختلفة الأحجام (لمدراء آخرين ومساعدين وفنيين ومرافق متخصصة).

- تقديم الخدمات المساندة (مثل التنظيف والصيانة والأمن والحراسة)، مع توفير معدات التنزيل والتحميل والنقل، إلى جانب تخصيص أماكن للتخزين المؤقت ومرافق للاستلام والتسليم والشحن، لتلبية احتياجات المؤسسات ص م التي تنتسب لها، مقابل مبالغ صغيرة نسبيا (كنتيجة لاقتصاديات الحجم)، تقلل أيضا من الاحتياجات الرأسمالية لهذه المؤسسات في مراحلها الأولى.

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل:

التمويل عن طريق الملكية في رأس المال ضرورة للمؤسسات المبتدئة، ومع أن التمويل عن طريق شركات المخاطرة (رأس المال المخاطر) قد يعتبر مصدرا من مصادر تمويلها، إلا أنها ليست في معظم الأحيان خيارا لها.وبصفتها لا تملك التاريخ والخلفية اللازمة تساعد الحاضنات المؤسسات ص م في الوصول إلى مصادر التمويل من خلال: [81] ص(13)

- يمكن للحاضنات مساعدة المؤسسات المنتسبة لها في إعداد خطط العمل اللازمة للاتصال بالراغبين في الاستثمار في هذه المؤسسات وهي في طور النمو، كما يمكن لهذه الحاضنات إقامة ندوات للاستثمار تستقطب من خلالها الجهات المحتمل استثمارها في هذه المؤسسات، بل ويمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المؤسسات، موفرة بذلك مصادر دخل مستقبلية كنتيجة لنمو المؤسسات التي تشارك في ملكيتها.

- يمكن للمؤسسات المنتسبة للحاضنات التقنية المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث تخفيض التمويل اللازم لها، بموجب ترتيبات تشارك فيها هذه الجامعات في ملكية هذه المؤسسات مقابل حقوق الملكية والاستفادة من براءات الاختراعات اللازمة لهذه المؤسسات والمملوكة من قبل هذه الجامعات.

- تقديم مساعدات مالية مباشرة أو التعريف بفرص ومصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات [82] ص(93).

- توفير الخدمات القانونية:

تحتاج المؤسسات المنتسبة للحاضنات إلى خدمات قانونية مرتبطة بأمور عديدة، مثل تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود الترخيص، وما يتعلق منها بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

- يمكن للحاضنات تخفيض التكلفة العالية المرتبطة بتوفير هذه الخدمات القانونية إلى المؤسسات المنتسبة لها، وذلك بتوحيد مقدمي هذه الخدمات والاتفاق معهم لتقديم هذه الخدمات بصفة دائمة وجماعية.

- حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع عملية جوهرية في مساعدة المؤسسات المنتسبة لحاضنات الأعمال التقنية في تطوير الأسواق لمنتجاتها. فبينما تسعى هذه المؤسسات للحصول على التمويل اللازم لها خلال مراحلها الأولى، تقوم الحاضنات التكنولوجية عادة بدور الوسيط بين المؤسسات المنتسبة لها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية ذات العلاقة، بل أن بعض الحاضنات (التقنية أو التكنولوجية) تقوم بدور فعال في مساعدة هذه المؤسسات وأصحابها في هذا المجال، عن طريق التوجيه وتقديم النصح والمشاركة في إعداد النماذج واتخاذ الإجراءات المرتبطة بتسجيل براءات الاختراع.

- بناء شبكات التواصل Net working: بحيث: [81] ص(15)

- تقوم الحاضنات بالدعوة لندوات ومعارض تستهدف استقطاب الممولين من شركات المخاطرة، تمهيدا لتواصلهم مع المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات، كما تقوم الحاضنات ببناء شبكات التواصل فيما بينها (سواء على مستوى الدولة أو العالم)، للوقوف على ما يستجد أولا بأول والمشاركة في الخبرات والعمل على التكامل وعدم الازدواجية.

- استمرار الحاضنات في التواصل مع المؤسسات المتخرجة منها إلى جانب استمرار الحاضنات في تقديم بعض الخدمات التي كانت تقدمها لهذه المؤسسات قبل تخرجها من العوامل الإيجابية العامة، إذ أن ذلك لا يساعد فقط في زيادة دخل الحاضنات، ولكنها أداة تسويق فعالة، تستفيد المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات من المؤسسات المتخرجة (وعن طريقها) من المؤسسات الأخرى التي ترتبط بها خارج الحاضنات.

- يمكن للحاضنات التفاعلية (الحاضنات الافتراضية) أن تكون فعالة في تخفيض المصاريف اللازمة لمساعدة المؤسسات الجديدة المنتسبة، وذلك بربطها بين مؤسسات وأصحاب مبادرات في مناطق جغرافية متباعدة وغير مترابطة، عن طريق ربطها بشبكات الحاسبات والاتصالات.

هـ- توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية والخدمات الأخرى غير المنظورة من خلال:

- يبدأ تقديم الخدمات الإدارية من قبل الحاضنات للمؤسسات المنتسبة لها من مرحلة تقييمها المبني على إمكانية نجاح خطط عمل هذه المؤسسات، وذلك قبل سماح الحاضنات لهذه المؤسسات بالانتساب لها، ويمكن للحاضنات أن تقوم بدور الجهة المحايدة لتقييم هذه المؤسسات، كما يمكنها الاستعانة بجهات متخصصة في عمل الدراسات ووضع الخطط.

- تقوم الحاضنات بتقديم خدمات التدريب المختلفة مثل تنمية المهارات الخاصة بريادة الأعمال أو تقوية المهارات الخاصة بالاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامات الانترنت ... الخ، وعقد الندوات وحلقات النقاش المتنوعة (مثل المتعلقة منها بوضع الخطط والاستراتيجيات للمؤسسات المنتسبة لها، أو المرتبطة منها بالتغيرات في الأنظمة والقوانين ومستجدات السوق وتطورات التقنية ...الخ)، وذلك لتعزيز فرص بقائها ونموها على المدى الطويل.

- في الحاضنات الكبيرة، يمكن تقديم خدمات التسويق للمؤسسات المنتسبة للحاضنات من قبل مؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال ومنتسبة أيضا لنفس الحاضنات وفي الحاضنات المرتبطة بجامعات، يمكن الاستعانة بطلاب هذه الجامعات في تقديم بعض خدمات التسويق.

- يمكن أيضا للحاضنات بناء الجسور بين المؤسسات المنتسبة لها والهيئات المعنية بخدمات التصدير (وما يتعلق بها من مرافق وتسهيلات وإجراءات وضمانات ... الخ)، ويتضمن ذلك تحديث المعلومات وتوفيرها.

- تتبنى الحاضنات إقامة الأيام المفتوحة والمعارض الداخلية التي تشارك فيها المؤسسات ص م المنتسبة لها للتعارف وتبادل الخبرات، وبالتالي نشر روح التعاون والتكامل وزرع الشعور بالانتماء والجوار بين هذه المؤسسات، كما يمكن دعوة جهات خارجية (وبصفة خاصة عملاء هذه المؤسسات الذين يتم تسويق منتجاتها وتقديم خدماتها إليها) لدعم النشاطات التسويقية لهذه المؤسسات [81] ص(17).

- تقوم المجالس الاستشارية للحاضنات بوضع السياسات وتحديد الأهداف لها، كما تقوم باختيار وتوظيف المدراء والتنفيذيين للحاضنات، بينما تراقب تفاعل ونمو المؤسسات المنتسبة لها، في نفس الوقت الذي تقوم فيه بدور الاستشاري في وضع خطط العمل الخاصة بهذه المؤسسات وتنفيذها.

- يقوم المدراء التنفيذيين للحاضنات بمساعدة المؤسسات المنتسبة لها،من خلال خدمات التعريف والتوصية، إلى جانب الكثير من الخدمات غير المنظورة (على الرغم من حساسيتها وأهميتها).

وإضافة إلى ما ذكر سابقا، تقوم الحاضنات التكنولوجية بتقديم الخدمات التالية للمؤسسات المنتسبة لها.

- توفير البنية التحتية: بحيث:

- توفر الحاضنات التقنية للمؤسسات التي تنتسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مختبرات ومعامل وتجهيزات، والاحتياجات الإضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات.

- يتم توفير متطلبات البنية التحتية للمؤسسات المنتسبة للحاضنات التقنية المتواجدة في المناطق التقنية من قبل هذه المناطق نفسها، أو بالتنسيق مع الجامعات ومقدمي الخدمات المساندة المرتبطين بها.

- تقديم الخدمات الفنية:

- وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية يعتبر مطلبا أساسيا لنجاح الحاضنات التقنية في تمكين المؤسسات المنتسبة لها من الحصول على التقنيات المهنية اللازمة لتطورها ونموها.

- التعاون والتنسيق بين برامج نقل التقنية والحاضنات، إلى جانب تأمين وسائل استفادة المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات من مرافق التقنية والمكتبات وقواعد المعلومات الخارجية، مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين المتميزين، وترتيب طرق استخدامها لمراكز الجودة القريبة من هذه الحاضنات، عن طريق عقود واتفاقيات خاصة لكل ذلك، تعد من أهم الخدمات التي تقدمها الحاضنات التقنية لمنتسبيها.

- بالنسبة للحاضنات المرتبطة بالجامعات، تعتبر استفادة المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات من الأكاديميين والباحثين في هذه الجامعات إلى جانب طلابها (عن طريق الإعارة أو بتقديم الاستشارات أو بالمشاركة في الأبحاث والتسويق)، من أهم الميزات التي توفرها للمؤسسات المنتسبة لها.

وطبقا لدراسة الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال (NBIA 2000) بالولايات المتحدة الأمريكية يمكن عرض أنواع الخدمات والمساعدات التي تقدمها الحاضنات في الجدول الآتي:

جدول رقم 06: الخدمات والمساعدات التي تقدمها الحاضنات أمثلة [66] ص(18).

أنواع المساعدات والخدمات	عدد الحاضنات التي تقدمها	نسبة الاستجابة عن ما يقدم بالفعل (%)
- مساعدة خاصة لأساسيات الأعمال	249	96
- مساعدات تسويقية	232	89
- مساعدات محاسبية أو إدارة مالية	200	88
- خدمات قانونية عامة	122	47
- إدارة حقوق الملكية الفكرية	97	37
-المساعدة في الحصول على قروض تجارية وقروض طويلة الأجل وتقديم ضمانات	201	88
- تنمية وتطوير فريق الإدارة	114	44
- برامج التقييم والرقابة وتشكيل مجلس لذلك	109	42
- برامج بناء روابط مع مستثمرين وشركاء استراتجيين	151	58
- تقييم المنتجات الجديدة	106	41
- نظم معلومات إدارية	66	25
- ممارسات التصنيع	97	37
- مساعدات في تصميم المنتجات	59	23
- بناء شبكات للنشاطات	224	86
- المساعدة في تسويق أو تتجير التكنولوجيا	105	40
- الربط بين الشركات والمعاهد العلمية	197	76
- المساعدة في النزاعات أو المشكلات الإجرائية	80	31
- مساعدات للتجارة الخارجية	110	42
-برامج تدريبية مكثفة	127	49
خدمات مكتبية:		
- غرف للاجتماعات والمؤتمرات	238	92
- تأجير تجهيزات مكتبية	116	45
- مشاركة في الخدمات الإدارية	229	88
- مؤتمرات فيديوية(باستخدام عروض الفيديو)	50	19
- نظام اتصالات هاتفية والرد على الاتصالات	180	65
- خدمات انترنت	162	62
- مختبرات حاسب آلي	103	40

3.2.1.3.خطوات إنشاء حاضنات الأعمال والتمويل والعضوية فيها

تمر عملية إنشاء حاضنات الأعمال بعدة خطوات، وهي كأي مؤسسة اقتصادية لها مصدر تمويل، وهناك عدة شروط للانتساب إليها.

1.3.2.1.3. خطوات إنشاء حاضنات الأعمال

يمكن تلخيص المراحل التي تمر بها عملية إنشاء حاضنات الأعمال فيما يلي: [83]

- إطلاق حملة توعية بمفهوم حاضنات الأعمال ومشاكلها وآفاقها.
- إجراء دراسة جدوى لتحديد الأطراف المعنية بحاضنة الأعمال ومؤسسيها وأهدافها وتكاليفها.
- إعداد خطة مفصلة لتحديد المعايير الرئيسية للحاضنات، وانتقاء المبنى المناسب لها ووضع المقاييس لاختيار أصحاب المؤسسات المؤهلين للانتفاع بخدماتها، ورسم خطة مفصلة لتنفيذ برامجها.
- مرحلة التنفيذ: والتي يبدأ خلالها المجلس الإداري في ممارسة وظائفه، ويتم تشكيل وتدريب فريق لإدارة الحاضنة،ويتم الاختيار الدقيق لأصحاب المشاريع، وتحدد الممارسات التشغيلية، ويستكمل تأهيل المباني وتوريد المعدات، ويبدأ التشغيل وتتراوح مدة هذا العمل التحضيري ما بين 9 إلى 12 شهرا في معظم الدول النامية.
- مرحلة التشغيل المدعومة: وتتراوح مدتها ما بين 3 و 4 سنوات إلى حين تبدأ الحاضنة في تحقيق دخل ذاتي يمكنها من سدّ نفقاتها التشغيلية.
- مراقبة عمليات الحاضنة وعولمتها لرفع مستوى أدائها وربطها بالمؤسسات والأطراف ذات العلاقة والاهتمام على الصّعيد العالمي.

2.3.2.1.3. التمويل و العضوية في حاضنات الأعمال

حاضنات الأعمال تعتبر من المؤسسات المساندة في القطاعين العام والخاص التي تقدم المشورة والمساعدات السالف ذكرها للمؤسسات ص م، وهي بذلك تعبر آلية تساعد المؤسسات العاملة في المجتمع خاصة صغيرة الحجم منها، ويتم إدارة هذه الحاضنات باعتبارها مشروعا قادرا على الاستمرار و الانطلاق بشكل مستقل معتمدا في ذلك على دعم مالي خارجي من هيئات دولية أو بمساعدة مالية داخلية تتمثل في رأس المال الذي يدفعه المؤسسين و اشتراكات الأعضاء (المؤسسات المحتضنة أو التي سوف يتم احتضانها أي تلك التي في مرحلة الإنشاء)، و كذلك الدعم المالي الحكومي بالإضافة إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في عقود الإيجار، رسوم على الخدمات المقدمة، نسبة معينة من الأرباح بعد أن تبدأ المؤسسات المحتضنة في التشغيل، أو نسبة من أسهم هذه المؤسسات [81] ص(196).

وتختلف طرق تمويل الحاضنات باختلاف أنواعها، وعادة ما تحتاج الحاضنة لاستثمارات كبيرة نظرا لأن إيراداتها من المؤسسات لن تغطي غالبا إلا تكاليف العقار، ففي الو.م.أ مثلا حصلت الحاضنات على تمويل حكومي بهدف تحقيق التمويل الذاتي خلال 5 سنوات و تبين أن بعض الحاضنات تحتاج إلى نوع من المعونة و الكفالة المستمرة وهناك حاضنات يمكنها أن تحقق التمويل الذاتي لها.

أما بخصوص عضوية المؤسسات القائمة أو التي تحت التأسيس أو تلك التي لا زالت فكرة تعتبر مفتوحة و لكن بشروط أهمها [66] ص(33): أن تترك المؤسسة المحتضنة الحاضنة عند انتهاء فترة زمنية معينة يتفق عليها و ذلك لإعطاء الفرصة أمام دخول مؤسسات صغيرة أخرى في مراحل التأسيس الأولى، و هذه العضوية بشكل عام تكون مقابل رسم معين يتم تقريره بمعرفة مؤسسي الحاضنة في ضوء الخدمات المقدمة. كما أن العضوية في الحاضنة يمكن أن تمتد خارج حدود الدولة حيث لا توجد قيود معينة في هذا الخصوص.

4.2.1.3. عوامل ومعايير نجاح حاضنات الأعمال وقيود إنشائها

هناك عدة عوامل تساهم في نجاح حاضنات الأعمال، كما أن هناك عدة معايير للحكم على نجاحها، وتوجد عدة قيود عند إنشائها.

1.4.2.1.3. عوامل نجاح إقامة حاضنات الأعمال

يتطلب إنشاء حاضنات الأعمال تضافر العديد من الجهود بما يؤدي في النهاية إلى الأهداف التي يمكن أن تحققها الحاضنة.

وهناك مجموعة من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إقامة حاضنات الأعمال: [71] ص(196)

- تحديد نوعية المؤسسات التي سوف يتم استضافتها في الحاضنة وهنا يتطلب الأمر تحديد معايير القبول سواء كانت معايير مالية أو معايير فنية.
- اختيار وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي سوف يتم تقديمها بواسطة العاملين في الحاضنة نفسها، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن الحصول عليها من بعض الجهات الخارجية مثل مكاتب المحاسبة والمحاماة والغرف التجارية ومراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في هذا الصدد.
- توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يمثل ذلك عنصرا من أهم العناصر التي تهتم بها المؤسسات الناشئة، والتي تحتاج عادة إلى تدبير أموال إضافية.
- تنمية ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات، حيث أن الحاضنة ليست مجرّد مكان للاستضافة وإنما تعتبر تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة.

وبشكل محدد يمكن إجمال عناصر نجاح الحاضنة فيما يلي: [71] ص(196)

- كفاءة مدير الحاضنة وارتباطه بالأعمال في الحاضنة.
- دعم المؤسسات المحيطة بها.
- قدرات صاحب المؤسسة.
- حسن اختيار المؤسسات.
- الدعم المالي الصحيح للمؤسسات.
- التقييم المستمر للأداء.
- الخدمات المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها الحاضنة.

2.4.2.1.3. معايير نجاح حاضنات الأعمال

يقاس مدى نجاح حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات ص م وفقا لعدة معايير منها:

- عدد المؤسسات التي تتخرج منها.
- نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة.
- خلق فرص عمل جديدة.
- عدد المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة.
- تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة.
- اجتذاب الصناعات المطلوبة (خاصة الخدمية) بما في ذلك تلك التي لا تتطلب عمالا يمتلكون مهارات عالية.
- توليد عوائد مالية مقبولة لمالكيها.
- زيادة العوائد الضريبية للدولة [82] ص(91-92).

3.4.2.1.3. المشكلات أو القيود المتوقعة

يمكن القول أنه رغم جاذبية المنافع المتوقعة و أهمية الدور الذي تلعبه الحاضنات إلا أن عددا من المشكلات أو القيود قد تؤثر إما على تفعيل دورها أو على فعاليته في آن واحد. فالمشكلة الأولى تتمثل في مستوى التوقعات المرتبطة بالمنافع التي ستحصل عليها المؤسسات المحتضنة خاصة في مراحل نشأتها الأولى، فقد يرتفع مستوى الطموح في الوقت الذي تقل فيه قدرات الحاضنة المالية والبشرية التي تمكنها من تلبية هذا المستوى خاصة إذا كان مستوى هذا الطموح مغالا فيه. أما المشكلة الثانية فهي تربط بمدى جودة ونوعية الاتصالات و ردود فعل الجهات التي سوف تستهدفها الحاضنة لتسهيل عمل المؤسسات المحتضنة، و يعتبر التباين في أهداف المؤسسات المحتضنة و

الحاضنات من المشكلات المتوقعة الأخرى، خاصة أن هذه الأخيرة سوف تواجه درجة معينة من الخطر في حالة قيامها بمنح مساعدات مالية للأولى أو ضمانها أمام المؤسسات المالية المانحة للقروض مثلا، وأخيرا فقد يخشى البعض ظهور مشكلة الاعتمادية، أي اعتماد المؤسسة المحتضنة على الحاضنة في مجالات عديدة [82] ص(91-92).

2.3. تجارب الدول في حضانة الأعمال

في كثير من الدول حاضنات الأعمال استخدمت كأداة لتنمية الاقتصاد المحلي وخلق مناصب الشغل، حيث يوجد ما يقارب 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من 200 حاضنة في فرنسا،وما يفوق 100 حاضنة في بريطانيا، وفي ألمانيا حاضنات الأعمال أصبحت إحدى أهم الأدوات المستخدمة في التنمية المحلية في 15 سنة الأخيرة بحيث تملك أكثر من 300، وكثير من الدول النامية اقتحمت مجال حضانة الأعمال كالصين التي تملك حوالي 450 حاضنة والبرازيل التي يوجد بها أكثر من 100 حاضنة.

وفي هذا المبحث نحاول تقديم صورة عامة عن التجارب الدولية في حضانة الأعمال من خلال ثلاث مطالب أساسية:

المطلب الأول: حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: حاضنات الأعمال في الدول الأوروبية.

المطلب الثالث: حاضنات الأعمال في الدول النامية والمتحولة.

1.2.3. حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية

أنشئت أول حاضنة أعمال في الو.م.أ في باتافيا (Batavia) بنيويورك سنة1959م، وبداية من ثمانينات القرن الماضي بدأت الحاضنات تتطور بصفة منتظمة في الو.م.أ، وهناك عدد كبير من برامج حضانة الأعمال التي أطلقت من الحكومات الفدرالية في السنوات الأولى (من ثمانينات القرن الماضي)، لكن كثير من هذه الحاضنات واجهت صعوبات ومنها من أغلقت[74] ص(12).

ولقد شهدت حاضنات الأعمال في الو.م.أ تقدما كبيرا عن طريق مبادرات محلية بتمويل عام من الحكومات المحلية، الفدرالية أو الحكومة المركزية، والتكملة جاء بها القطاع الخاص من جمعيات خاصة ومنظمات ومؤسسات، بحيث انتقل عدد الحاضنات من أقل من 100 في سنة 1980 إلى حوالي 1000 حاضنة في 2003، وهو أوسع برنامج لحضانة الأعمال في العالم [75] ص(12).

1.1.2.3. خصائص الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية

نقدم فيما يلي بعض خصائص الحاضنات في الو.م.أ كأنواعها ومكان توطنها وممولها.

1.1.1.2.3. أنواع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية

تنقسم حاضنات الأعمال في الو.م.أ حسب الجدول الآتي:

جدول رقم 07: أنواع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية [75] ص(12)

أنواع الحاضنات	النسبة
حاضنات مختلطة (عامة)	%43
حاضنات تكنولوجية	%34
حاضنات إنتاجية	%10
حاضنات خدماتية	%6
حاضنات أخرى	%7

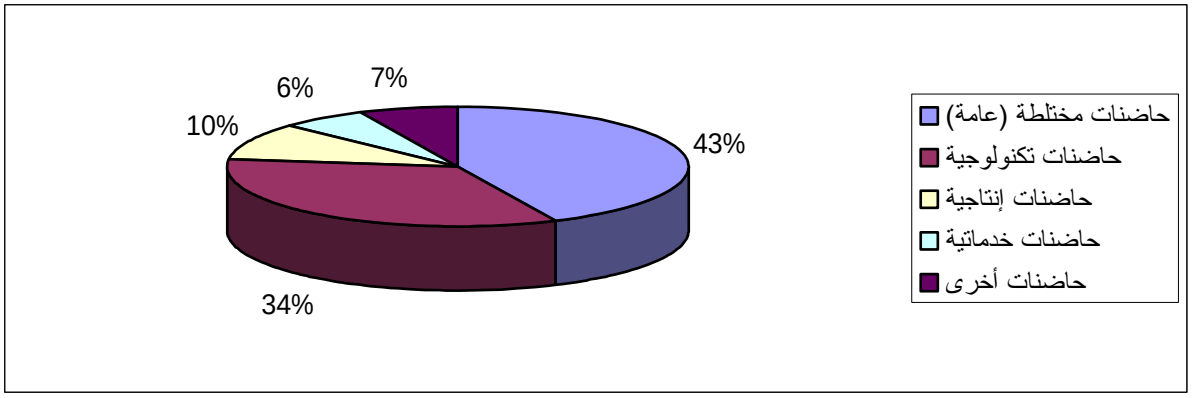

شكل رقم 04: أنواع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية

من الشكل رقم 04 نلاحظ أن الحاضنات المختلطة أو العامة هي التي تتصدر أنواع الحاضنات في الو.م.أ بنسبة 43%، تليها الحاضنات التكنولوجية بنسبة 34%، والحاضنات الإنتاجية بنسبة 10% والحاضنات الخدماتية بنسبة 6%.

كما أن معظم حاضنات الأعمال الأمريكية (75% منها) لا تهدف إلى الربح، وتمثل الحاضنات التي تهدف إلى الربح نسبة 25%.

2.1.1.2.3. مناطق توطن الحاضنات

تتوزع حاضنات الأعمال في الو.م.أ بين المناطق الريفية، الحضرية وشبه الحضرية حسب الجدول التالي:

جدول رقم 08: توطن حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية [75] ص(12)

المناطق	النسبة
الحضرية	%45
الريفية	%36
شبه الحضرية	%19

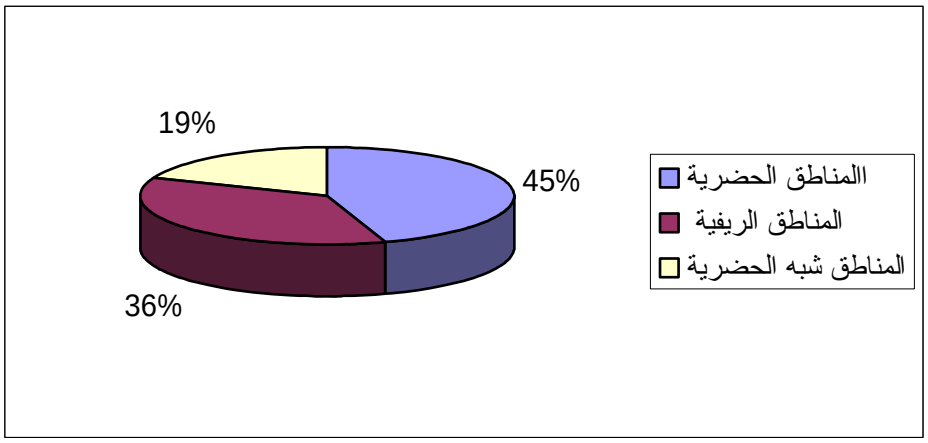

شكل رقم 05: توطن حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية

نلاحظ من الجدول أن هناك انتشار متوازن للحاضنات على مختلف المناطق، فالمناطق الحضرية يجد بها 45% من مجموع الحاضنات، أما المناطق الريفية فيوجد بها 36%، والمناطق شبه الحضرية تتركز بها 19% من مجموع الحاضنات في الو.م.أ.

وحاليا الحاضنات تستمر في التركز في المناطق الريفية والتجمعات السكانية الصغيرة وفي مراكز المدن الكبيرة، "كل مجموعة سكانية تملك مكتبة عمومية يجب أن تملك حاضنة" [74] ص(12)، كما قالت Diana Adkim رئيسة NBIA.

3.1.1.2.3. ممولي حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية

يتم تمويل حاضنات الأعمال في الو.م.أ حسب الجدول التالي:

جدول رقم 09: ممولي حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية [75] ص(12).

الممولين	النسبة
حكومات محلية، مقاطعات، الدولة	%24
بلا ممول (مستقلة)	%18
مجموعات التنمية الاقتصادية	%18
مؤسسات التعليم كالجامعات	%20
رأس مال مبادر(مخاطر)	%8
آخرين	%12

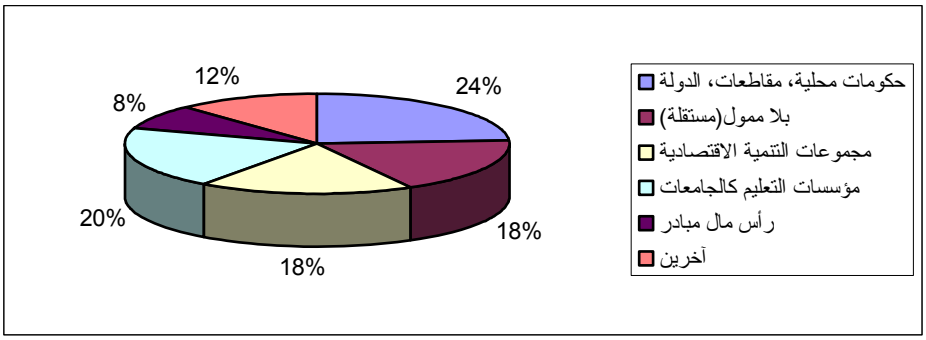

شكل رقم 06: ممولي حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

نلاحظ من الجدول أن تمويل حاضنات الأعمال تتصدره الدولة بنسبة 24% تليها مؤسسات التعليم (كالجامعات) بنسبة 20 %، ثم مجموعات التنمية الاقتصادية بنسبة 18%، ويأتي بعدها رأس المال المبادر بنسبة 8%، في حين نلاحظ وجود ما نسبته 18% الحاضنات مستقلة التمويل (بلا ممول).

4.1.1.2.3. تكلفة تشغيل الحاضنة

تبلغ التكلفة السنوية لتشغيل حاضنة الأعمال التكنولوجية حوالي 350000 دولار أمريكي. وتقريبا نصف المبلغ بالنسبة للحاضنات الخدمية والحاضنات المختلطة أو العامة.

2.1.2.3. أداء حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية

ساهمت حاضنات الأعمال في الو.م.أ بصفة ملموسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال عدة أدوار تقوم بها، نذكر منها:

1.2.1.2.3. خلق مناصب الشغل

حسب دراسة قامت بها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال (NBIA) عام 1998م، بينت أن: [75] ص(12)

- المؤسسات المنتسبة للحاضنات والمتخرجة منها خلقت ما يقارب نصف مليون منصب شغل منذ عام 1980م، وأن مستأجري الحاضنة الواحدة يشغلون في المتوسط 85 شخص، وكل منصب شغل في الحاضنة يخلق 0.5 منصب شغل خارج الحاضنة.

2.2.1.2.3. زيادة نسبة نجاح المؤسسات

سمحت حاضنات الأعمال في الو.م.أ من زيادة نسبة نجاح المؤسسات بحيث أن نسبة نجاح المؤسسات بعد 4 سنوات كان يتراوح بين 37 و 70% في سنة 1988، وبلغت هذه النسبة 87% في سنة 1996 بالنسبة للمؤسسات المتخرجة من الحاضنات.

3.2.1.2.3. تسريع نمو المؤسسات المحتضنة(المنتسبة)

في عام 1996 نمت المؤسسات المنتسبة للحاضنات بنسبة 400%، مع نمو للمبيعات قدر بـ1240000 دولار أمريكي، ونمو في عدد العمالة بـ3.7 منصب شغل.

4.2.1.2.3. زيادة مداخيل الدولة وتخفيض تكلفة توفير مناصب الشغل

تعتبر حاضنات الأعمال كاستثمار يعود بالعائد من خلال عائدات الضرائب المفروضة على المؤسسات المنتسبة للحاضنات، ففي عينة متكونة من 21 حاضنة العائد من مداخيل الضرائب كان تقريبا 5 دولارات لكل دولار مستثمر.

كما أن متوسط تكلفة خلق منصب شغل هو 1100 دولار باستخدام نظم حاضنات الأعمال وهي تكلفة جيدة إذا ما قورنت بطرق تنمية الأعمال الأخرى.

ويمكن تلخيص أداء حاضنات الأعمال في الو.م.أ حسب الجدول الآتي:

جدول رقم 10: أداء حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية حسب أنواعها [84] ص(130).

أنواع الحاضنات	حاضنات الأعمال المختلطة	حاضنات التنمية الاقتصادية	الحاضنات التكنولوجية	المتوسط
المساحة بـ م^2	3631.4	3083.3	3104.1	3272.9
معدل نجاح المؤسسات المتخرجة	%87	%86	%90	%87
متوسط عدد المؤسسات في الحاضنة الواحدة	15.3	20.3	13.7	16
متوسط عدد العمال في المؤسسات المحتضنة بالنسبة للحاضنة الواحدة	64	84	248	132
متوسط عدد العمال في المؤسسات المتخرجة من الحاضنة الواحدة	196	95	480	240
نسبة المؤسسات المتخرجة المستقرة في المجتمع المحلي للحاضنة	%97	%95	%97	%96

من خلال الجدول رقم"10" يمكن استخلاص أن حاضنات الأعمال في الو.م.أ تتميز بمتوسط مساحة تقدر بـ3272 م^2 بـها 16 مؤسسة منتسبة توفر 132 منصب شغل. وتوفر المؤسسات المتخرجة منها 240 منصب شغل، ويقدر معدل نجاح المؤسسات المتخرجة بـ 87% ومعظمها (96%) تستقر بالمجتمع المحلي بعد تخرجها.

وفي الأخير يمكن تلخيص عدة اتجاهات تظهر بوضوح في الو.م.أ فيما يتعلق بحاضنات الأعمال:

- تغطية متزايدة للتراب الوطني خاصة بالحاضنات العامة (المختلطة).
- بروز أنواع جديدة للحاضنات ذات تخصصات جديدة (الإطعام، الإنتاج الحرفي والفني...).
- إقحام الجامعات للقيام بدور أكبر في هذه العملية(حضانة الأعمال).
- استخدام الحاضنات أكثر فأكثر ووضعها في مقدمة السياسة العامة بأكثر فاعلية لتنمية روح المقاولة في المجتمع.

2.2.3. حاضنات الأعمال في الدول الأوربية

في أوربا يختلف الهدف من إنشاء حاضنات الأعمال من بلد لآخر، ففي بلجيكا وإسبانيا مثلا الهدف الأساسي منها هو جذب فروع الشركات متعددة الجنسيات، أما في ألمانيا فالهدف منها هو دعم المؤسسات حديثة النشأة، وفي فرنسا وهولندا هناك اهتمام أكثر بالحاضنات المتعلقة بالجامعات. وعلاوة على هذه الأساليب الوطنية المختلفة هناك ارتباط مازال في بدايته فيما يخص حاضنات الأعمال على مستوى الإتحاد الأوربي. كل هذا يجعل من الصعب تشكيل نظرة عامة واضحة عن حاضنات الأعمال الأوربية [84] ص(13). ولذلك قمنا بدراسة تجارب دول معينة وهي ألمانيا، فرنسا وبريطانيا.

1.2.2.3.حاضنات الأعمال في ألمانيا

في ألمانيا أول حاضنة أعمال أنشأت في برلين عام1983 بمبادرة من مدينة برلين والجامعة التقنية ببرلين، ولقد تطورت الحاضنات بصفة منتظمة بمبادرة المدن وغرف التجارة وبمشاركة البنوك المحلية والشركات العقارية، ولقد لعبت جمعية حاضنات الأعمال ADT دورا هاما في تجسيد هذه المشاريع. فبين 1992 و1998 كانت الحاضنات تعتبر من بين أهم الأدوات المستخدمة في التنمية الاقتصادية وتم إنشاؤها بمعدل 18 حاضنة سنويا [74] ص(25).

وفي نهاية 2002 كانت توجد 362 حاضنة أعمال في ألمانيا، بـ 1200 مؤسسة محتضنة توفر إجمالي 100 ألف منصب شغل، و74% من المحلات والمساحات المبنية كانت مشغولة، مع العلم أن 40 % من هذه الحاضنات أنشئت بين 1992 و1996، و35% منها أنشئت بين 1997 و2001، و25% أنشئت قبل سنة 1991. أما عن مناطق توطن الحاضنات فـ 45% منها تتواجد بالمحيط العلمي (بالقرب من الجامعات)، و30% في المحيط الصناعي و25% في المحيط الريفي[85] ص(01).

معظم الحاضنات الموجودة متخصصة في دعم المؤسسات التكنولوجية، رغم ذلك لا يوجد سوى 12% من المؤسسات المتخرجة منها التي جاءت من الجامعات، وبصفة عامة الأثر على النقل التكنولوجي للبحوث العلمية يعتبر ضعيف، فأكثر من ذلك نسبة المؤسسات التكنولوجية المنتسبة للحاضنات مرت من 92% سنة 1989 إلى 72% في 1996.

المؤسسات في رحم الحاضنات التكنولوجية يجب أن تبقى في الحاضنة كحد أقصى 5 سنوات، لكن 30% منها بقيت لفترة أطول من ذلك. وهذه المؤسسات تستقبل مساعدات محلية أو وطنية (من طرف الدولة) مباشرة عن طريق الحاضنات، و يقدر مبلغ المساعدات العمومية المقدمة بين 1983 و 2000 بـ3 مليارات دوتش مارك وهو مبلغ ضخم يعادل على الأقل 10 مرات مما قدم من مساعدات في فرنسا في نفس الفترة.

تستقبل الحاضنات في ألمانيا حوالي 1000 مؤسسة سنويا على اعتبار أن كل مؤسسة تبقى في الحاضنة عدة سنوات بمتوسط 25 مؤسسة للحاضنة الواحدة بمعدل 8 عمال في كل مؤسسة.وفي دراسة على عينة متكونة من 3 حاضنات بينت أن متوسط الاستثمار في الحاضنة الواحدة كان 13.6 مليون دوتش مارك في ألمانيا الغربية و 4.3 مليون دوتش مارك في ألمانيا الشرقية، وتعرض الحاضنات مساحة تقدر بـ6500م^2 و 7% من هذه الحاضنات تفوق مساحتها 15000م^2 [74] ص(25).

ولقد تعرضت الحاضنات في ألمانيا إلى عدة انتقادات حول فعاليتها، فمعظم هذه المؤسسات المحتضنة تنظر إلى الاستشارات المعروضة من طرف الحاضنات كقليلة جدوى بالنسبة لها. وحتى الصحافة الألمانية كانت سلبية حول نتائج الحاضنات إجمالا، «the result :a total flop » عنونت جريدة «markt und mittelsland» سنة 1997. ورغم هذه الانتقادات لم يمنع ذلك الجماعات المحلية في ألمانيا من مواصلة الاستثمار في إنشاء حاضنات جديدة.

وفي تقرير لـ OCDE بعنوان« incubators the state of the art » بين أن الحاضنات الألمانية تتجه أكثر فأكثر نحو إهمال دورها في الإشراف الحيوي (تقديم الخدمات بكل أنواعها من تدريب،استشارات، الربط بشبكات الأعمال) على المؤسسات المبتكرة، لتصبح مجرد ممون لمحلات تجارية. كما تواجه الحاضنات في ألمانيا حالة من المحلات الشاغرة المعتبرة ووضعية اقتصادية سيئة للمؤسسات، و رغم أن الحاضنات الكبيرة في المدن مقارنة بنظيراتها في حالة جيدة عكس الحاضنات المتواجدة في المناطق الريفية وذات الهياكل الضعيفة التي لديها صعوبات، فهي تعاني من فضاءات شاغرة تجاوز 50% و أكثر من 10% من الحاضنات حاليا (سنة2003) معنية بهذه الوضعية، وكثير من الحاضنات التي أنجزت خارج المدن بدون دراسة مسبقة للاحتياجات الحقيقة للمؤسسات [85] ص(5).

ولتحسين وضعية حاضنات الأعمال في ألمانيا أوصى تقرير OCDE (السابق الإشارة إليه) بعدد من الإجراءات أهمها: [74] ص(26)

- توجيه الدعم للمؤسسات عوض توجيهه للحاضنات.
- تعزيز الاستشارات المقدمة للمؤسسات وخاصة المتعلقة بمصادر وطرق التمويل.
- إشراك أكثر للجامعات في مشاريع الحاضنات. مثل ما تم بنجاح في دورتموند وبرلين.

وفي الخلاصة يمكن القول بأن ألمانيا أنجزت نظاما ثقيلا للحاضنات ذات الطابع العمومي، وهذا النظام يبقى يواجه انتقادات في تكلفته الضخمة وفعاليته غير الكافية، كما لا توجد إشارة إلى تغيير هذه السياسة من طرف السلطات الألمانية.

2.2.2.3. حاضنات الأعمال في فرنسا:

أنشئت أول حاضنة أعمال في فرنسا سنة 1985 استجابة للحاجات العقارية لإسكان مؤسسات الشباب في مدينة جديدة، بعدها تجهزت هذه الحاضنة بخدمات إضافية وصارت واحدة من مراكز المؤسسات و الابتكار (CEI)، هذه الحاضنات (أو المشاتل كما تسمى في فرنسا) وجهت نحو التنمية الاقتصادية المحلية، وانتشرت وتكيفت مع بيئات محلية مختلفة، والحماس والموضة أدى بكثير من الجماعات المحلية إلى إنشاء حاضناتها الخاصة. غير أن هذه الحاضنات واجهت صعوبات أدت إلى غلق الكثير منها، و من بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي: [74] ص(26)

- عدة جماعات محلية وضعت في الحاضنات أملا مبالغا فيه، بحيث ضنت أنها بصفة تلقائية سوف تجذب المؤسسات وهذا ما لم يحدث بالشكل المرغوب.
- تحولات في السياسة المحلية أدت إلى غلق كثير من هذه الحاضنات رغم قدرتها على البقاء.
- تعقد و تقنية مهمة مدير الحاضنة لم تقدر بواقعية من طرف المسؤولين، مما أدى إلى عدم توظيف أشخاص ذوي الكفاءة اللازمة.

و بالموازاة مع ذلك أنشأت عدة جمعيات من بينها:

- جمعية مديري المشاتل (Association de Directeurs des Pépinières) في سنة 1989.
- الفرع الفرنسي لشبكة المركز الأوربي للمؤسسة و الابتكار (CEEI) في سنة 1995.
- الفرع الفرنسي للشبكة الأوربية (EBN) .

وساهمت هذه الجمعيات في تأسيس مقاييس مهنة مدير الحاضنة وساهمت في تحسين المعايير.

و في العقد الأخير المشاتل التي نجحت تطورت إلى أحد النموذجين الآتيين:

- **نزل المؤسسات:** عام يقدم القليل من الخدمات (خاصة التسهيلات العقارية).
- **مشاتل المؤسسات:** تقدم كل الخدمات و تلعب دورا حيويا وفعال (بصفة عامة) في مرافقة المؤسسات و عدد من هذه المشاتل لها أكثر من 10 سنوات من النشاط، وتملك على رأسها مدراء ومهنيين ذوي خبرة في الميدان وهي تستفيد من دعم مستمر من الجماعات المحلية التي تمولها، و تعتبر مشتلة Actival بتولوز ومشتلتي Bordeaux productic وCap-alpha في مونتبيليه، ومشتلةNovacités في ليون ومشتلة Promotech في نانسي أمثلة جيدة عن حاضنات الأعمال الناجحة في فرنسا.

حاليا (سنة2003) وضعية حاضنات الأعمال تتميز بالعناصر التالية: [74] ص(27)

- يقدر عدد الحاضنات بـ220 حاضنة منها من 70 الى100 حاضنة تقدم خدمات كاملة (مشاتل)، ومن 20 إلى 30 لها أكثر من 10 سنوات من الخبرة في الميدان، ويتم إنشاء حاضنات الأعمال بمعدل حاضنة واحدة سنويا وهناك عدة حاضنات أنشئت في بلديات صغيرة.
- هذه المشاتل في المتوسط تستقبل 3200 مؤسسة لمدة 3.5 سنة أي حوالي 900 مؤسسة سنويا.
- جمعية ELAN (وهي جمعية تجمع بين 50 مدير مشتلة) طورت مقياس نوعية (AFNOR) لتسيير المشاتل و الذي ساهم في تطوير مستوى مجموع المهنيين، فـ15 مشتلة اعتمدت من 2002 إلى 2003 و15 اعتمدت قبل نهاية 2003، وما يقارب50 مشتلة تشهد إجمالا سيرورة نوعية.
- كثير من الجماعات المحلية و عدد من المناطق و المدن اشتركت في الدعم المباشر للحاضنات، في حين نجد عكس ذلك فهناك اشتراك ضعيف للدولة في هذه السنوات الأخيرة.

وفي النهاية يمكن القول بأن التجربة الفرنسية للحاضنات و التي ولدت من مبادرات محلية ودعمت بشكل خفيف من طرف الدولة، تعتبر جديرة بالاهتمام وبحاجة إلى أكثر مساندة ودعم، فلقد أثبتت حيويتها و جدارتها بالتوسيع، وبلا شك يجب دعم إمكانيات شبكات الأعمال وقدراتها التكوينة و التقيمية وتبادلاتها وتفاعلاتها مع الشبكات العالمية.

3.2.2.3. حاضنات الأعمال في بريطانيا

أنشئت أولى حاضنات الأعمال في بريطانيا في سنة 1975 من طرف صناعة الصلب البريطانية وكانت عبارة عن نزل مؤسسات (تقوم بتسيير عمل المحلات والمساحات المبنية)، وفي سنة 1986 تم إنشاء ما يسمى بوكالات المؤسسة والتي تجمع بين شركاء عامين وخواص، هذه

الوكالات أخذت عدة أشكال مختلفة منها مركز تكوين أو مشاتل، وقد تم إعطاء تخفيض ضريبي بنسبة 100% للمؤسسات الخاصة التي انتسبت إلى هذه الوكالات (Entreprise agencies) [74] ص(23).

وموازاة مع ذلك، تم القيام بعدة أعمال عقارية في مراكز المدن والمناطق المينائية، عدد منها يحتوي مشاتل مهيأة جيدا مثل ما حدث في مدينة مانشستر، بعدها تم خلق وكالات حكومية تتكفل بتوفير مناصب الشغل، أو بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تدريب وتقديم الاستشارة للمؤسسات وربطها بشبكات الأعمال).

وحديثا قررت الحكومة البريطانية (حكومة توني بلير) خلق وكالات التنمية المحلية (Regional Développement Agencies) وهي عبارة عن حاضنات أعمال أعطيت دور إنعاش التنمية المحلية.

وتتميز حاضنات الأعمال حاليا في بريطانيا بالعناصر التالية:

- توجد حوالي 100 حاضنة (سنة 2003) بمتوسط مساحة 2200م^2، وتبقى المؤسسات في الحاضنة لفترة تمتد إلى 3 سنوات.
- معظم الحاضنات خاصة بمساعدة ودعم عام، وهي عبارة عن نزل مؤسسات بسيطة أعيد بيعها لأصحاب الأعمال العقارية الخاصة، وهؤلاء الخواص إما يقومون بالمحافظة على المؤسسات التي تنمو في المحل الأول أو يقومون بتوسيع النزل بإنشاء أماكن جديدة لاستقبال مؤسسات جديدة. وهذا التشغيل مهم من وجهة نظر عقارية لا تتعلق بفلسفة الحاضنات التي تتضمن مراحل مهمة من اختيار-احتضان- تخريج.

وبالرغم من أن عدد من المسؤولين يبقون مؤيدين لهذه النظرة العقارية، تجري هناك مراجعة شاملة للسياسة الاقتصادية وفقا لاقتراحات فريق العمل " The Entreprise Panel " وهذه الأخيرة أتبعت بخلق جمعية جديدة لترقية الحاضنات تسمى جمعية حاضنات أعمال المملكة المتحدة (UKBI). واقتراحات فريق العمل تمثلت في زيادة عدد الحاضنات وزيادة معارف مسيريها وتكوين شبكات التواصل، وإشراك القطاع الخاص في خلق ودعم الحاضنات وانتهت بإبراز أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية المتعلقة بالجامعات.

وفي تقرير نشر في أوت 2001 من طرف UKBI بعنوان: " K incubators : identifing best practices " ذهب إلى أبعد من ذلك في التوصيات بحيث أوصى بتطبيق سياسة وطنية حقيقية لتنمية الحاضنات، وتقييم دقيق لنتائجها ومصير المؤسسات المتخرجة منها، وذلك لإخراج حركية الحاضنات من الانشغال العقاري إلى انشغال مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة [74] ص(24).

وفي الأخير يمكن القول بأن بريطانيا التي كان لها طويلا سياسة جانبية في حضانة الأعمال قررت إطلاق برنامجا أكثر حيوية، لكن الكثير من الملاحظين يخشون من أن وكالات التنمية المحلية المكلفة بتجسيد هذه السياسة تكون غير مجهزة بصفة مناسبة للقيام بها، وقد تلقى إخفاقا مبكرا.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص بعض المعطيات حول الحاضنات في أوربا (فرنسا، ألمانيا وبريطانيا) حسب الجدول الآتي:

جدول رقم 11: خصائص حاضنات الأعمال في أوربا [74] ص(18).

	أوربا	بريطانيا	ألمانيا	فرنسا
عدد الحاضنات	+800	100-80	300-270 (362)	220
متوسط حجم الحاضنات (م^2)	-	2200	6500	2240
متوسط مدة بقاء المؤسسات في الحاضنة (سنوات)	3.6	3	5	3.5

بحيث نلاحظ بأن ألمانيا تتميز بضخامة برنامجها للحاضنات بحوالي 362 حاضنة مقارنة ببريطانيا (100 حاضنة) وفرنسا (220حاضنة)، كما تتميز بحاضنات متوسط مساحتها 6500م^2 وهو أكبر منه في بريطانيا (2200م^2) وفرنسا (2240م^2)، وفترة احتضان للمؤسسات أكبر تقدر بأكثر من 5 سنوات مقارنة بفرنسا 3.5 سنوات وبريطانيا 3 سنوات.

ويمكن مقارنة حاضنات الأعمال الأوربية بالحاضنات الأمريكية حسب الجدول الآتي:

جدول رقم 12: مقارنة بين حاضنات الأعمال الأوروبية والحاضنات الأمريكية [75] ص(18).

	الدول الأوربية	الو.م.أ
نسبة الحاضنات التي تهدف للربح/التي لا تهدف للربح	76.9/21.8	86.5/11.5
نسبة شغل الحاضنات	%85	%81
معدل نجاح المؤسسات المتخرجة من الحاضنات	%84.2	%87
متوسط عدد المؤسسات في الحاضنة الواحدة	24.7	14.5
متوسط عدد مناصب الشغل في المؤسسة المحتضنة	6.2	7.7
متوسط عدد العمالة الجديدة بالنسبة للمؤسسة المحتضنة سنويا	1.5	2
متوسط مساحة الحاضنات	5860	-

من الجدول نلاحظ أن نسبة الحاضنات التي تهدف إلى الربح هي أعلى في أوربا منه في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعدل نجاح المؤسسات المتخرجة في الولايات المتحدة الأمريكيۃ أعلى منه في أوروبا ، أما عدد المؤسسات المنتسبة في كل حاضنة يقارب الضعف في أوربا (24.7) منه في الو.م.أ (14.5)، كما أن نسبة شغل الحاضنات الأوربية (85%) هي أعلى منه في الو.م.أ (81%).

وفي الأخير يمكن تلخيص أهم مميزات الحاضنات الأكثر كفاءة حسب التجربة الأوربية في العناصر التالية: [74] ص(19)

- يجب أن تدرج الحاضنات ضمن برنامج واسع للتنمية المحلية ولا يجب أن تكون على شكل وحدات معزولة وإنما ضمن إستراتيجية وطنية واسعة.
- يجب أن تمول وتدعم الحاضنات من طرف الهيئات الأساسية العامة والخاصة التي تتدخل في الاقتصاد المحلي.
- يجب إجراء دراسات مدى مناسبة وإمكانية إنشاء الحاضنة قبل إطلاق مشروع أي حاضنة .
- الدعم العام ضروري لخلق وتشغيل أي حاضنة، وحسب التجربة الأوربية فإن ميزانيات الاستثمار هي في المتوسط 500000 أورو سنويا مع 37% من التمويل العام.
- إنجاز محلات لاستقبال (لإسكان) المؤسسات هو عنصر هام ومساحة الحاضنات في المتوسط هي 5800 م^2 لإسكان 18 مؤسسة تمكث في الحاضنة 3.5 سنوات في المتوسط.
- القيمة المضافة الحقيقية المجلوبة للمؤسسات تتوقف على نوعية خدمات الدعم والاستشارة المقدمة، وحاليا أربع مجالات يجب أن تكون متطورة لإرضاء أكثر للمؤسسات المنتسبة وهي:

- تكوين المقاولين .
- نوعية الاستشارة المقدمة للمقاولين.

- طرق وسهولة الوصول إلى التمويل.
- الدعم التكنولوجي.

- الحاضنات يجب أن توجه إلى سوق مقاولين ومؤسسات محدد بوضوح ودقة من أجل أن يكتسب بعد ذلك مسؤولي الحاضنة كفاءة متخصصة، والتي تطابق أحسن ما يمكن تقديمه من خدمات لتغطية احتياجات هذه المؤسسات.

- يجب البحث عن معدل شَغْل مرتفع للحاضنة مع احترام مواصفات ومقاييس انتساب المؤسسات للحاضنة.

- التسيير ذو النوعية ضروري لنجاح الحاضنة، والحاضنات الأوربية (من العينة المدروسة) في المتوسط تشغل من 5 إلى 6 أشخاص (كمسيرين) ، وبصفة عامة نوعية الحاضنة تتوقف على نوعية شبكات التواصل التي تستخدمها لجلب المشاريع، وربط أصحاب المؤسسات مع أفضل الشركاء التجاريين والصناعيين والتقنيين والقانونيين والخبراء [74] ص(20).

- فعالية الحاضنة يجب تقييمها بصفة منتظمة، لكن هذا التقييم يجب أن يكون أكثر باستعمال أهداف طويلة المدى(كالأثر على المؤسسات وعلى الاقتصاد الوطني...) منه باستعمال الأهداف القصيرة الأجل (كمعدل شغل الحاضنة...) .

- قدر الخبراء تكلفة التمويل العام لخلق منصب شغل واحد بفضل الحاضنة بـ 4000 أورو والذي يثبت في رأيهم الفعالية الاقتصادية للآلية والتي لها من ناحية أخرى آثار جيدة غير مباشرة.

3.2.3. حاضنات الأعمال في الدول النامية والمتحولة

كثير من الدول النامية والمتحولة من النظام الاقتصادي الموجه إلى اقتصاد السوق تتميز بهياكل قاعدية ضعيفة، وبمؤسسات تتسم بضعف في التسيير والمهارات التسويقية. و ضعف إنتاجية البحث العلمي وطرق غير ملائمة لتسويقه، نسب عالية من التضخم والضرائب والفوائد، محدودية مصادر التمويل، إضافة إلى مجموعة من المعوقات الثقافية مثل كبح الإبداع وغياب ثقافة الاستثمار.

لذلك ومن أجل تحريك فرص التطور التكنولوجي، والتعامل بنجاح مع متغيرات العولمة طورت الدول استراتيجيات جديدة لتحفيز الإبداع وروح المقاولة، وحاضنات الأعمال هي إحدى الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد في حل بعض المشاكل، مثل ما يحدث في الصين والبرازيل، وكثير من الدول النامية.

1.3.2.3. حاضنات الأعمال في الصين

منذ بداياتها سنة 1987 تطورت حاضنات الأعمال في الصين بسرعة كبيرة من ناحية الكم والكيف، وأصبحت تعد الأوسع في العالم النامي والثانية بعد الولايات الأمريكية عالميا، بحوالي 450 حاضنة(سنة2003)، ويعود هذا التوسع نتيجة لعدة مساعدات منها تقديم الأرض والمباني وقروض بفائدة صغيرة أو بدون فائدة من طرف الوكالات المحلية للدولة،...، ولقد قررت الدولة انجاز إجمالي استثمار يقدر بحوالي 1.6 مليار دولار أمريكي في برنامج حضانة الأعمال [75] ص(131).

في العقد الأول من تواجدها أطلقت مشاريع حاضنات الأعمال أطلقت ومولت من طرف الحكومة طبقا لأولوياتها الإستراتيجية، ويعد تسويق الأبحاث التكنولوجية تقريبا هدفا لكل الحاضنات الجديدة، وحسب نظام البرنامج الحكومي" Torch " التكنولوجيات ذات الأولوية بالنسبة للصين هي: التجهيزات الجديدة، التكنولوجيات البيئية، تكنولوجيا الآلات الميكانيكية وتكنولوجيا المعلومات والفضائيات.

والحاضنات الصينية حسب المعايير الدولية مساحاتها واسعة جدا، بحيث يزيد متوسط حجمها عن10000 م^2، مجهزة بتسهيلات عقارية مشتركة كقاعات للمحاضرات والمعارض، وهي بصفة عامة لا تهدف إلى الربح، وهي مشاريع ذات ملكية عامة ممولة من طرف وزارة العلم والتكنولوجيا والأكثر حداثة من طرف وزارة التربية، مع تسجيل ظهور بعض الحاضنات التي تهدف إلى الربح حديثا.

والجدول الموالي يوضح خصائص ثلاث حاضنات صينية وهي: Tsinghua ، Tianjin ، Helei .

جدول رقم 13: خصائص ثلاث حاضنات صينية [86].

الخصائص / الحاضنات	Tianjin	Helei	Tsinghua
سنة بداية النشاط	1991	1992	1999
المساحة بالمتر المربع	11000	33000	2500
عدد المؤسسات المنتسبة	84	121	12
عدد مناصب الشغل في المؤسسات المنتسبة للحاضنة	1035	-	200
عائد المؤسسات المنتسبة بألف RBM	100565	120000	-
الرسوم المدفوعة بألف RBM	3571	2400	-
عدد المؤسسات المتخرجة	37	40	-
عدد مناصب الشغل في المؤسسات المتخرجة	949	2800	-
مداخيل المؤسسات المتخرجة بألف RBM	110878	255000	-

نلاحظ من الجدول السابق أن الحاضنات الثلاث تختلف كثيرا من حيث الحجم فحضانة Helei واسعة جدا بمساحة تقدر بـ 33000م^2، في حين نجد حاضنة Tsinghua لا تفوق مساحتها 2500م^2.

ونظرا لعدم توفر الإحصائيات المفصلة عن كل الحاضنات الصينية، نكتفي بعرض إحصائيات عن 77 حاضنة والتي أنجزت عن طريق البرنامج الحكومي "Torch" في سنة1998، فهذه الحاضنات لها متوسط مساحة يقدر بـ11475م^2، بمتوسط 54 مؤسسة منتسبة توفر896 منصب عمل، و 17مؤسسة متخرجة توفر 612 منصب شغل، ومتوسط أرباح مؤسسة محتضنة يقدر بـ625000 دولار أمريكي[86].

والجدول الموالي يبين أداء برنامج "Torch" للحاضنات سنة 1998.

جدول رقم 14: أداء برنامج "Torch" للحاضنات سنة 1998 [74] ص(19).

المساحة الكلية المبنية	883620م^2
عدد المؤسسات المنتسبة للحاضنات	4138
عدد مناصب الشغل	68975
مبيعات المؤسسات المنتسبة	RBM 6066798000 US$ 735400000
أرباح المؤسسات المنتسبة	RBM 396535000 US$ 48100000
العدد التراكمي للمؤسسات المتخرجة	1316
عدد مناصب الشغل في المؤسسات المتخرجة	47134
مجموع الأموال المستثمرة	RBM 259819000 US$ 31500000

نلاحظ من الجدول أن الحاضنات 77 خرجت 1316 مؤسسة بـ 47134 منصب شغل، وهي تحتضن (في سنة1998) 4138 مؤسسة بـ 68975 منصب شغل، وحققت هذه المؤسسات المنتسبة أرباحا تقدر بـ 48100000 دولار أمريكي.

أما عن المجموع التراكمي للاستثمار من طرف جميع مستويات الحكومة في الحاضنات الـ77 في 1998 يقدر بـ 1256294000 RBM بما يعادل 150 مليون دولار أمريكي، والضريبة المفروضة على المؤسسات المنتسبة تغطي تكاليف الاستثمار في 1998 في هذه الحاضنات، هذا بالإضافة إلى القيمة المضافة للربح الاجتماعي مثل مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، ترقية ثقافة الإبداع، وزيادة قيمة المنتجات التكنولوجية والخدمات المطروحة في السوق.

وفي مسح لعينة محدودة من ممولين ومؤسسات منتسبة لثلاث حاضنات وهي Tiajin، Tsinghua، Helei، تبين نوع من الرضا على أداء هذه الحاضنات والخدمات التي تقدمها[86].

وفي النهاية يمكن القول بأن برامج حاضنات الأعمال في الصين في تطور مستمر، تحت دعم كبير للدولة، وهناك إرادة كبيرة وتصميم على الاستفادة من أخطاء وتجارب الدول الأخرى، فلقد غيرت في طريقة تشغيلها من"حاضنات اشتراكية " إلى "حاضنات السوق بخصائص صينية"، وبرنامج حضانة الأعمال في الصين أصبح فعال من حيث النتائج المتحصل عليها، وفي تجسيد الأهداف الوطنية، ومن جهة أخرى حاضنات الأعمال في الصين يجب أن تعمل أكثر من أجل تقييم أدائها بدقة ولتحسين عمليتاها وتطوير أدائها.

2.3.2.3. حاضنات الأعمال في البرازيل

توجد في البرازيل حاليا (في سنة 2003) حوالي 200 حاضنة أعمال، وبدأت بحوالي 10 حاضنات قبل عقد (10سنوات)، وكان الهدف الأساسي منها هو المساعدة على تسويق التكنولوجيا، تنويع الاقتصاديات المحلية، احتضان المؤسسات وتوفير مناصب الشغل، نشر ثقافة المخاطرة، وتشجيع الإبداع التكنولوجي [75] ص(15).

تنتسب إلى الحاضنات اليوم حوالي 1200 مؤسسة تشغل 5000 شخص (أكثر من 30% منهم نساء) وتقوم الحاضنات بتخريج 350 مؤسسة سنويا، وحوالي 70% منها (الحاضنات) مرتبطة بالجامعات، وتتوطن غالبها في المناطق الصناعية بجنوب وجنوب شرق البلاد.

المؤسسات المنتسبة للحاضنات تتخصص في المجالات الآتية : برامج الحاسوب (33%)، الخدمات (17%)، الإلكترونيك (14%)، التكنولوجيا الحيوية والكيمياء (9%)، الميكانيك (8%)، الصناعة الغذائية (5%)، وقطاعات أخرى مهمة، ويلاحظ في السنوات الأخيرة انخفاض في نسبة المؤسسات المستأجرة العاملة في قطاع التكنولوجيا، وارتفاع في نسبة المؤسسات المختلطة والصناعات التقليدية.

ويستحق الذكر أن الفدرالية الصناعية لدولة Saopaulo (FIESP) مولت وسيرت 14 حاضنة، والتي تحتضن 166 مؤسسة وتخلق 826 منصب شغل في الصناعات التقليدية، والقطاع الخاص في البرازيل (كباقي معظم الدول النامية) متردد في تطوير حاضناته الخاصة.

وحاضنات الأعمال هي جد مدعمة من طرف هيئة دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة (SEBRAE) والجمعية البرازيلية لحاضنات الأعمال وحدائق العلوم (ANPROTEC) التي أنشئت في سنة 1987، وهي من بين أقوى جمعيات حاضنات الأعمال في العالم. ومن بين أكبر ممولي الحاضنات في البرازيل وكالات الدولة الفدرالية بـ52%، والهيئات الخاصة (التي تهدف والتي لا تهدف إلى الربح) بـ40% في المجموع.

- ممارسات جيدة من تجربة البرازيل:

أحدث دراسة أجريت على عينة من الحاضنات البرازيلية كحاضنة Parc Tec بساوكارلوس بساوباولو، وحاضنة Biominas بـ Belohouisonte، بينت أن لها آثار ونتائج إيجابية على الاقتصاديات المحلية واقتصاديات الدولة عن طريق احتضان المقاولين، خلق المؤسسات بمعدلات نجاح جيدة، وحسب هذه الدراسة حاضنة Parc Tec تخلق مناصب شغل بإعانات عامة تقدر بحوالي 3258 دولار أمريكي للمنصب الواحد، بدون حساب مناصب الشغل غير المباشرة، والعائدات المقدرة من الضرائب هي حوالي 6 دولار عن كل دولار أنفق كإعانات.

وما يمكن قوله في الأخير، هو أن حاضنة Biominas وحاضنة ParcTec وكل حاضنات الأعمال في البرازيل بصفة عامة، لها تحد أساسي في المضي قدما لتحسين عملياتها وأدائها على أرض الواقع، من خلال خلق نشاطات مبتكرة، وتسهيل الوصول إلى التمويل، مع رفع نسبة شغل الحاضنات بمقابل تكلفة عالية لخدمات ذات نوعية، مع أكثر مؤسسات منتسبة، بهدف تخفيض التبعية الحالية لإعانات الدولة.

3.3.2.3. خصائص الحاضنات في الدول الحديثة التصنيع

في دراسة لعينة متكونة من 96 حاضنة مأخوذة من 7 دول مختلفة لها سياسات و هياكل قاعدية متباينة و هي البرازيل، الصين، المكسيك، نيجيريا، بولونيا، تركيا، و جمهورية التشيك بينت أنها تتميز بالخصائص الملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم 15: المميزات الرئيسية لحاضنات الأعمال في الدول حديثة التصنيع[87] ص(7).

البلدان	العينة الكلية	المساحة المبنية		المؤسسات المحتضنة	عدد العمالة/المؤسسات المحتضنة	مبلغ الاستثمار بالنسبة للحاضنة الواحدة (ألف دولار)
		الإجمالية	الصافية			
المتوسط		2500	1521	12	97	236
البرازيل	16	1225	600	10	43	-
الصين	32	6100	3036	22	318	78
المكسيك	6	1550	420	7	98	468
نيجيريا	2	2700	1860	7	44	864
بولونيا	19	1603	1593	11	58	-
تركيا	4	2086	974	19	82	441
التشيك	17	-	2230	16	105	175

كما تتميز حاضنات الأعمال في الدول الحديثة التصنيع أنها حديثة نسبيا، ومتوسط عدد المؤسسات المتخرجة من كل حاضنة (في الحاضنات المدروسة) هو 8 مؤسسات بعد ثلاث سنوات، كما أن متوسط المؤسسات المتوقفة عن النشاط هو من 3 إلى 4 مؤسسات في المتوسط.

ومقارنة الحاضنات في هذه الخصائص و أخرى لحاضنات الدول الحديثة التصنيع مع الحاضنات في الو.م.أ كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم 16: مقارنة بين حاضنات الأعمال في الدول الحديثة التصنيع و في الولايات المتحدة الأمريكية [87] ص(8)

البلدان / أوجه المقارنة		الدول الحديثة التصنيع	الولايات المتحدة الأمريكية
سنوات التشغيل	أقل من 7 سنوات	%97	% 54
	7 سنوات فأكثر	% 3	% 46
المساحة الإجمالية للحاضنة بـ م^2		3900	5500
متوسط عدد المؤسسات المحتضنة / الحاضنة		12	10
العمالة/المؤسسة المحتضنة (في المتوسط)		7	10
المؤسسات المتخرجة/الحاضنة(في المتوسط)		8	80.5
المؤسسات المتوقفة/ الحاضنة (في المتوسط)		2.5	3

بينت هذه المقارنة أنه رغم حداثة الحاضنات في الدول النامية إلا أنها تتوافق مع الحاضنات الأمريكية فيما يخص نسب المؤسسات المتخرجة، و المؤسسات المتوقفة عن النشاط. فالحاضنات في الدول الحديثة التصنيع مقارنة بنظيراتها في الو.م.أ صغيرة الحجم (ما عدا الصين)، وتدعم مؤسسات أكثر بحجم أصغر. ونوع الخدمات المعروضة هي متشابهة بحيث أن بعض الحاضنات تقدم للزبائن (المؤسسات المحتضنة) مجموعة واسعة من الخدمات، مع ضمان للديون و/أو تمويل مباشر، ومعظمها تقدم الخدمات التقليدية مثل خطة الأعمال، المحاسبة والتسيير، مع فضاءات من المكاتب المختلفة، كما أن متوسط استثمار بـ230000 دولار أمريكي لإنشاء حاضنة متواضع، وتكلفة منخفضة، وفي كل الحالات، يتعلق (مبلغ الاستثمار) عموما بدعم من الوكالات العامة التي تضع في متناول الحاضنة بيانات، دراسات الجدوى، التكوين، و تكاليف التشغيل.

اقتصاديات الحجم في هذا النوع من المؤسسات (الحاضنات) يبين أن الحاضنات الصغيرة لها أقل حظ في الوصول إلى الاستقلالية المالية، فالحاضنات التي لها مساحة تقل عن 2500م^2 تجد صعوبات في إسكان المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى تكون لها مداخيل غير كافية لتغطية التكاليف. كما أن تمويل المؤسسات المحتضنة له أهمية كبيرة لنجاح الحاضنة، فهذه الأخيرة بحاجة إلى إدخال أدوات مالية في برنامجها، بالإضافة إلى دورها في الاستشارة في مجال الإستراتيجية المالية للمؤسسات المحتضنة، كما أن اختيار المؤسسات ومعايير التخرج من الحضانة تلعب دورا هاما في نجاح الحاضنة إضافة إلى الدور الأساسي الذي يلعبه مدير الحاضنة.

وفي الأخير يمكن القول أن حاضنات الأعمال هي بيئة مخصصة لمساعدة أصحاب المشاريع في بدأ و تنمية و تطوير مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة، وحماية ورعاية هذه المؤسسات لمدة محددة، بما يحفف على هؤلاء المبادرين المخاطر المعتادة، ويوفر لهذه المؤسسات فرصا أكبر للنجاح و النمو، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض و يتمتع بالإمكانيات و الخبرات و العلاقات اللازمة لذلك.

و الهدف الأساسي لحضانات الأعمال هو تخريج مؤسسات صغيرة ناجحة تستطيع البقاء و الاستمرار في السوق، كما تهدف إلى توفير مناصب الشغل ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل ذلك توفر الحاضنات مجموعة من التسهيلات و الخدمات للمؤسسات المنتسبة لها، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- توفير المكاتب المؤثثة والمجهزة، والمدعمة بمرافق مشتركة و خدمات مساندة ووفق عقود مرنة تتماشى مع الاحتياجات المتغيرة و المساحة و مدة الاستئجار.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل.
- توفير الخدمات القانونية.
- توفير العديد من الخدمات الإدارية و التدريبية و التسويقية و الاستشارية.

و نظرا لسهولة تكيف مفهومها مع البيئات المختلفة تطورت و انتشرت حاضنات الأعمال بصفة سريعة بحيث انتقل عددها من أقل من 100 حاضنة سنة 1980 إلى حوالي 4000 حاضنة حاليا، وتملك الولايات المتحدة الأمريكية أوسع برنامج لحضانة الأعمال بحوالي 1000 حاضنة تليها الصين بـ450 حاضنة و ألمانيا بـ 362 حاضنة.

ومن التجارب الدولية يمكن استخلاص ما يلي:

- مدير الحاضنة هو العنصر الأهم في نجاح الحاضنة حيث تتسم مهمته بالتقنية و التعقيد، ولهذا يجب أن تتوفر فيه بعض المهارات بمجال تخطيط الأعمال و الإدارة و التسويق والمحاسبة بالإضافة إلى القدرة العملية على العمل مع القائمين على المؤسسات و تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف.فسوء اختيار المدراء أدى إلى غلق الكثير من الحاضنات في فرنسا.
- تمويل المؤسسات المحتضنة يكتسي أهمية كبيرة في نجاح الحاضنة، فالمتقدمين عادة للانتساب للحاضنة بحاجة إلى تمويل ومعرفة بدائله المختلفة، وبمقدور الحاضنة على أن تجمع معلومات جيدة عن مختلف مصادر و أنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح و صناديق القروض

المختلفة وكبار المستثمرين، وبلورة متطلبات المنتسبين و العمل كحلقة وصل بين منتسبيها وبين الممولين و المستثمرين الكبار.

- الخدمات و التسهيلات المقدمة من طرف الحاضنة لها دور أساسي في نجاحها وإرضاء المؤسسات المحتضنة و لهذا يجب أن تكون الخدمات و التسهيلات المقدمة متوافقة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، كما أن اختيار موقع المؤسسة له دور هام في نجاح الحاضنة بحيث يجب أن تكون بمنطقة تتوفر على الهياكل القاعدية من طرقات ووسائل النقل و الشبكات الهاتفية...الخ. و إلا عانت من الفضاءات الشاغرة كما حدث في ألمانيا.

- مرحلة اختيار المشاريع و معايير التخرج منها تكتسي أهمية كبيرة، بحيث يجب اختيار المشاريع على أسس اقتصادية وتحديد معايير محددة للانتساب للحاضنة.

الفصل4
واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية حاضنات الأعمال في الجزائر

الإصلاحات التي قادتها الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي والتي أدت إلى تغير تدريجي للسياسة الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة مما أدى إلى بروز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، ولقد أصبح جليا أن القيام بقطيعة مع المناهج الاقتصادية التقليدية لا يمكنها أن تتحقق إلا إذا استندت إلى إستراتيجية وطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتمدت على تجنيد المبادرات والاستثمارات والخاصة واعتماد المؤسسة كقاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية.

وأمام التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسة لاسيما بعد توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ودخوله حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، وتوجهها نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يدعونا إلى التفكير بعمق في الآليات والأدوات التي من شأنها تحصين المؤسسة ومحيطها من العوائق والتحديات، وتتجه الجزائر من أجل ذلك إلى اتخاذ عدة تدابير، من بينها إنشاء حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات).

وفي هذا الفصل نحاول إبراز وضعية المؤسسات ص م الجزائرية، وأهم المشاكل التي تواجهها، وإبراز مفهوم، أهداف والأهمية التي تكتسيها حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات ص م في الجزائر. ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين أساسين:

المبحث الأول: واقع المؤسسات ص م في الجزائر: ونتناول فيه مراحل تطور المؤسسات ص م في الاقتصاد الجزائري، ووضعيتها الحالية، وأهم المشاكل التي تواجه تطورها.

المبحث الثاني: حاضنات الأعمال في الجزائر وأهميتها: ونتناول فيها تعريف الحاضنات في الجزائر، أهدافها وأدوارها، والأهمية التي تكتسيها في الاقتصاد الجزائري ومعوقات وسبل نجاح إقامتها.

1.4. واقع المؤسسات ص م في الجزائر

لقد مرت المؤسسات ص م في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ولقد شهدت عدة تطورات إيجابية خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص م المؤرخ في 2001/12/12، والذي أعطى الدعم القانوني لهذا القطاع، ورغم أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد سيرورة نوعية في السنوات الأخيرة إلا أنه مازال يعاني من الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحول دون لعب دوره كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول في هذا المبحث إبراز واقع المؤسسات ص م من خلال ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات ص م.

المطلب الثاني: وضعية المؤسسات ص م.

المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات ص م.

1.1.4. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد شهد قطاع المؤسسات ص م من الاستقلال إلى اليوم عدة تطورات يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى (1962-1979)، المرحلة الثانية (1980-1993)، المرحلة الثالثة (1994-2005) .

1.1.1.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة (1962-1979)

قبيل الاستقلال كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات ص م مملوكة للمستوطنين وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة...،وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية، الأمر الذي أدى بالدولة إلى إصدار قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات (الأمر رقم 62-20 الصادر في 21جويلية 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة،،والمرسوم رقم62-02 الصادر بتاريخ 1962/10/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة ...) كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها، وأصبحت تابعة للدولة، وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص،

وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر[88] ص(26-27).

2.1.1.4. المؤسسات ص م خلال المرحلة(1980-1993)

مع بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخططان الخماسيان الأول (1980-1984)، والثاني (1985-1989) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الخيار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لصالح الصناعات الخفيفة والمتوسطة فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في 1982/08/21) أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988)، ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989م بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا، وتجلى ذلك في مجموعة من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

وشهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت نسبة هامة منها سلبا، وخاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار وخاصة أسعار الصرف وما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وتزايد خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ثم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 1993/10/05 والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب والتقليص في آجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود، وتسريع التحويلات وتعزيز الضمانات ... الخ[88] ص(27-28).

واستمرت الإجراءات المماثلة بعد سنة 1993، وقد كان لهذه التحولات تأثيرات هامة على المؤسسات ص م.

3.1.1.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة(1994-2005)

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد السوق يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى(01أفريل1994/ 31ماي1998) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغط الفترة (31مارس1995/ 1أفريل1998)، وعقدت مجموعة من الاتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية من تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطور المؤسسات ص م في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات ص م (الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001)، (القانون التوجيهي رقم 01-18 الصادر بتاريخ 2001/12/12) المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة في إطار الآلية الجديدة (المراسيم الرئاسية والتنفيذية في جافي 2004) [88] ص(28).

2.1.4. وضعية المؤسسات ص م في الجزائر

المعطيات الاقتصادية الموالية تسمح لنا بمعرفة موقع المؤسسة ص م في المحيط الاقتصادي الوطني الكلي، وتبين الأهمية التي تحتلها المؤسسة ص م الخاصة.

1.2.1.4. تطور عدد المؤسسات ص م وعدد العمالة فيها

لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تطورات ايجابية في السنوات الأخيرة من حيث العدد ومناصب الشغل التي توفرها.

1.1.2.1.4. تطور عدد المؤسسات ص م

عدد المؤسسات ص م الخاصة حسب الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية "CNAS" مر من 179892 سنة 2001 [89] ص(6)، إلى 189552 في سنة 2002، إلى 207949 في 2003، ليصل إلى 225449 في نهاية 2004، ولقد تم خلق 17500 مؤسسة جديدة في سنة 2004.

والجدول الموالي يبين تطور عدد المؤسسات ص م في الجزائر بين 2003 و 2004.

جدول رقم 17: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2004) [90] ص(5).

طبيعة المؤسسات ص م	عدد المؤسسات ص م في سنة 2003	عدد المؤسسات ص م في سنة 2004	التطور
المؤسسات ص م الخاصة	207949	225449	17500
المؤسسات ص م العامة	788	778	10-
الحرفيين	79850	86732	6882
المجموع	288587	312959	24372

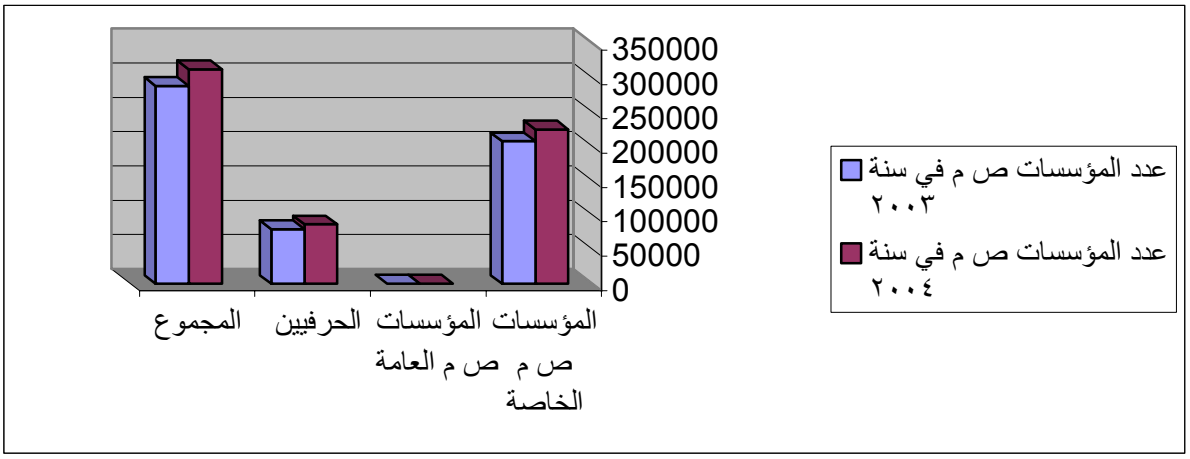

شكل رقم 07: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2004) [90] ص(5).

نلاحظ من الجدول أن المؤسسات ص م الخاصة تشهد تطورا كبيرا بالمقارنة مع المؤسسات ص م العامة التي تشهد اضمحلالا، بحيث انخفض عددها من 788 مؤسسة إلى 778 مؤسسة وقطاع الصناعات التقليدية يشهد كذلك سيرورة جيدة بحيث انتقل عدد الحرفيين من 79850 إلى 86732 بزيادة تقدر بـ 6882 حرفي جديد.

كما يمكن ملاحظة أن المؤسسات ص م الخاصة هي المؤسسات المسيطرة بنسبة 72.04% ثم قطاع الصناعة التقليدية بنسبة 27% وفي الأخير المؤسسات ص م العامة التي لا تمثل سوى نسبة 0.25%، والشكل الموالي يوضح ذلك.

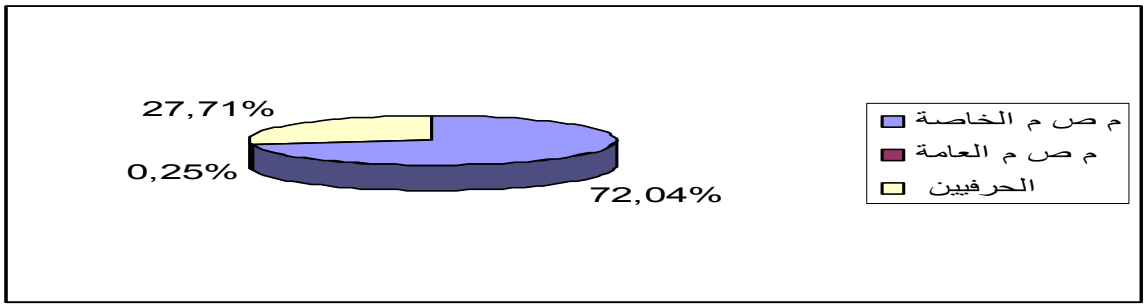

شكل رقم 08: مجتمع المؤسسات ص م في 2004[90] ص(04)

ولو قارنا عدد المؤسسات ص م بدول أخرى فهو ضعيف جدا فمثلا عدد المؤسسات في المكسيك يقارب الثلاث ملايين (2844308) مؤسسة، 98% منها هي مؤسسات صغيرة [91] ص(2).

2.1.2.1.4. عدد العمالة في المؤسسات ص م

لقد تطور عدد العمال في قطاع م ص م (مؤسسات خاصة، ومؤسسات عامة وصناعة تقليدية) من 737062 في 2001 إلى 731082 في 2002، ليصل في 2004 إلى 838504 منصب شغل، منها 592758 في قطاع المؤسسات ص م الخاصة.

والجدول الموالي يبين توزع عدد العمال في قطاع م ص م سنة 2004.

جدول رقم18: عدد العمالة في قطاع المؤسسات ص م في 2004 [89] ص(6).

طبيعة المؤسسات ص م	عدد العمالة في المؤسسات ص م سنة 2004
المؤسسات ص م الخاصة	592758
المؤسسات ص م العامة	71826
صناعة تقليدية	173920
المجموع	838504

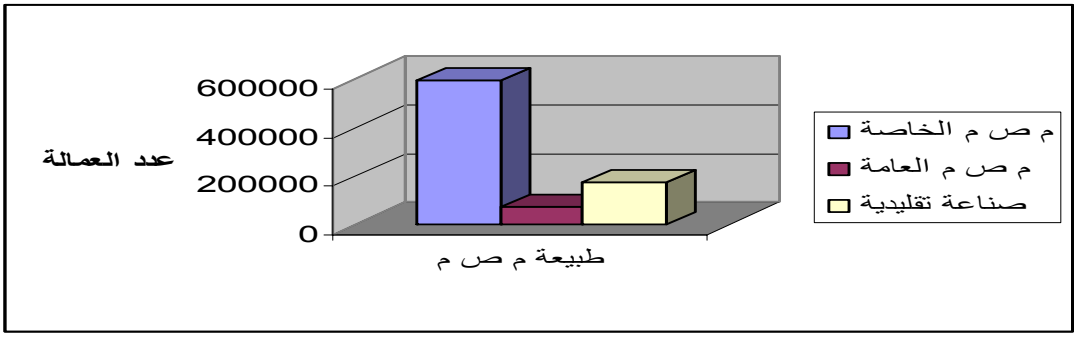

شكل رقم 09: عدد العمالة في قطاع المؤسسات ص م في 2004[90] ص(6).

بحيث نلاحظ أن نسبة التشغيل هي أكثر في المؤسسات ص م الخاصة بحيث توفر592758 منصب شغل، ثم يأتي قطاع الصناعة التقليدية بـ173920 منصب شغل. أما المؤسسات ص م العامة لا توفر سوى 71826 منصب شغل.

وبمقارنة عدد العمالة بعدد المؤسسات ص م نلاحظ ما يلي:

- في المتوسط 2.6 أشخاص لكل مؤسسة ص م خاصة.
- في المتوسط 92 شخص لكل مؤسسة ص م عامة.
- في المتوسط (2) شخصين لكل مؤسسة حرفية.

وإذا نظرنا إلى عدد العمال حسب فئات المؤسسات (مصغرة، صغيرة، متوسطة). نلاحظ أن أكبر نسبة من عدد العمال هي في المؤسسات المصغرة (تشغل من 1 إلى 9 عمال) و الجدول الموالي يبين ذلك.

جدول رقم 19: تطور عدد العمالة حسب فئات المؤسسات ص م (2001-2002) [92] ص(34).

فئات المؤسسات ص م حسب عدد العمال	عدد العمالة في 2001	عدد العمالة في 2002	الفرق
من 01 إلى 09	325.085	340.646 (46%)	15561+
من10 إلى 49	156450	179.585(24%)	23278+
من 50 إلى 250	225.527	210.851(29%)	44.676-
المجموع	737.062	731.082(100%)	5.980-

نلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

- أن عدد العمالة يختلف بين فئات م ص م حسب فئات عدد العمالة، و تسيطر (في سنة2002) عليه الفئة الأولى (من1 إلى 9 عمال) بنسبة 46% بـ340646 عامل، ثم تليها الفئة الثالثة (من 50 إلى

250) بنسبة 29% بـ210.851 منصب شغل، وتليها الفئة الثانية (من 10 إلى 49 عامل) بنسبة 24% بـ179.585 منصب شغل.

- المؤسسات المصغرة (من 01 إلى 09 عمال) عرفت زيادة في عدد العمال في سنة 2002 بـ15561 عامل، بنمو يقدر بـ4.78% مقارنة بـ2001.

- المؤسسات الصغيرة (من 10 إلى 49 عامل) عرفت زيادة في عدد العمال قدرت بـ23278 شخص، عكس المؤسسات المتوسطة التي عرفت انخفاضا في عدد العمال يقدر بـ44676 شخص، أي انخفاض بمعدل 17.48% مقارنة بسنة 2001.

2.2.1.4. توزيع وحركة المؤسسات ص م الخاصة

فيما يلي نعرض توزيع المؤسسات حسب فروع النشاط الاقتصادية وحسب الولايات.

1.2.2.1.4. توزيع المؤسسات ص م الخاصة حسب فروع النشاط

تتوزع المؤسسات ص م الخاصة من حيث فروع النشاط حسب الجدول الموالي:

جدول رقم 20: توزيع المؤسسات ص م الخاصة حسب فروع النشاط [90] ص(7).

فرع النشاط	عدد المؤسسات ص م في 2003	عدد المؤسسات ص م في 2004	التطور
الزراعة والصيد البحري	2477	2748	271
الماء والطاقة	56	60	4
المحروقات	467	505	38
خدمات وأعمال بترولية	130	148	18
مناجم ومحاجر	510	549	39
الحديد والصلب	6754	7126	372
مواد البناء	5766	5949	183
بناء وأشغال عمومية	65799	72869	7070
كيمياء،بلاستيك	1614	1727	113
صناعة غذائية	13058	13673	615
صناعة النسيج	3624	3734	110
صناعة الجلود	1384	1459	75
صناعة الخشب والورق	8401	9000	599
صناعات مختلفة	2912	3061	149
نقل واتصال	18771	20294	1523
التجارة والتوزيع	34681	37954	3273
فندقة وإطعام	13230	14103	873
خدمات مقدمة للمؤسسات	9876	10843	967
خدمات مقدمة للعائلات	15927	16933	1006
مؤسسات مالية	669	718	49
أعمال عقارية	541	591	50
خدمات للمجموعات	1302	1405	103
المجموع	207949	225449	17500

نلاحظ من خلال الجدول رقم "20" أن معظم المؤسسات ص م الخاصة تتركز في فروع محددة أهمها البناء والأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، النقل والاتصال، الخدمات المقدمة

للعائلات، الفندقة والإطعام ، الصناعة الغذائية وخدمات مقدمة للمؤسسات. بحيث تسيطر هذه الفروع على أكثر من 82% من المؤسسات ص م الخاصة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 21: فروع النشاط المسيطرة في 2004[90] ص(9).

ترتيب الفرع	فروع النشاط	عدد المؤسسات ص م سنة 2004	النسبة %
1	البناء والأشغال العمومية	72869	32.32
2	التجارة والتوزيع	37954	16.83
3	النقل والاتصال	20294	9.00
4	الخدمات المقدمة للعائلات	16933	7.51
5	الفندقة والإطعام	14103	6.26
6	الصناعة الغذائية	13673	6.06
7	الخدمات المقدمة للمؤسسات	10843	4.81
8	الفروع الأخرى	38780	17.20
	المجموع	225449	100

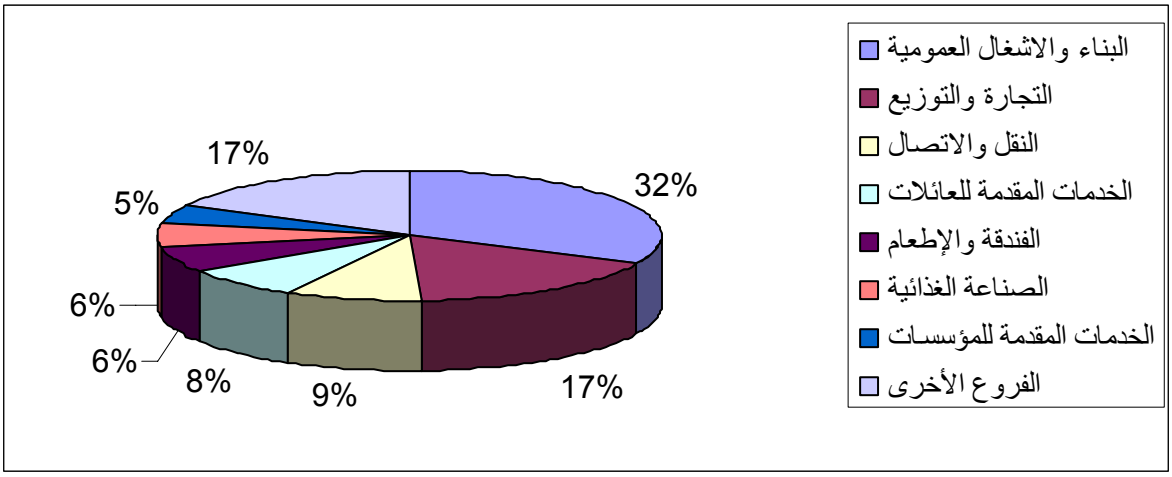

شكل رقم 10: فروع النشاط المسيطرة في 2004 [90] ص(9).

نلاحظ من الجدول رقم "21" أن الفرع المسيطر هو البناء والأشغال العمومية بنسبة 32.32% أي حوالي ثلث المؤسسات ص م الخاصة تنشط في هذا الفرع، يليه فرع التجارة والتوزيع بنسبة 16.83% يليه فرع النقل والمواصلات بنسبة 9% وفرع الخدمات المقدمة للعائلات بنسبة 7.51% وفرع الفندقة والإطعام 6.26%، وفرع الصناعة الغذائية بنسبة 6.06%، وفرع الخدمات المقدمة للمؤسسات بنسبة 4.81%.أما في الفروع الأخرى فلا ينشط بها إلا 17.20% من مجموع المؤسسات وهذا ما يعكس عدم التوازن بين فروع النشاطات الاقتصادية وعدم التنوع الإنتاجي، مما يتطلب جهود أكثر لتنويع الاقتصاد الجزائري.

ولو نظرنا إلى نمو فروع النشاط الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 22: تطور فروع النشاط المسيطرة (2004/2003) [90] ص(10).

ترتيب الفروع	فروع النشاط	عدد المؤسسات ص م سنة 2003	عدد المؤسسات ص م سنة 2004	النسبة %
1	البناء والأشغال العمومية	65799	72869	10.74
2	التجارة والتوزيع	34681	37954	9.43
3	النقل والاتصال	18771	20294	8.11
4	الخدمات المقدمة للعائلات	15927	16933	6.31
5	الفندقة والإطعام	13230	14103	6.6
6	الصناعة الغذائية	13058	13673	4.71
7	الخدمات المقدمة للمؤسسات	9897	10843	9.56
8	الفروع الأخرى	36586	38780	6.00
	المجموع	207949	225499	8.41

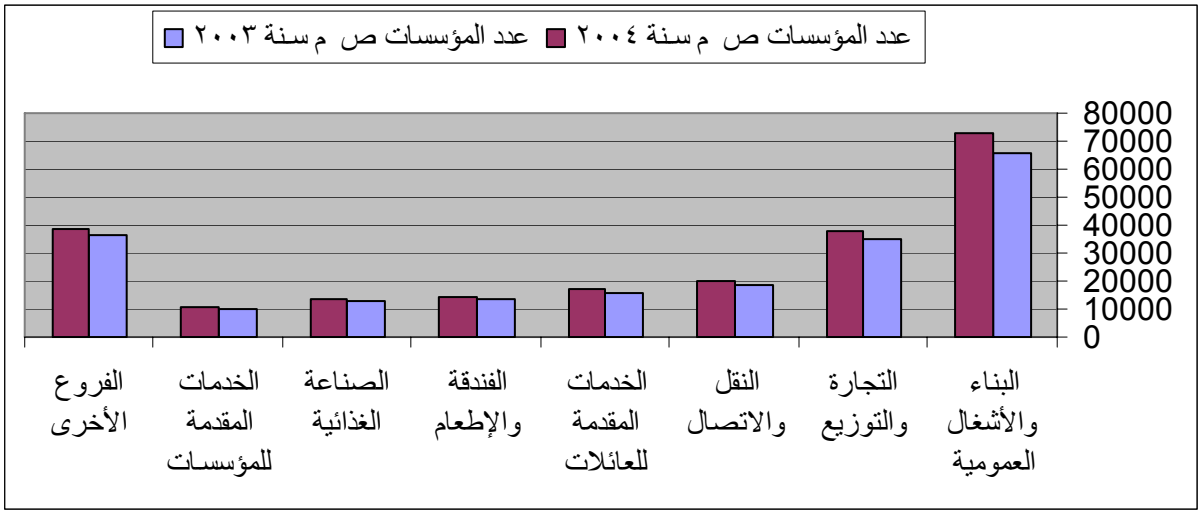

شكل رقم 11: تطور فروع النشاط المسيطرة (2004/2003) [90] ص(10).

نلاحظ أن متوسط معدل نمو المؤسسات ص م الخاصة هو 8.41% بين سنتي 2003 و2004، ويبقى فرع البناء والأشغال العمومية هو الأكثر نموا بحيث نما بين 2003 و 2004 بـ 10.74% يليه فرع التجارة البناء والتوزيع الذي نما 9.43%، في حين لم تنمو الفروع الأخرى (غير المسيطرة) إلا بنسبة 6%، وهذا ما يدل على أن هذه الفروع سوف تبقى تسيطر على المدى القصير، ومع الإشارة إلى أن فرع الصناعات الغذائية شهد في سنة 2004 تطورا ضعيفا بالمقارنة مع الفروع الأخرى بنسبة تقدر بـ4.71%، ولهذا يجب دعم هذا الفرع خاصة بعد دخول اتفاق

الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 وهو من الفروع الأكثر تأثرا بهذا الإتفاق.

2.2.2.1.4. تطور عدد المؤسسات ص م حسب التوزيع الجغرافي

الجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات ص م الخاصة حسب الولايات:

جدول رقم 23: تطور عدد المؤسسات ص م حسب التوزيع الجغرافي[90] ص(8)

الولايات	عدد المؤسسات ص م 2003	عدد المؤسسات ص م 2004	النمو
أدرار	1718	1886	168
الشلف	6280	6432	152
الأغواط	1765	2067	302
أم البواقي	1926	2125	199
باتنة	4034	4443	409
بجاية	7947	8979	1032
بسكرة	2536	2718	182
بشار	3215	3405	190
البليدة	6549	7243	694
البويرة	3230	3616	386
تمنراست	1106	1173	67
تبسة	3523	3725	202
تلمسان	4540	4078	-462
تيارت	3517	3787	270
تيزي وزو	10950	12003	1053
الجزائر	25331	27640	2309
الجلفة	3041	3329	288
جيجل	4010	3457	347
سطيف	8120	8914	794
سعيدة	2412	2540	128
سكيكدة	4398	4843	445
سيدي بلعباس	3309	3697	388
عنابة	5823	6218	395
قالمة	2206	2356	150
قسنطينة	6361	6859	498
المدية	2617	2938	321
مستغانم	3522	3853	331
المسيلة	4259	4646	387
معسكر	4522	4700	178

ورقلة	2618	3002	384
وهران	14474	15223	749
البيض	1119	1213	94
إليزي	506	589	83
برج بوعريريج	3525	4038	513
بومرداس	6769	7479	710
الطارف	2093	2236	143
تندوف	720	748	28
تيسمسيلت	1507	1673	166
الوادي	2079	2342	263
خنشلة	2699	2925	226
سوق أهراس	2599	2693	94
تيبازة	6261	7143	882
ميلة	3278	3580	302
عين الدفلى	3900	4124	224
النعامة	1451	1603	152
عين تيموشنت	2405	2606	201
غرداية	3630	3921	291
غليزان	3549	3741	192
المجموع	207949	225449	17500

نلاحظ من الجدول أن المؤسسات تتركز في المدن الكبرى خاصة بوسط وشرق الوطن كالعاصمة، وهران، تيزي وزو، عنابة، قسنطينة....الخ. والولايات العشرة الأولى تترتب حسب الجدول الموالي:

جدول رقم 24: ترتيب العشر ولايات الأولى في 2004.

الولاية	**عدد المؤسسات ص م في 2004**	**عدد المؤسسات الجديدة**	**النسبة %**
الجزائر	27640	2309	12.26
وهران	15223	749	6.75
تيزي وزو	12003	1053	5.32
بجاية	8979	1032	3.98
سطيف	8914	794	3.95
بومرداس	7479	710	3.32
البليدة	7243	694	3.21
تيبازة	7143	882	3.17
قسنطينة	6859	498	3.04
الشلف	6432	152	2.85
المجموع	106815	8873	47.37
باقي الولايات	118634	8627	52.63
المجموع الكلي	225449	17500	100

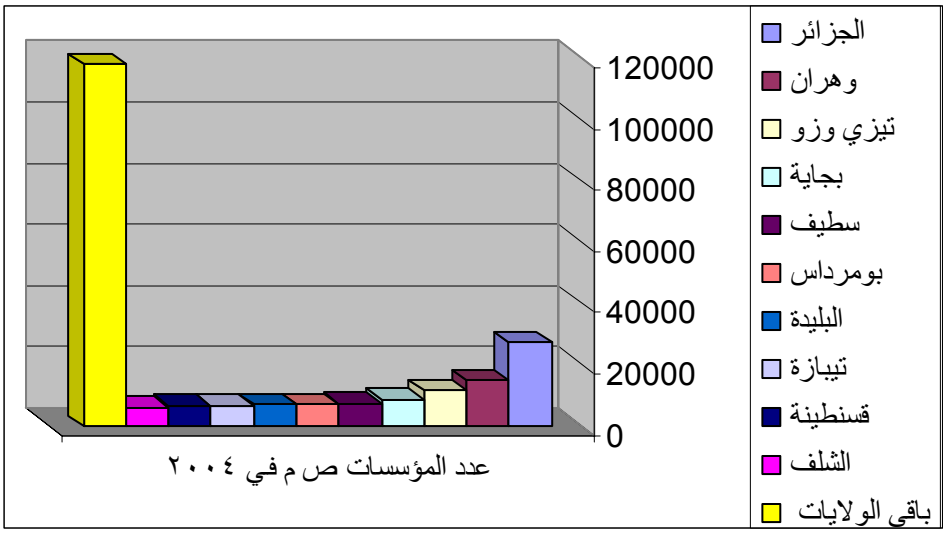

شكل رقم 12: ترتيب العشر ولايات الأولى في 2004.

نلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة من المؤسسات تتركز في الجزائر العاصمة بـ27640 مؤسسة بنسبة 12.26%، وتتركز بالولايات العشر الأولى ما يقارب نصف المؤسسات أي ما نسبته 47.37% بـ106815 مؤسسة، أما باقي الولايات الـ38 فيتركز فيها 52.63% من المؤسسات أي 118634مؤسسة. وهذا ما يعكس عدم التوازن الجهوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك إلى تمركز السكان في المدن الكبرى من جهة، ومن جهة أخرى توفر البنى التحتية بهذه الأخيرة ونقصها بالمدن الأخرى (مثلا تندوف، إليزي لا يصل عدد المؤسسات بها إلى 1000 مؤسسة).

3.2.1.4. مساهمة القطاع الخاص في مؤشرات الاقتصاد الكلي

في ما يلي نعرض مساهمة القطاع الخاص في مؤشرات الاقتصاد الكلي من ناتج محلي خام، صادرات، وقيمة مضافة.

1.3.2.1.4.مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام

تطور نصيب القطاع الخاص والعام من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات حسب الجدول التالي:

جدول رقم 25: مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (1999-2003) [90] ص(36)

الوحدة: بالمليار دينار جزائري

	1999		2000		2001		2002		2003	
القطاع القانوني	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
نصيب القطاع العام من PIB	420	24.6	457.8	25.2	481.5	23.6	505.0	23.1	550.6	22.9
نصيب القطاع الخاص من PIB	1288	75.4	1356.8	74.8	1560.2	76.4	1679.1	76.9	1884.2	77.4
PIB الإجمالي	1708	100	1814.6	100	2041.7	100	2184.1	100	2434.8	100

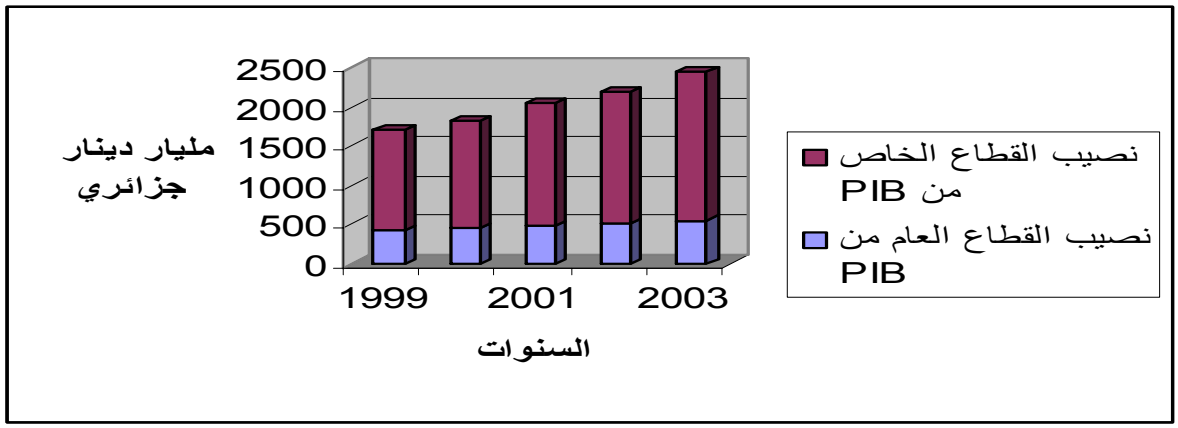

شكل رقم 13: مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (1999-2003).

نلاحظ من الجدول أن نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في السنوات الخمس(1999-2003) يفوق 74%، ولقد شهد ارتفاعا من 74.8% سنة 2000 إلى 77.4% في 2003. وهذا ما يعكس زيادة أهمية القطاع الخاص في زيادة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

2.3.2.1.4. مساهمة القطاع الخاص في الصادرات:

لقد تطورت الصادرات خارج المحروقات بين سنتي 1997 و 2002 حسب الجدول الآتي:

جدول رقم 26: تطور الصادرات خارج المحروقات (1997-2002) [93] ص(27).

الوحدة: بالمليون دولار أمريكي

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سلع وخدمات خارج المحروقات	516	358	438	612	648.7	734
نسبة التطور%	-41.50	-30.62	22.35	39.73	5.88	13.93

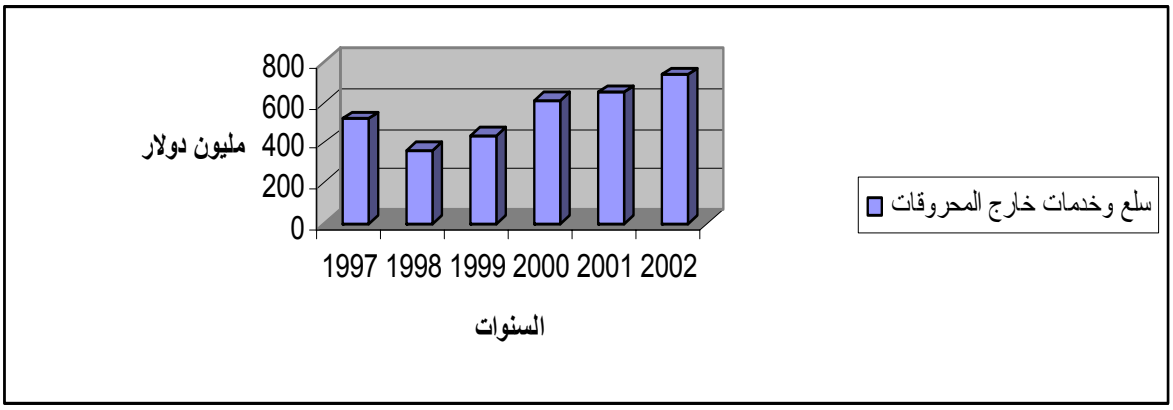

شكل رقم 14: تطور الصادرات خارج المحروقات (1997-2002) [90] ص(10).

نلاحظ من الشكل أن الصادرات خارج المحروقات بدأت تتطور بتطور إيجابي منذ عام 1999، بحيث انتقلت من 358 مليون دولار أمريكي عام 1998 لتصل إلى 734 مليون دولار أمريكي عام 2002. لكنها شهدت انخفاضا في عام 2003 بنسبة 9.54 أي انخفضت إلى 664 مليون دولار أمريكي [89] ص(19).

أما نصيب القطاع الخاص من الصادرات خارج المحروقات كان 205 مليون دولار أمريكي في 2001 من أصل الصادرات الكلية 648 مليون دولار أمريكي بنسبة 31.6%، وفي سنة 2002، هذه الحصة ارتفعت إلى 396 مليون دولار أمريكي من أصل 734 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 53.9 % [93] ص(27).

3.3.2.1.4. مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة

تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب فروع النشاط الاقتصادي تظهر في الجدول الموالي.

جدول رقم جدول رقم 27: تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص والعام حسب فروع النشاط (2001-2003) [90] ص(26).

الوحدة: بالمليار دينار جزائري

فروع النشاط	القطاع القانوني	2001		2002		2003	
		VA	%	VA	%	VA	%
الزراعة	خاص	410.49	99.61	415.91	99.69	508.78	99.75
	عام	1.62	0.39	1.31	0.31	1.24	0.24
	المجموع	412.11	100	417.22	100	510.03	100
بناء واشغال عمومية	خاص	221.52	69.12	263.24	71.17	284.09	70.85
	عام	98.98	30.88	106.64	28.64	116.91	29.15
	المجموع	320.50	100	369.93	100	401.00	100
نقل واتصالات	خاص	247.85	73.50	270.68	74.30	305.23	74.01
	عام	89.36	26.50	93.65	25.70	107.20	25.99
	المجموع	337.22	100	364.33	100	412.43	100
خدمات مقدمة للمؤسسات	خاص	26.78	72.61	29.01	71.45	31.80	72.03
	عام	10.10	27.39	11.59	28.55	12.35	27.97
	المجموع	36.88	100	40.60	100	44.15	100
فندقة وإطعام	خاص	43.75	87.48	47.93	86.58	51.52	86.81
	عام	6.26	12.52	7.43	13.42	7.83	13.19
	المجموع	50.01	100	55.36	100	59.35	100
صناعة غذائية	خاص	74.56	69.33	80.54	71.41	86.49	74.86
	عام	32.99	30.67	32.25	28.59	28.89	25.04
	المجموع	107.55	100	112.79	100	115.38	100
جلود وأحذية	خاص	1.72	76.11	2.11	82.63	2.02	82.11
	عام	0.54	23.89	0.45	17.37	0.44	17.89
	المجموع	2.26	100	2.59	100	2.46	100
تجارة وتوزيع	خاص	447.07	93.88	475.80	93.43	514.56	93.19
	عام	29.13	6.12	33.47	6.57	37.61	6.81
	المجموع	476.20	100	509.28	100	552.17	100

نلاحظ من الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة أكبر من مساهمة المؤسسات العامة، فنصيب القطاع الخاص في سنة 2003 في الزراعة بلغ 99.75%، والبناء والأشغال العمومية 70.85%، والنقل والاتصالات 74.01%، خدمات مقدمة للمؤسسات

72.03%، والفندقة والإطعام 86.81%، والصناعة الغذائية 74.96%، والجلود والأحذية 82.11%، والتجارة والتوزيع 93.19%. وهذا ما يعكس أهمية القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري.

3.1.4.المشاكل التي تواجه المؤسسات ص م:

رغم توالي الآليات المؤسسية والإجراءات الاقتصادية المتعلقة بمحاولات تنمية المؤسسات ص م وترقية مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، واحتواء المشاكل التي تحجم دورها. فإن محدوديتها الوقائعية تدل على تنامي تلك المشاكل التي تواجه إقامة وتطوير المؤسسات الاقتصادية، فالمؤسسات ص م في الجزائر تواجه مشاكل ومعوقات متعددة الأشكال ومتداخلة التأثير، فحسب دراسة قام بها البنك العالمي، المعوقات التي تواجه صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي حسب الترتيب التنازلي الموالي الذي يوافق درجة تأثير كل معوق: [92] ص(43)

- منافسة القطاع غير الرسمي.
- صعوبة الحصول على التمويل.
- ارتفاع تكلفة القروض.
- ارتفاع نسبة الضريبة.
- عدم الثقة في السياسة الاقتصادية للحكومة.
- فترات سماح البنوك.
- الرشوة.
- إدارة الضرائب.
- صعوبة الحصول على العقار.
- صعوبة الحصول على العملة الصعبة.
- الجمارك والتنظيم.
- تعقيد إجراءات تسجيل المؤسسة.
- ندرة اليد العاملة المؤهلة.
- ضعف الخدمات المينائية.
- الربط بالخطوط الهاتفية.
- تشريع العمل.
- الحصول على الطاقة.

هذه المشاكل ليست بالضرورة تواجه جميع فئات المؤسسات ص م، وتختلف حسب القطاعات المعنية، وفيما يلي سنتناول أهم هذه المشاكل:

1.3.1.4. المشاكل الناجمة عن وزن الاقتصاد الموازي والمشاكل المالية

يعتبر الاقتصاد الموازي ومعوقات الحصول على التمويل من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1.3.1.4. المشاكل الناجمة عن وزن الاقتصاد الموازي

القطاع الموازي أو (غير الرسمي) يبقى من بين أهم المعوقات في محيط المؤسسات ص م رغم أن تقديرات حجمه غير معروفة، ومظاهره يمكن تلخيصها فيما يلي: [92] ص(44)

- التصريح الكاذب عن الموارد البشرية والمالية وحتى التقنية و التكنولوجية، وبالتالي الإنتاج و البيع.
- ممارسات تجارية بدون استعمال الفواتير.
- التهرب الجبائي.
- المنافسة غير الشرعية للمستوردين الذين يعملون على تجنب الحواجز الجمركية (الرسوم الجمركية).

2.1.3.1.4. المشاكل المالية

من بين أهم وأخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المؤسسات ص م نجد مشكلة التمويل، وخاصة من الجهاز المصرفي الذي يتميز بمحدوديته على المستويات الآتية: [88] ص(41)

- محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف والضمانات:

تكلفة التمويل ومشكلة الضمانات قد أضحتا تحدان من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة، وبالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية وغير الرسمية عائقا لتطور المؤسسات.

- محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ والإجراءات:

يتميز التمويل المصرفي التقليدي بمحدوديته الصيغية وتعقيداته الإجرائية والوثائقية ذلك أن الوساطة المالية والمنظومة المصرفية لم يكن بإمكانهما التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على المستوى الاقتصاد الكلي، بحيث ظهرا وكأنهما تجاوزتهما الأحداث.

- محدودية التمويل المرتبطة بالحجم والمشروطية والأولويات:

حصة المؤسسات المصغرة والصغيرة من تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم ومن حيث المشروطية ومن ناحية الأولويات، وخاصة في ظل اقتصاد السوق حيث انعكس ذلك على حرمان الأنشطة الإنتاجية، وفي آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة وتوسعت الدائرة التجارية المضاربية على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر الثروات ومناصب الشغل بسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني.

وهناك العديد من المشاكل المالية الأخرى التي نوجزها فيما يلي: [92] ص(44)

- قواعد الصرف غير مكيفة مع تبادل السلع.
- الأخذ بمبدأ اقتسام المخاطرة فكرة غير معروفة (أو تتجاهلها) لدى المؤسسات التمويلية.
- الجباية العادية ثقيلة على م ص م وليس لها نظرة إستراتيجية للتنمية الاقتصادية،كما أنه سجلت بعض المضايقات الجبائية.
- شبه الجباية لا تشجع العمل.

ونظرا لهذه المشاكل تجد المؤسسة ص م نفسها في الغالب مضطرة للاتجاه نحو التمويل غير الرسمي. بحيث أن التمويل الرسمي يتطلب اشتراطات غير معقولة.

2.3.1.4. المشاكل المرتبطة بسوقي العمل والعقار

يعتبر سوقا العمل والعقار من بين أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات ص م.

1.2.3.1.4. المشاكل المرتبطة بسوق العمل

يمكن تلخيص أهم المشاكل المتعلقة بسوق العمل فيما يلي: [92] ص(45)

- نقص المسيرين الأكفاء، و التقنيين المؤهلين في التسويق و تقنيات البيع...إلخ.
- مشاكل حادة بالنسبة لتسيير الموارد البشرية، والعقود، وإجراءات و تكاليف التسريح،...إلخ.
- تكوين غير مناسب، خاصة في مجال التقنيات الحديثة للتسيير (المتماشية مع اقتصاد السوق)، كإدارة الأعمال، تسيير الإنتاج، تسيير النوعية، عملية التسويق، تقنيات البيع، التصدير.
- ضعف التكوين المتوفر ومخطط تكوين غير موجه بصفة جيدة، بحيث لا توجد فيه نظرة إبداعية.

2.2.3.1.4. المشاكل المرتبطة بسوق العقار

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار، بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)، والوكالات العقارية. وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المؤسسات ص م، وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية، إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره. وإجراءات ثقيلة وطويلة جدا للحصول على العقار، فالوقت المتوسط لتملك العقار هو من سنة إلى 5 سنوات، فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أرض بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد أشكال المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار.

3.3.1.4. المشاكل الإدارية ونقص المعلومات

تعتبر الإدارة ونقص المعلومات من بين أهم معوقات المؤسسات ص م.

1.3.3.1.4. المشاكل الإدارية

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات ص م بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها، وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد، والمشاكل التي يمكن ملاحظتها يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إجراءات إدارية غير مستوعبة بطريقة جيدة من طرف المعنيين بها، فضلا عن الإداريين والعاملين.
- الوقت الطويل الذي تستغرقه عملية استيعاب واستعمال القوانين الجديدة خاصة من طرف الإدارة.
- تكوين غير كاف أو غير مكيف للموظفين الإداريين.
- البيروقراطية التي نتج عنها توسع النطاق غير الرسمي للسوق تقريبا في جميع قطاعات الأعمال.

- نظام عدالة بطيء وقليل الموثوقية، يتكفل به قضاة تنقصهم المعرفة الجيدة بالجوانب التجارية.
- الإجراءات الإدارية للحصول على رخصة بناء أو تسجيل المؤسسة المستقبلية هي طويلة جدا، وتتضمن بيروقراطية.
- نقص الإعلام، بحيث أن الحصول على معلومة صحيحة في الغالب لا يمكن تحقيقه، نظرا لنقص كفاءة أو عدم اكتراث العاملين، والمعلومة المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين ليست دائما صحيحة.

2.3.3.1.4. معوقات الحصول على المعلومات

من بين أهم معوقات تنمية المؤسسات ص م النقص الفادح للمعلومات الصحيحة والشاملة للخصائص الاقتصادية والتجارية خاصة: [92] ص(48)

- عدم وجود بنك معلومات ونقص الإحصائيات الدقيقة حول المؤسسات ص م.
- نقص المعطيات حول الأسواق على المستوى المحلي، الجهوي والوطني.
- نقص المعلومات حول الممارسات التجارية للمتعاملين.
- نقص المعطيات حول فرص الاستثمار المتاحة.
- استخدام ضعيف للانترنت في عالم الأعمال.

2.4. حاضنات الأعمال في الجزائر وأهميتها النسبية

انفتاح الجزائر على الأسواق العالمية سيحدث في آفاق العشرية القادمة منافسة قوية على أسواق السلع والخدمات، وحتى تتم المحافظة على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بإعداد قانون توجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بترقية المؤسسات ص م الذي دعم هذا القطاع بالدعائم القانونية الضرورية، فقطاع المؤسسات ص م يعرف العديد من العراقيل التي من شأنها إعاقة نموه الطبيعي، والتي تتمحور أساسا في ثقل المحيط الإداري، صعوبة الحصول على القروض البنكية و الأراضي الصناعية لإقامة المشروعات إضافة إلى ثقل الأعباء الجبائية والشبه جبائية.

و أمام هذه الوضعية تعكف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية على إعداد جملة من التدابير التي من شأنها المساهمة في التخفيف من حدة هذه المشاكل، ومن أهم هذه

التدابير هي بصدد إنشاء مجموعة حاضنات أعمال (مشاتل المؤسسات) بعد صدور النصوص القانونية المنظمة.

وفي هذا المبحث سنتناول من خلال مطلبين ما يلي:

المطلب الأول: حاضنات الأعمال في الجزائر.

المطلب الثاني: أهمية حاضنات الأعمال في الجزائر ومعوقات إنشائها وعوامل نجاحها.

1.2.4. حاضنات الأعمال في الجزائر

الحديث عن حاضنات الأعمال في الجزائر يعد حديث العهد، حيث استفادت في إطار برنامج ميدا « MEDA » من حصة مالية موجهة لإنشاء حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات ص م، ولقد نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص م المؤرخ في 2001/12/12 في مادته 12 على إنشاء مشاتل المؤسسات (حاضنات الأعمال) لضمان ترقية المؤسسات ص م.

1.1.2.4. تعريف و أشكال الحاضنات في الجزائر

حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، "مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية " [94] ص(13)

و تأخذ المشاتل أحد الأشكال الآتية: [92] ص(13)

المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

كما يمكن إنشاء مشاتل المؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري.

2.1.2.4. أهداف حاضنات الأعمال في الجزائر و أدوارها

الهدف الأساسي لإنشاء حاضنات الأعمال(مشاتل المؤسسات) هو ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهناك عدة أهداف أخرى من وراء إنشائها، كما تقوم بعدة أدوار.

1.2.1.2.4. أهدافها

تتوخى المشاتل الأهداف الآتية: [94] ص(14)

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

2.2.1.2.4. أدوارها

تكلف المشاتل بما يلي: [94] ص(14-15)

- استقبال و احتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة و لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- تسيير و إيجار المحلات.
- تقديم الخدمات.
- تقديم إرشادات خاصة.
- وتتولى فيما يتعلق بتسيير المحلات احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة و احتياجات نشاطات المشروع.
- تضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي، ويمكن أن تختار المشتلة تطوير استعمال التكنولوجيات الأكثر تقدما.
- توفر أيضا بناء على طلب المؤسسات المحتضنة الخدمات المشتركة الآتية:

- استقبال المكالمات الهاتفية و الفاكس.
- توزيع و إرسال البريد وكذا طبع الوثائق.
- استهلاك الكهرباء و الغاز و الماء.

- تتولى فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده، وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.

3.1.2.4. أجهزة الحاضنة وميزانيتها

كأي مؤسسة اقتصادية للحاضنة أجهزة تعمل على حسن سيرها وميزانية لأداء أعمالها.

1.3.1.2.4. أجهزة الحاضنة

يسير كل مشتلة مؤسسة مجلس إدارة و يديرها مدير تساعده في أداء مهمته لجنة اعتماد المشاريع [94] ص(15).

- مجلس الإدارة:

يضم مجلس الإدارة: [94] ص(15)

- ممثل الوزير الوصي، رئيسا.
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.
- ممثل عن غرف التجارة و الصناعة.
- كل ذي كفاءة أخرى في هذا المجال.

يعين أعضاء المجلس بقرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناء على اقتراح السلطات التي ينتمون إليها لمدة ثلاث (3) سنوات.

ويتداول المجلس فيما يلي: [94] ص(15)

- التنظيم و السير العام للمشتلة.
- النظام الداخلي للمشتلة.
- برنامج عمل المشتلة.
- مشروع ميزانية المشتلة.
- الشروط العامة لإبرام العقود و الصفقات.
- برنامج توسيع المشتلة أو تهيئتها.
- مشاريع البنايات والتجهيزات وصيانتها.
- الحواصل السنوية للنشاطات يعدها ويقدمها المدير.
- المقابل المالي للخدمات الموضوعة تحت تصرف المؤسسات المحتضنة.

كما يمكنه التداول في كل مسألة هامة لها علاقة بموضوع المشتلة.

- المدير:

يعين مدير المشتلة بقرار من الوزير المكلف بالمؤسسات ص م و تنهى مهامه بالأشكال نفسها: [94] ص(15)

ويقوم مدير المشتلة بما يأتي: [94] ص(15)

- يمثل المشتلة أمام الهيئات المدنية والقضائية.
- يضمن السير الحسن للمشتلة، ويمارس السلطة السلمية على مجموع المستخدمين، ويعد مشروع الميزانية، ويلتزم بالنفقات ويأمر بصرفها.
- يبرم العقود والصفقات والاتفاقات والاتفاقيات وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها ويتابع تنفيذها.
- يعد تقريرا سنويا عن النشاطات ويرسله إلى السلطة الوصية بعد تداول مجلس الإدارة فيه.
- يعد النظام الداخلي للمشتلة ويسهر على احترامه.

- لجنة اعتماد المشاريع:

للمشتلة لجنة اعتماد مؤهلة للقيام بما يلي: [94] ص(16)

- دراسة مخططات الأعمال للأجراء(المستأجرين) المستقبلين الحاملين للمشاريع في المشتلة.
- دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة.
- إعداد مخطط توجيهي لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة.
- دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية مؤسسات جديدة وإقامتها.

وتضم لجنة اعتماد المشاريع في المشتلة ما يلي: [94] ص(16)

- ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رئيسا.
- مدير مشتلة عضوا.
- عضو من غرفة التجارة والصناعة، عضوا.
- عضو عن الجماعة المحلية المعنية، عضوا.
- كل ذي كفاءة آخر يمكنه أن يقدم رأيا في الملفات المقدمة.
-

2.3.1.2.4.ميزانية الحاضنة

تتضمن ميزانية المشتلة ما يأتي: [94] ص(16)

- في باب الإيرادات:

- مساهمات الدولة.
- عائدات الإيجار والأتاوى المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف المشتلة.
- الهبات والوصايا.

- في باب النفقات:

- نفقات التسيير والتجهيز.

4.1.2.4 برنامج حضانة الأعمال في الجزائر

لقد قررت الحكومة في 2003 إنشاء 14 مشتلة منها 10 محاضن، و4 ورشات ربط، وهي كالآتي:

- محضنة الأغواط ومقرها مدينة الأغواط [95] ص(11).
- محضنة باتنة ومقرها مدينة باتنة [96] ص(11).
- محضنة البليدة ومقرها مدينة البليدة [97] ص(12).
- محضنة تلمسان ومقرها مدينة تلمسان [98] ص(13).
- محضنة سطيف ومقرها مدينة سطيف [99] ص(14).
- محضنة عنابة ومقرها مدينة عنابة [100] ص(14).
- محضنة قسنطينة ومقرها مدينة قسنطينة [101] ص(15).
- محضنة وهران ومقرها مدينة وهران [102] ص(16).
- محضنة الوادي ومقرها مدينة الوادي [103] ص(17).
- محضنة تيزي وزو ومقرها مدينة تيزي وزو [104] ص(17).
- ورشة ربط الجزائر ومقرها مدينة الجزائر[105] ص(18).
- ورشة ربط سطيف ومقرها مدينة سطيف [106] ص(19).
- ورشة ربط قسنطينة ومقرها مدينة قسنطينة [107] ص(20).
- ورشة ربط وهران ومقرها مدينة وهران [108] ص(20).
- وفي 2004 تقرر إنشاء محضنة الجزائر ومقرها مدينة الجزائر [109] ص(13).

2.2.4. أهمية حاضنات الأعمال في الجزائر ومعوقات إنشائها وعوامل نجاحها

من أجل ترقية قطاع المؤسسات ص م تتجه الجزائر لإنشاء حاضنات الأعمال وهذه الأخيرة تكتسي أهمية كبيرة في ترقية الاقتصاد الوطني، إذا استطاعت التغلب على المشاكل التي قد تعيق عملها وتوفرت لها العوامل التي تضمن نجاحها.

1.2.2.4.أهمية حاضنات الأعمال في الجزائر

للحاضنات دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص أهميتها في ما يلي:

- تمثل رافدا هاما من روافد الدخل في الاقتصاد الوطني، حيث أن من الأدوار التي تؤديها الحاضنة، دورها في تعبئة المدخرات الصغيرة والاستفادة منها وتوظيفها في إنشاء استثمارات ناجحة.
- أنها تمثل مصدرا من مصادر النمو والإبداع والتجديد والتوظيف.
- تساهم في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، وبالتالي فهي تخلق مجال رحب للاستثمار.
- تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية، وذلك من خلال قيام الحاضنة التقنية بتعزيز علاقة الترابط والتشابك والشراكة بمؤسساتها التقنية والمؤسسات الإنتاجية خارج محيطها والتي تحتاج إلى عنصر التقنية لكي تطور قدراتها الإنتاجية والتصديرية وتحسن جودة منتجاتها.
- بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 1 سبتمبر 2005 يتوقع خروج العديد من المؤسسات ص م من السوق خاصة غير القادرة على المنافسة، لذا تعتبر الحاضنات الآلية الملائمة والقادرة على تأسيس عدد من المؤسسات الناجحة والقادرة على تحقيق قيمة مضافة عالية تحفز النمو الاقتصادي والقادرة على المنافسة.
- تشجع على الابتكار وظهور طبقة عريضة من رجال الأعمال الجدد والمبادرين الاقتصاديين الذين لديهم القدرة على تسخير الموارد المحلية واستثمارها بالصورة الصحيحة، وذلك من خلال مشروعات ناجحة مملوكة ذاتيا [110].
- تساهم في إيجاد وتوليد فرص عمل للشباب، فلا يقتصر دورها في إيجاد فرص عمل لأصحاب المؤسسات المحتضنة، بل أنها تساهم في إيجاد فرص عمل جديدة ومستقرة، حيث يفرض تنوع المشاريع المحتضنة، وتعدد التخصصات والمهارات التي تحتاجها تلك المؤسسات،من مهارات إدارية أو فنية أو تقنية وغيرها تنوع مجالات التوظيف، لذلك تعتبر مساهمة الحاضنات في توفير فرص عمل ذات أثر مضاعف.
- في ظل غياب الآلية الفعالة التي تساهم في تحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية في هيئة سلع أو خدمات، فإن قيام الحاضنة يعتبر بمثابة الأداة المناسبة لتحقيق ذلك.

- أنها تساعد في تحقيق التنمية الإقليمية، من خلال قيام الحاضنات النوعية التي تتوافق أنشطتها ومجالات عملها مع إمكانيات وموارد كل إقليم على حدا، مما يساهم في توفير فرص عمل ومنتجات جديدة تخدم السوق الإقليمي وتطور الحركة التصديرية على مستوى الاقتصاد.

- أنها تقوم مقام العديد من المؤسسات المساندة والاستشارية غير الموجودة في بعض المناطق، فتقدم العون والاستشارات الفنية للمؤسسات الناشئة.

- تعمل على تحقيق الربط بين تلك المؤسسات وبين المؤسسات الكبيرة خارج محيط الحاضنة.

- تعمل على توظيف شبكة من العلاقات الواسعة مع مختلف الجهات الصناعية والمهنية في محيطها: الجامعات، مراكز البحوث والتطوير، المدن الصناعية، البلديات، الغرف، البنوك، المؤسسات الاستشارية، في خدمة المنشآت المحتضنة [110].

- أنها تساهم في إيجاد قطاع تقني ومعرفي متطور يتواكب مع متطلبات العصر الحديث ويساعد في تطوير الواقع التقني ويضاعف من دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- أن لها أثر إيجابي في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهي تساهم في الحد من استيراد السلع والموارد، وتعمل على تعزيز القدرة التصديرية وتنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال بناء علاقات متينة بين المؤسسات، كما أنها تساهم في توسيع وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- أنها تقوم على أسس تجارية بحتة، لهذا فوجودها بحد ذاته من شأنه أن يعزز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها شركة تجارية تهدف إلى تحقيق الربح، وتقوم بتقديم خدمات متنوعة لرعاية المنشآت الصغيرة، وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي.

- أنها تساهم في نقل التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيا تتناسب مع ظروف البيئة المحلية مما يساهم في زيادة مستوى جودة وتميز المنتجات الوطنية.

- يمكن لحاضنات الأعمال أن تؤدي دورا هاما في تدريب أصحاب الأفكار قصد وضعها قيد التنفيذ مع تزويدهم بآليات التسيير الملائمة لهذا النوع من المؤسسات، وذلك بالاستفادة من مختلف أشكال الدعم الدولي كالقرض المقدم من البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي في إطار تقديم المساعدة الفنية في مجال استحداث نظم المعلوماتية وأساليب تأهيل الصناعة الوطنية [111].

- تعمل حاضنات الأعمال التكنولوجية على تطوير القدرات والبنى التحتية التكنولوجية المحلية ذات الأهمية الكبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في تسهيل الحصول على التكنولوجيا، وتحويل الأبحاث الناجحة إلى فرص تسويقية [68].

مما سبق برز لنا بوضوح مدى أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه حاضنات الأعمال، فليس هناك مجال للشك بأهمية هذا الدور.

2.2.2.4. معوقات إنشاء حاضنات الأعمال في الجزائر

هناك عدة عوائق تؤثر على انتشار مفهوم حضانة الأعمال في الجزائر أهمها:

- ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة، وقطاع الإنتاج من جهة أخرى. وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات.
- عدم توفر الخدمات الداعمة ومؤسساتها خصوصا في مجال الحصول على المعلومات الاقتصادية والتجارية والتمويل ولا سيما الاستثمارات طويلة الأمد، وخدمات الاستشارة والتدريب.
- ضعف مشاريع تنمية روح الريادة حيث أن المهارات الريادية لا تزال خاملة وغير مستغلة، بينما تنتشر ذهنية الريع، والاستثمار السريع المردود، والعمولات والسمسرة.
- مشكل العقار: بحيث أن الحاضنات وكأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها، وفي ظل الوضعية الحالية للعقار، سيحد ذلك من تطور الحاضنات في الجزائر، خاصة حاضنات الأعمال التي تهدف إلى الربح(الخاصة).
- التمويل: بما أن الحاضنة ليس جهة تمويلية وإنما تعمل على الربط بين المؤسسات التي تنتسب لها والمؤسسات المالية والمصرفية، وهذه الأخيرة هي التي تقوم بالتمويل أو تقوم بضمانها لدى المؤسسات المصرفية، وفي ظل الوضعية الحالية للمؤسسات المصرفية الجزائرية، وكون تمويل المؤسسات المحتضنة يلعب دورا هاما في نجاح الحاضنة، سيؤثر ذلك سلبا على نجاح الحاضنات في الجزائر.

3.2.2.4. عوامل نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر

يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن، ولا بد أن تعطى الأولوية للمشاريع التي تتضمن أفكارا مبتكرة، وهذه الأفكار قد تكون عبارة عن تعديلات طفيفة وأهداف محددة مثل زيادة المدخلات المحلية أو القيمة المضافة المحلية أو تخفيض التكلفة أو لإعطاء تجاوب أفضل مع حاجات المستهلك المحلي أو تحسين المزايا التنافسية في أسواق التصدير، وباختصار فإنه عند التخطيط لإقامة حاضنات الأعمال في الجزائر يجب الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية في سبيل تفادي الصعوبات وضمان نجاح الحاضنات:

- العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية [112] ص(171).
- تطوير آليات وصيغ للإقراض بدون فوائد، وتوفير التمويل المناسب للمؤسسات الصغيرة، والتكنولوجية منها بوجه خاص.
- المدير العام هو العنصر الأهم في نجاح الحاضنة في خلق المناخ المناسب والمحفز والايجابي للمؤسسات المحتضنة، ولهذا لا بد من الدقة في اختيار المدير العام، ولا بد من إعطائه الصلاحيات وحرية الحركة التي يحتاجها لتأمين النجاح للحاضنة وللمؤسسات المحتضنة.
- تركيز خدمات الحاضنات على الاحتياجات العملية المحددة التي تتطلبها الظروف السائدة في المحيط المباشر للحاضنات، مثل المساعدة في تسيير الإجراءات الحكومية المطلوبة وتسريعها، وتوفير مداخل إلى الإقراض الحسن، وتوفير معلومات عن الأسواق المحلية والخارجية...الخ.
- أن يشمل مشروع الحاضنات إمكانية توفير خدماتها للمؤسسات الصغيرة خارج الحاضنة، لأن ذلك يساهم في توفير خدماتها خارج مبنى الحاضنة ويسرع من وصولها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي المالي.
- وضع إجراءات تحفيزية لتشجيع إنشاء الحاضنات، ومن ذلك وضع إجراءات تنظيمية لصالح الجماعات المحلية لتشجيع إنشائها أو مساهمتها في المشاريع المتعلقة بالحاضنات [58] ص(119)
- وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطوير والتحديث ومراعاة الظروف البيئية.

كما لا يجب النظر فقط إلى نوع الصناعة فحسب، ولكن يجب النظر إلى نوع المنظم ذاته، فيفضل الشخص الراغب في التطوير، والذي يبدأ إنتاجه بسرعة، وكذلك الشخص الذي يتعاون مع غيره من المنظمين [47] ص(234).

- تحتاج عملية إقامة حاضنات الأعمال إلى استثمارات كبيرة، هذا فضلا عن ارتفاع تكاليف إدارتها، وعلى ذلك فإنه من غير المحتمل أن تقوم الهيئات الخاصة بتمويل هذه المشروعات، ويقتضي الأمر إذن أن التمويل يتم بواسطة الحكومة أو بواسطة مؤسسات يدعمها رأس المال العام، وبعد نجاح الدفعة الأولى من الحاضنات التي تم تمويلها من طرف الحكومة فإنه يجب تشجيع القطاع الخاص من جمعيات ومنظمات ورجال الأعمال، والغرف التجارية على إقامة الحاضنات ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع الجماعات المحلية.

وفي الأخير يمكن القول أن المؤسسات ص م الخاصة عرفت عدة تطورات إيجابية وأصبحت تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني يعكسه عدد المؤسسات الذي بلغ 225449 مؤسسة في 2004 تشغل حوالي 592758 شخص، كذلك المجالات التي تمسها والأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها، ورغم هذه التطورات الايجابية التي شهدها القطاع في السنوات الأخيرة إلا أننا نسجل مجموعة من الملاحظات والنقائص على نشاط هذه المؤسسات أهمها:

- الاستثمار في قطاع المؤسسات ص م لازال خاضعا لهيمنة مجموعة من الفروع الاقتصادية خاصة البناء والأشغال العمومية الذي يسيطر على 32.32% من هذه المؤسسات، يليه فرع التجارة والتوزيع الذي يشمل 16.83% من مجموع المؤسسات ص م الخاصة،...الخ.

- تركز نشاطاتها بصفة أساسية في المدن الكبرى خاصة في الشمال والشرق ضمن عشر ولايات تمثل الأقطاب الحضرية والصناعية، وهو توزيع يشكل خطرا على التنمية الجهوية.

- ضعف العمليات مع الخارج خاصة الموجهة للتصدير يعكسه حجم الصادرات خارج المحروقات، وهذا نتيجة ضعف حجم الإنتاج المحقق وعدم قدرته على تجاوز الاحتياجات المحلية، مع وجود ضعف في التحكم في تقنيات التسويق واستكشاف الأسواق الخارجية، وعدم التحكم في المعايير الدولية للصنع والجودة.

- ضعف مستويات التسيير نتيجة ضعف معدلات التأطير في هذا النوع من المؤسسات وتشكلها في الغالب من أفراد العائلة، وعدم عقلانية اتخاذ القرار.

- ضعف المحيط الإداري نتيجة البيروقراطية، وبطؤ الإجراءات الإدارية بشكل يعرقل المبادرة الفردية.

والجزائر تتجه إلى إنشاء حاضنات الأعمال التي يمكن أن تلعب دور فعال في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كجزء من برنامج وطني لدعم هذا القطاع، ويتطلب ذلك تضافر الجهود وتعبئة للموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن، ويجب أن تعطى الأولوية للمؤسسات ذات الأفكار المبتكرة. وبصفة عامة لإنجاح حاضنات الأعمال في الجزائر يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لان الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية.

- تطوير آليات وصيغ للإقراض بدون فوائد، وتوفير التمويل المناسب للمؤسسات الصغيرة، والتكنولوجية منها بوجه خاص.

- لا بد من الدقة في اختيار المدير العام، ولا بد من إعطائه الصلاحيات وحرية الحركة التي يحتاجها لتأمين النجاح للحاضنة وللمؤسسات المحتضنة.

- تركيز خدمات الحاضنات على الاحتياجات العملية المحددة التي تتطلبها الظروف السائدة في المحيط المباشر للحاضنات.

- أن يشمل مشروع الحاضنات إمكانية توفير خدماتها للمؤسسات الصغيرة خارج الحاضنة، لأن ذلك يسرع من وصولها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي المالي.

- وضع إجراءات تحفيزية لتشجيع إنشاء الحاضنات، ومن ذلك وضع إجراءات تنظيمية لصالح الجماعات المحلية لتشجيع إنشائها أو مساهمتها في المشاريع المتعلقة بالحاضنات.

- وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطوير والتحديث ومراعاة الظروف البيئية.

- تشجيع القطاع الخاص من جمعيات ومنظمات ورجال الأعمال، والغرف التجارية على إقامة الحاضنات ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع الجماعات المحلية.

خـاتـمــة

حل القرن الحادي والعشرين والعالم يشهد مجموعة من التغيرات المتلاحقة والتي تتمثل أساسا في تطور تكنولوجيا المعلومات، والتكتلات الإقليمية التي أزاحت الحدود ووحدت الأسواق ويسرت انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والعمالة بين أعضائها،وازدياد دور البنك وصندوق النقد الدوليين في توجيه الدول لاعتناق النظام الرأسمالي وفتح أسواقها، واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي فتحت أسواق الدول الأعضاء وحررتها من القيود فجعلتها سوقا عالمية واحدة، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، ومعايير الجودة العالمية التي هيأت معيارا عالميا لمنح شهادات الاعتماد لنظم الجودة في الشركات عبر العالم. وانتشار التجارة الالكترونية، وأنظمة الاتصالات التي يسرت تنقل المعلومات في حينها عبر مختلف بلدان العالم.

ومن أهم القطاعات الاقتصادية التي تتأثر بهذه المتغيرات قطاع المؤسسات ص م الذي علاوة على المشاكل التي تعترض تنميته في الدول النامية، في ظل هذه المتغيرات التي جاءت بها العولمة سيزداد ارتفاع حدة المنافسة على المؤسسات ص م داخليا وخارجيا، وسوف تواجه صعوبات كبيرة وتحديات تجعلها أمام منافسة صعبة وغير متكافئة للواردات الأجنبية ن ومع مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية، والمؤسسات المتعددة الجنسيات التي تمتلك قدرات كبيرة وتقنيات حديثة ومتطورة، وبالتالي على المؤسسات ص م في الدول النامية والعربية أن تتحكم في الجودة والتكاليف، وتحترم المقاييس العالمية للجودة.وذلك يستلزم تطوير هذه المؤسسات لتستطيع أن تمارس وتستمر في ظل هذه التركيبة الجديدة، وعلاوة عن ضرورة توفير الإمكانيات المادية هناك حاجة لتدريب وتعليم أصحاب هذه المؤسسات كيفية التعامل مع المتغيرات العالمية وكيفية تحييدها والسيطرة عليها، فممارسات الأعمال في العقود القادمة وفي ظل التطور التقني تتطلب تغيرات وقدرات التعامل.

ومن اجل ذلك طورت الدول آليات حديثة لدعم هذا القطاع، ومن أهمها حاضنات الأعمال والتي يمكن تعريفها بأنها "بيئة مخصصة لمساعدة أصحاب المشاريع في بدأ و تنمية و تطوير مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة، وحماية ورعاية هذه المؤسسات لمدة محددة، بما يحفف على هؤلاء المبادرين المخاطر المعتادة، ويوفر لهذه المؤسسات فرصا أكبر للنجاح و النمو، وذلك من خلال كيان

قانوني مؤسس لهذا الغرض و يتمتع بالإمكانيات و الخبرات و العلاقات اللازمة لذلك".ولقد أثبتت فعاليتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاقتصاد الوطني في معظم الدول المتقدمة والدول الحديثة التصنيع.

وأمام الوضعية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي رغم النتائج المحققة في السنوات الأخيرة لم ترقى إلى المستوى المطلوب، فمازالت المؤسسات ص م تواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تمنعها من القيام بدورها كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتمحور أساسا في ثقل المحيط الإداري وصعوبة الحصول على التمويل البنكي والأراضي الصناعية لإقامة المشروعات إضافة إلى ثقل الأعباء الجبائية وشبه الجبائية، والمنافسة غير الشرعية للقطاع غير الرسمي، وضعف التسيير وندرة الموارد البشرية المؤهلة. تعكف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية على إعداد جملة من التدابير التي من شأنها التخفيف من حدة هذه المشاكل، أهمها إنشاء 15 حاضنة أعمال.

وتكتسي الحاضنات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني بحيث تعمل على توفير مناصب الشغل وتخريج مؤسسات ناجحة قادرة على الاستمرار في السوق خاصة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة على المؤسسات ص م خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ واتجاه الجزائر نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة بمعظم جوانبه، يمكننا اختبار فرضياته:

الفرضية الأولى:

والتي تتضمن على أن العولمة جاءت بعدة متغيرات اقتصادية أهمها بروز التكتلات الاقتصادية، وزيادة نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، وتط;ر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنظمة التجارة العالمية؛ ولقد تحققت هذه الفرضية وذلك بعد دراستنا لمختلف المظاهر التي جاءت بها العولمة وصارت تميز القرن الحادي والعشرين، ووجدنا أن أهمها هي المذكورة آنفا بالإضافة إلى زيادة دور البنك وصندوق النقد الدوليين في توجيه الاقتصاد العالمي، والتحالفات والاندماجات بين المؤسسات...وغيرها من المظاهر.

الفرضية الثانية:

والتي تنطلق من كون المؤسسات ص م في الدول النامية والعربية مازالت تعاني من العديد من المشاكل المالية والتسويقية والفنية والإدارية تعوق تطويرها وتنميتها، علاوة على التحديات التي تفرضها العولمة والتي من أهمها المنافسة الخارجية؛ وهذه الفرضية تحققت وذلك بعد دراستنا

لمختلف المشاكل التي تواجه المؤسسات ص م في الدول النامية، و التحديات التي تفرضها العولمة على هذا النوع من المؤسسات.

الفرضية الثالثة:

ومضمونها أن الحاضنات هي إحدى الأدوات الحديثة لدعم المؤسسات ص م تعتبر المؤسسات ص م كأنها وليد تحتاج للحضانة والرعاية بهدف زيادة حظوظها في النجاح، ويمكن لحاضنات الأعمال أن تلعب دورا هاما في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، وهذه الفرضية قد تحققت وذلك بعد تعرضنا لمجموع التعاريف الخاصة بحاضنات الأعمال و أهدافها و أنواعها و الخدمات التي تقدمها، و تناولنا لبعض التجارب الدولية في حضانة الأعمال والتي أثبتت مدى فعاليتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة حظوظها في النجاح والنمو وترقية الاقتصاد الوطني.

الفرضية الرابعة:

و محتواها أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مازالت تتواجه العديد من المعوقات التي تحول دون تطورها، وإمكانية مساهمة حاضنات الأعمال في دعمها والتخفيف من حدة هذه المشاكل وتساهم في ترقية الاقتصاد الوطني؛ ولقد تحققت بحيث وجدنا أن المؤسسات ص م في الجزائر تعاني من مشاكل تمويلية وإدارية وتسويقية وفنية تحد من دورها في الاقتصاد الجزائري، ويمكن لحاضنات الأعمال أن تقوم بدور هام بتنميتها بفضل الخدمات والتسهيلات و العلاقات التي توفرها لهذه المؤسسات، وبالتالي ترقية الاقتصاد الوطني.

النتائج العامة للبحث:

من خلال دراستنا لموضوع البحث توصلنا إلى النتائج العامة التالية:

- في ظل العولمة وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وتزايد عمليات تحرير التجارة والاستثمار والتكتلات الاقتصادية وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيزداد ارتفاع حدة المنافسة على المؤسسات ص م داخليا وخارجيا، وسوف تواجه صعوبات كبيرة وتحديات تجعلها أمام منافسة صعبة وغير متكافئة للواردات الأجنبية ومع مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية، والمؤسسات المتعددة الجنسيات التي تمتلك قدرات كبيرة وتقنيات حديثة ومتطورة، وبالتالي على المؤسسات ص م في الدول النامية والعربية أن تتحكم في الجودة والتكاليف، وتحترم المقاييس العالمية للجودة إذا أرادت البقاء.

- في ظل التحديات التي تفرضها العولمة سيكون أسلوب ممارسة الأعمال والتنافس يتم بطريقة مختلفة ومغايرة وتستلزم تطوير المؤسسات ص م لتستطيع أن تمارس وتستمر في ظل هذه التركيبة

- يمكن لحاضنات الأعمال أن تقوم بدور حيوي في تنمية قطاع المؤسسات ص م، وزيادة قدراته التنافسية في ظل إستراتيجية وطنية واسعة للتنمية الاقتصادية.

- للحاضنات دور كبير في ترقية الاقتصاد الوطني، فهي تساهم في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، كما تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية فهي تعتبر الآلية الملائمة والقادرة على تأسيس عدد من المؤسسات الناجحة والقادرة على تحقيق قيمة عالية تحفز النمو الاقتصادي والقادرة على المنافسة، كما تساهم في خلق مناصب الشغل، وتساهم الحاضنات التقنية في إيجاد قطاع تقني ومعرفي متطور يتواكب مع متطلبات العصر الحديث، ويساعد في تطوير الواقع التقني ويضاعف من دوره في التنمية الاقتصادية.

- القيمة المضافة الحقيقية التي تجلبها الحاضنات للمؤسسات المنتسبة لها تتوقف على نوعية خدمات الدعم والاستشارة المقدمة، وهناك أربع مجالات يجب أن تكون متطورة لإرضاء أكثر للمؤسسات المنتسبة وهي: تدريب أصحاب المؤسسات،نوعية الاستشارة المقدمة لهم، طرق وسهولة الوصول الى التمويل، والدعم التكنولوجي.

- التسيير ذو النوعية ضروري لنجاح الحاضنة، وبصفة عامة نوعية الحاضنة تتوقف على نوعية شبكات التواصل التي تستخدمها لجلب المشاريع، وربط المؤسسات مع أفضل الشركاء التجاريين والصناعيين والتقنيين والخبراء.

- مدير الحاضنة هو العنصر الأهم في نجاح الحاضنة حيث تتسم مهمته بالتقنية و التعقيد، ولهذا يجب أن تتوفر فيه بعض المهارات بمجال تخطيط الأعمال و الإدارة و التسويق والمحاسبة بالإضافة إلى القدرة العملية على العمل مع القائمين على المؤسسات و تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف.

- تمويل المؤسسات المحتضنة يكتسي أهمية كبيرة في نجاح الحاضنة، فالمتقدمين عادة للانتساب للحاضنة بحاجة إلى تمويل ومعرفة بدائله المختلفة، و بمقدور الحاضنة على أن تجمع معلومات جيدة عن مختلف مصادر و أنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح و صناديق القروض المختلفة وكبار المستثمرين، وبلورة متطلبات المنتسبين و العمل كحلقة وصل بين منتسبيها وبين الممولين و المستثمرين الكبار.

- الخدمات و التسهيلات المقدمة من طرف الحاضنة لها دور أساسي في نجاحها وإرضاء المؤسسات المحتضنة، فيجب أن تكون هذه الخدمات و التسهيلات المقدمة متوافقة مع الاحتياجات الحقيقية

للمؤسسات، كما أن اختيار موقع المؤسسة له دور هام في نجاح الحاضنة، بحيث يجب أن تكون بمنطقة تتوفر على الهياكل القاعدية من طرقات ووسائل النقل و الخطوط الهاتفية...الخ.

- مرحلة اختيار المشاريع و معايير التخرج منها تكتسي أهمية كبيرة، بحيث يجب اختيار المشاريع على أسس اقتصادية وتحديد معايير محددة للانتساب للحاضنة. ويجب التوفيق بين البحث عن معدل شغل مرتفع للحاضنة واحترام مواصفات ومقاييس انتساب المؤسسات.

التوصيات و الاقتراحات:

من خلال النتائج العامة المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات الآتية:

- الإسراع في إنشاء حاضنات الأعمال وتعبئة الجهود والموارد لمدها بجميع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتطويرها ولعب دورها كاملا في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- القيام بدراسة مدى ملائمة وإمكانية وجدوى إطلاق مشروع الحاضنة قبل إنشاء أي حاضنة، بحيث يجب أن تتطابق طبيعة الحاضنة مع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

- العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لان الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية.

- اختيار مسيرين ذوي كفاءة لإدارة الحاضنة، خاصة المدير الذي لا بد من الدقة في اختياره، ولا بد من إعطائه الصلاحيات وحرية الحركة التي يحتاجها لتامين النجاح للحاضنة والمؤسسات المحتضنة.

- توفير التمويل للمؤسسات المنتسبة سواء بضمانها لدى البنوك، أو بتقديم إعانات مالية مباشرة، أو بالمشاركة في رأس مالها أو بتطوير آليات وصيغ للإقراض بدون فائدة، وتمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل وتعريفها ببدائله.

- دراسة الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات في محيط الحاضنة، و تركيز الخدمات المقدمة على تلك الاحتياجات.

- وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، ويجب إعطاء الأولوية للمؤسسات القادرة على النمو، ذات القيمة المضافة الكبيرة، والموجهة للتصدير، والتي تحقق فرص أكبر للعمل، والتي تعتمد على التطوير والتحديث، مع مراعاة الظروف البيئية.

- أن يشمل مشروع الحاضنات إمكانية توفير خدماتها للمؤسسات ص م خارج الحاضنة، لان ذلك يسرع من وصولها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي المالي. كما يجب القيام بالتقييم الدوري لعمل الحاضنات لاستدراك النقائص التي يمكن أن تحدث.

- تشجيع القطاع الخاص من جمعيات ومؤسسات ورجال الأعمال على إقامة الحاضنات، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع الجماعات المحلية.

آفـاق الـبحث:

يبقى موضوع حاضنات الأعمال موضوع واسع للبحث يمكن تناول عدة جوانب أخرى منه لم يتناولها بحثنا هذا، ومن جهة أخرى تتجه الجزائر في المستقبل القريب إلى إنشاء حاضنات الأعمال وهذا ما يفتح آفاق أخرى للبحث. و نقترح العناوين الآتية:

- دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم التجديد التكنولوجي.
- دراسة جدوى مشاريع حاضنات الأعمال.

المـــراجـــع

1. محيي الدين مسعد،" ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 1999.

2. عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001.

3. محيي الدين مسعد،" دور الدولة في ظل العولمة"، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2004.

4. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001.

5.عبد الواحد العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص، مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000.

6.علي عبد الله، "العولمة: التحديات والأبعاد المستقبلية"، مجلة النبأ، العدد 75: 2005/05/20
www.Annabaa.org/nba 57/alawlama.htm

7.محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000.

8.عمر صالح بن عمر، "العولمة الاقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة"، اقتصاد وأعمال:2005/02/03
www.islamonline.net

9.نبيل شبيب،" قمة الألفية: الشعار للفقراء والمكاسب للأغنياء"، اقتصاد وأعمال:2005/04/20
www.islamonline.net

10.محمد مقدادي،" العولمة رقاب كثيرة و سيف واحد"، دار الفارس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

11.أحمد زكريا عبد الرحمان،" انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على المؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 30/29 أكتوبر 2001.

12.أسامة المجدوب،" العولمة و الإقليمية"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، فبراير 2001.

13.عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، الإسكندرية، مصر: مطبعة الانتصار، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2001.

14. محسن أحمد الخضيري،" العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2001.

15. زكريا بشير إمام، "في مواجهة العولمة"، روائع مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

16. فلاح سعيد جبر،" انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2001.

17. أحمد سيد مصطفى،" المدير وتحديات العولمة"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2001.

18. محمد علي حوات،"العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل"،مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002.

19. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، فبراير 2001.

20. عبد الواحد العفوري،" العولمة والجات التحديات والفرص"، مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000.

21. عبد المطلب عبد الحميد، " النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003.

22. السيد يسين،" العولمة والطريق الثالث"، ميريت للنشر والمعلومات،بدون طبعة، القاهرة، مصر، 1999.

23.عبد الناصر نزال العبادي،" منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.

24. إسماعيل شعباني، "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم"، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الواقع والتحديات-،المعهد الوطني للتجارة-ملحق متليلي- غرداية، الجزائر،02- 03 مارس 2004.

25. خوني رابح،" آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"خلال الفترة الممتدة 25- 28 ماي2003، سطيف، الجزائر، منشورات مخبر ش.أ.م.ف.أ.م، 2004.

26. الطيف عبد الكريم،" واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسات الإصلاحات"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

27. ناصر دادي عدون،" اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998.

28. سمراء دومي وعبد القادر عطوي،" التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية" تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية" المنعقدة في 25- 28 ماي 2003، سطيف، الجزائر، منشورات مخبر ش.أ.م.ف.أ.م، 2004.

29. جبار محفوظ،" المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية" تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية" المنعقدة في 25- 28 ماي 2003، سطيف، الجزائر، منشورات مخبر ش.أ.م.ف.أ.م، 2004.

30. عبد السلام محمود أبو قحف، "مقدمة في الأعمال"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

31. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "إدارة المشروعات التجارية الصغيرة"، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.

32. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002.

32. Journal officiel de l’union européenne commission, Recommandation de la commission du 6 mais 2003, concernant la définition des micro, petites et moyennes entreprises, notifiée sur le numéro L124 du20/05/2003.

33. http://europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/index_en.htm

34. التجربة اليابانية في مجال تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مجلس الغرف السعودية، 2004/06/15.

http://www.sme.org.sa/news_details.asp?content_id=96&class_id=20

35. حسن القمحاوي،" الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهن"،2005/03/25: www.islamonline.net

36. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة5، 6 و7 من القانون 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية الـ م ص م، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

37. زينب صالح الأشوج،" في الإنتاج المنزلي تكمن حلول... وحلول"، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

38. عثمان حسن عثمان، "مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية" تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية" المنعقدة في 25- 28 ماي 2003، سطيف، الجزائر، منشورات مخبر ش.أ.م.ف.أ.م، 2004.

39. كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد،" إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

40. صالح صالحي،" أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

41. عبد الرحمان بن عنتر وعبد الله بلوناس،" مشكلات المشروعات ص م وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية" تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية" المنعقدة في 25- 28 ماي 2003، سطيف، الجزائر، منشورات مخبر ش.أ.م.ف.أ.م، 2004.

42. وصاف سعيدي، "المؤسسات ص م وتنمية الصادرات، الملتقي الوطني الأول حول م ص م ودورها في التنمية"، جامعة الأغواط، 08- 09 أفريل 2002.

43. عبد الرحمان بن عنتر،" واقع مؤسساتنا ص م وآفاقها المستقبلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002.

44. إسماعيل بوخاوة وعبد القادر عطوي،" التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية الم ص م"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية" تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية" المنعقدة في 25- 28 ماي 2003، سطيف، الجزائر، منشورات مخبر ش.أ.م.ف.أ.م، 2004.

45. ناجي بن حسين، "مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية" تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية" المنعقدة في 25- 28 ماي 2003، سطيف، الجزائر، منشورات مخبر ش.أ.م.ف.أ.م، 2004.

46. فتيحة ونوغي، "أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية" تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية" المنعقدة في 25-28 ماي 2003، سطيف، الجزائر، منشورات مخبر ش.أ.م.ف.أ.م، 2004.

47. محمد محروس إسماعيل،" اقتصاديات الصناعة والتصنيع"، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1997.

48. عبد الغفور عبد السلام وآخرون، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

49. فريد راغب النجار، "إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة الحجم"، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999/1998.

50. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000.

51. ابراهيمي عبد الله،" إشكالية التمويل في المؤسسات ص م"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات ص م - الواقع و التحديات-،المعهد الوطني للتجارة- ملحق متليلي- غرداية، الجزائر، 02-03 مارس 2004.

52. عبد الرحمان يسري أحمد،" تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها"، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1996.

53. عبد المنعم محمد الطيب، "تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الآليات الجديدة لتحرير التجارة- التجربة السودانية-"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية" تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية" المنعقدة في 25- 28 ماي2003، سطيف، الجزائر، منشورات مخبر ش.أ.م.ف.أ.م، 2004.

54. فريدة لرقط وأخريات، "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية" تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية" المنعقدة في 25- 28 ماي 2003، سطيف، الجزائر، منشورات مخبر ش.أ.م.ف.أ.م، 2004.

55. نظير رياض محمد،" الإدارة المالية والعولمة"، المكتبة العصرية، بدون طبعة، المنصورة، مصر، 2001.

56. محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2004/2003 .

57. بسمان فيصل محجوب،" رؤية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشآت الصغيرة"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003.

58. ذهبية لطرش،" اتفاقيات التجارة في السلع وآثرها المتوقعة على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

59. طلال مفضي محمد بطاينة،" العولمة وانعكاساتها على الدول العربية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد09، جامعة باتنة، جانفي 2004.

60. مصطفى سلامة،" قواعد الجات"، المؤسسة الجامعية، بدون طبعة، بيروت، لبنان، 1998.

61. عماري عمار وبوسعدة سعيدة، "الإبداع التكنولوجي في الجزائر"، واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.

62. ياسين عبد الرحمان الجفري،" تنمية وتطوير المنشات المتوسطة والصغيرة السعودية: رؤية مستقبلية حتى عام 1440هـ"، ندوة وزارة التخطيط، مجلس الغرف السعودية، 2004: http://www.sme.org.sa/article_details.asp?article_id=11

63. ERKKI Likanen, Principaux résultats de l’observation des PME européennes, Genève, France, Bureau international du travail, 2002.

64. محمد جمال الدين البيومي،" التعاون مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشركات والمؤسسات العربية"، عولمة الاقتصاد والإدارة العربية"وثائق ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية- القاهرة 28-30 سبتمبر 1996" ،القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، 1997.

65. بشير مصيطفى،" اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانعكاسات على مستوى المؤسسة الجزائرية"، مجلة فضاءات، العدد01، أفريل 2002.

66. محمد صاح الحناوي وآخرون،" حاضنات الأعمال"، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001.

67. محمد نبيل شلبي،" دور الحاضنات الصناعية في تطوير الصناعة بدول التعاون الخليجي"، اليوم الالكتروني، العدد 11076، 2003/10/12.

68.هواري معراج،" حاضنات الأعمال آليات دعم المؤسسات ص م"، الملتقى الوطني حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الواقع والتحديات،المعهد الوطني للتجارة- ملحق متليلي- غرداية، الجزائر، 02- 03 مارس2004.

69. Peter Van der sijde, La bonne pratique en matière d'infrastructure pour les pépinières d'entreprises et du soutien a l'innovation, Rapport final de séminaire « Meilleures Pratiques dans le domaine des pépinières d'entreprises et du soutien à L'innovation » qui s'est tenu à Espoo, Finland, les 19 et 20 novembre 1998.

70.Marina Lavrow and Sherry Sample, Business incubation: trend or fad?, Ottawa, Canada, MBA, August 2000.

71. محمد هيكل،" مهارات إدارة المشروعات الصغيرة "، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002.

72. نبيل محمد شلبي،" نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة إلى " ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية، 2- 2002/10/9.

73.New Zealand trade and enterprise, business incubators, 2003/2004 :
http://www.nzte.govt.nz/section/11735.aspx

74. Philippe ALBERT et des autres,les incubateurs ; Emeregence d'une nouvelle industrie, Rapport de recherche,France, Ceram Sophia Antipolis, Avril 2002.

75. Rustam LALKAKA, téchnology business incubation : Rôle, Performance, Linkages, Trends ; National workshop on téchnology Parks and Business incubators, Isfahan, Iran, 20-21may, 2003.

76.Department of employment workplace relations and small business; National Review of small business incubators; final report; Price Waterhouse Cooper; November1999.

77. حمدي الحسيني، حضانة إنتاجية، إسلام أون لاين.نت، 2004/02/22:
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2004/02/article05.html

78.Takis Damaskopoules, Guiding Economic Innovation through business incubators –critical elements of successful business incubation-, European Institute of Interdisciplinary Research (EIIR), Paris, France, 2004.

79. بروش زين الدين،" واقع وتحيات الاقتصاد الجديد"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003.

80. نبيل محمد شلبي،" دور الحاضنات الصناعية في تطوير الصناعة بدول التعاون الخليجي"، اليوم الإلكتروني،العدد11076، السنة التاسعة، 2003/10/12.

81. عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي،" دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة"، عرض مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها "، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية، 28 – 29 ، ديسمبر 2002:
http://www.sme.org.sa/article_details.asp?article_id=45

82. عبد السلام أبو قحف،" العولمة وحاضنات الأعمال"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2002.

83. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المجلد4، العدد49، أفريل 2002:
www.sersrtcic.org/arabic/pubs/inforep/Old–ir 49.SHTML 20/05/2005.

84.Rudy AERMOUDT, incubators : tool for entrepreneurship ?, Small Business Economic, springer, vol 23(2), 2004.

85. Jan MOEWES, Développement et Situation des pépinières d’entreprises en Allemagne, GIROXX Gmbh, Bochum, Allemagne, 2003.

86. Rustam LALKAKA and others, Rapid Growth of Business Incubation in China Lessons for Developing and Restructuring Countries, 02/09/2003: http://www.waitro.org/modules/wfsection/article.php?articleid=104

87. Kadour YACOUB, Pépinières d'entreprises, Revue périodique du ministère de la PME/PMI « ESPACE », numero1, mars- avril 2002.

88. صالح صالحي،" أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد03، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004.

89. Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, DSIS, Bulletin d'information économique N°04, 1er semestre 2004.

90. Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Bulletin N° 6 données de l'année 2004.

91. Patricio Alexander, Business incubators in mexico, the national Business Incubation Association, Monterrey N.L, MEXICO, 2002.

92. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Actes des assises Nationales de la PME, Janvier 2004.

93. Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Bulletin d'Information économiques N°3,1er semestre 2003.

94. مرسوم تنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، 26 فبراير 2003.

95. مرسوم تنفيذي رقم 03-375 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة الأغواط، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

96. مرسوم تنفيذي رقم 03-376 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة كباتنة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

97. مرسوم تنفيذي رقم 03-377 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة البليدة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

98. مرسوم تنفيذي رقم 03-378 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة تلمسان، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

99. مرسوم تنفيذي رقم 03-379 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة سطيف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

100. مرسوم تنفيذي رقم 03-380 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة عنابة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

101. مرسوم تنفيذي رقم 03-381 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة قسنطينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

102. مرسوم تنفيذي رقم 03-382 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة وهران، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

103. مرسوم تنفيذي رقم 03-383 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة الوادي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

104. مرسوم تنفيذي رقم 03-384 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة تيزي وزو، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

105. مرسوم تنفيذي رقم 03-385 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط الجزائر ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

106. مرسوم تنفيذي رقم 03-386 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط سطيف، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5..

107. مرسوم تنفيذي رقم 03-387 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط قسنطينة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

108. مرسوم تنفيذي رقم 03-388 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط وهران، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67، 2003/11/5.

109. مرسوم تنفيذي رقم 04-163 المؤرخ في 05 يونيو 2004 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة محضنة مدينة الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 36، 2003/06/06.

110. محمد السلمي، الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال التقنية، مذكرة مقدمة لمجلس الغرف السعودية، 2003:

http://www.sme.org.sa/article_details.asp?article_id=35

111. قدي عبد المجيد،" دور الاستثمار في المؤسسات ص م في مواجهة التحديات"، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الواقع والتحديات-،المعهد الوطني للتجارة-ملحق متليلي- غرداية، الجزائر،02- 03 مارس 2004.

112. حسين رحيم،" نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003.